جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

دراسة
إمكانيات التكامل الزراعي العربي
في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة
الحرة العربية الكبرى

الخرطوم

يونيو (حزيران) 1999

جمهورية السودان - الخرطوم - المعمورة - شارع 7 .St. No - Sudan - Khartoum - Al. Amarat
E.Mail:aoad@sudanet.net بريد الكتروني: Postal Code:11111 الرمز البريدي
Telephones:(249-(11-)472176 - 472183 تلفونات - Fax:(249-(11-)471402 فاكس: - Cable: AOAD Khartoum برقيا: الخرطوم - Telex: 22554 AOAD SD تلكس:

تقديم

تقديم

لقد شهد مطلع عام 1998 تحولاً ايجابياً في مسيرة العمل العربي المشترك ، حيث كان ذلك التاريخ بداية تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ولقد تضافرت العديد من العوامل والمستجدات العربية والإقليمية والدولية التي أفرزت مناخاً جديداً يفرض أكثر من أي وقت مضى ضرورات الانطلاق الجاد والعملي في مسيرة التكامل العربي على كافة الأصعدة ، والتكامل الزراعي العربي على وجه الخصوص .

لقد كان قيام منطقة التجارة الحرة العربية تتويجاً عملياً للإرادة السياسية العربية التي ترجمها قرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة – يونيو (حزيران) 1996 ، والذي كلف المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية للإسراع بإقامة هذه المنطقة. ومنذ قيامها فقد أصبح هنالك واقعاً جديداً وآلية قائمة للعمل الإقتصادي العربي المشترك يمكن لها أن تشكل منطلقاً قوياً وفاعلاً للسير قدماً نحو مراحل أكثر تقدماً من التكامل في إتجاه السوق العربية المشتركة والوحدة الإقتصادية العربية .

من هذه المنطلقات ، وفي ضوء الإهتمامات الأساسية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لتكريس وتعزيز التكامل الزراعي العربي ، وبذل كافة الجهود الممكنة للإرتقاء صُعداً بمستويات هذا التكامل وتقوية دعائمه وتذليل ما قد يواجهه من عقبات ، فقد خصصت جانباً هاماً وأساسياً من برامج ومكونات خطة عملها لمختلف الأنشطة التي تخدم هذه القضية الحيوية والمصيرية . وفي هذا الصدد فإن المنظمة تضطلع بدور هام بالتعاون مع غيرها من المنظمات والمؤسسات العربية لدعم مسيرة منطقة التجارة الحرة العربية ، ومتابعة وتقويم أدائها ، وتقديم العون والمشورة الفنية لمختلف أجهزتها وبخاصه في مختلف القضايا ذات العلاقة بالجوانب الزراعية . وفي هذا الصدد أيضاً بادرت المنظمة بتضمين خطة عملها لهذا العام 1999 مشروعاً لدراسة إمكانية التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، حيث شمل هذا المشروع ، ضمن مكونات وأنشطة أخرى ، إنجاز هذه الدراسة الحالية التي

تستهدف متابعة وتقويم ماتحقق على صعيد منطقة التجارة الحرة العربية ، والتعرف على مقومات التكامل الإقتصادي الزراعي العربي ، ووضع المقترحات المناسبة لتفعيل الأداء وتعزيز الإنطلاق لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نحو مزيد من درجات التكامل.

والمنظمة وهي تصدر هذه الدراسة فإنها تأمل أن يكون في مضمونها وفيما توصلت إليه من مقترحات ما يمكن أن يساهم ولو بقدر متواضع في توثيق عرى العمل العربي المشترك ، وما ينطوي عليه ذلك من تعزيز للتكامل الزراعي العربي ، الذي أصبح وفق ما تفرضه مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل ضرورة حتمية لتحقيق نقلة نوعيه في مجال التنمية الزراعية العربية والأمن الغذائي العربي .

ولا يسع المنظمة إلا أن تتقدم بالشكر والتقدير لكل من شاركوا في هذه الدراسة أو أسهموا في إنجازها ، سواء في ذلك فريق الدراسة من الخبراء العرب أو الخبراء الإختصاصيين من الإدارة العامة للمنظمة ، وأيضاً الخبراء من الأقطار العربية الذين قاموا بإعداد الدراسات القطرية التي استلزمها العمل في هذه الدراسة ، والسادة ممثلي الدول العربية المشاركين في فعاليات الندوة القومية التي أقامتها المنظمة لمناقشة وإثراء نتائج هذه الدراسة وما توصلت إليه من برنامج مقترح لتعزيز التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

والله ولي التوفيق .

المدير العام

الدكتور يحيى بكور

المحتويات

المحتويات

	رقم الصفحة
تقديم	أ
المحتويات	ج
موجز الدراسة	1
الباب الأول : الموارد الزراعية العربية والسياسات الراهنة لإستغلالها :	10
1-1 الموارد الزراعية العربية	10
1-1-1 الموارد البشرية	10
1-1-2 الأراضى الزراعية	12
1-1-3 مساحة الغابات والمراعي	14
1-1-4 الثروة الحيوانية	17
1-2 سياسات إستغلال الموارد الزراعية العربية	20
1-2-1 ملامح السياسات الزراعية العربية	20
1-2-2 أهداف سياسات إستغلال الموارد الزراعية العربية	21
1-2-3 سياسات إستغلال الموارد المائية العربية	26
1-2-4 سياسات إستغلال الغابات والمراعي	30
1-2-5 سياسات إستغلال وتنمية الثروة الحيوانية	32
1-2-6 القواسم المشتركة للسياسة الزراعية العربية في إستغلال الموارد	39
1-2-7 التناقضات في السياسات الزراعية العربية	40
1-2-8 الدروس المستفادة في مجال تنسيق السياسات الزراعية العربية .	41

الباب الثاني : المنتجات الزراعية العربية الداخلة في التجارة الخارجية العربية : 43
2-1 المنتجات النباتية في الوطن العربي 43
2-1-1 إنتاج الحبوب 43
2-1-2 إنتاج الخضروات 48
2-1-3 إنتاج الدرنات والجنور 51
2-1-4 إنتاج المحاصيل السكرية 55
2-1-5 إنتاج البقوليات 58
2-1-6 إنتاج البذور الزيتية 61
2-1-7 إنتاج الفاكهة 61
2-2 المنتجات الحيوانية في الوطن العربي 63
2-2-1 إنتاج اللحوم الحمراء 63
2-2-2 إنتاج لحم الدجاج 65
2-2-3 إنتاج اللبن 67
2-2-4 إنتاج البيض 67
2-2-5 إنتاج الأسماك 67
2-3 إنتاج محاصيل الألياف 69
2-4 السلع الداخلة في التجارة الخارجية الزراعية 72
2-5 الميزة النسبية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية 73
2-6 المزايا النسبية الظاهرة للمنتجات الزراعية في الدول العربية 80
2-7 أوضاع التجارة الزراعية العربية البينية 86

الباب الثالث : إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثرها على القطاع الزراعي : 90
3-1 تمهيد 90
3-2 البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 91
3-2-1 القواعد والأسس 92

3-2-2 تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف 93
3-2-3 القيود غير الجمركية 94
3-2-4 قواعد المنشأ 95
3-2-5 تبادل المعلومات والبيانات 95
3-2-6 تسوية المنازعات 95
3-2-7 المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً 95
3-2-8 الأنشطة الأخرى المرتبطة بتحرير التجارة 96
3-2-9 آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات 96
3-2-10 مهام لجان منطقة التجاره الحرة العربية الكبرى وأمانتها الفنية 98
3-2-11 دور المنظمات الإنمائية والمؤسسات المالية العربية 103
3-3 الأداء الراهن لتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 106
3-3-1 الدول المنضمة الى البرنامج التنفيذي 106
3-3-2 مستوى الإلتزام بتطبيق احكام البرنامج التنفذي 106
3-3-3 الموضوعات ذات الصلة بتطبيق البرنامج التنفيذي ولم يتم تنفيذها 110
3-4 الرزنامة الزراعية العربية 120
3-4-1 أهداف ومبررات الرزنامة الزراعية 120
3-4-2 الأسس والمعايير لإعداد الرزنامة الزراعية العربية 121
3-4-3 مسألة الإستثناءات للسلع والمنتجات الزراعية 127
3-5 الآثار المتوقعة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية في المجال الزراعي 130
3-5-1 الآثار على الإنسياب السلعي ومعدلات التبادل التجاري الزراعي العربي 136
3-5-2 الآثار على معدلات الإكتفاء الذاتي من أهم السلع الزراعية والغذائية 140

3-6 مجالات النجاح في تطبيق المراحل الأولى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 145
3-7 المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة فى مجال السلع الزراعية 146
3-7-1 فرض قيود غير جمركيه 147
3-7-2 البيروقراطية الإدارية والتشدد فى تطبيق شروط ومعايير الجودة 147
3-7-3 الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التى تفرض عند الاستيراد 148
3-7-4 أسلوب التقييم الجمركي 148
3-7-5 تطبيق القوائم السلعية والرزنامات الزراعية المدرجة فى الاتفاقيات الثنائية 149
3-7-6 الإجراءات الحدودية 149
3-7-7 غياب آلية المتابعة الميدانية للتطبيق لدى الدول الأعضاء 150
3-7-8 عدم تطبيق الإستثناءات 150

الباب الرابع : تعزيز العمل الزراعي العربي المشترك على طريق التكامل : 154
4-1 تمهيد 154
4-2 بعض الإعتبارات الأساسية في سبيل تعزيز العمل الزراعي العربي المشترك 155
4-3 مبررات تعزيز التكامل الزراعي العربي من المنظور التنموي 158
4-3-1 مواجهة الآثار المترتبة على المتغيرات الاقتصادية الدولية 158
4-3-2 التطور على صعيد الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي 160
4-3-3 ضرورة الإستفادة بالموارد الزراعية غير المستغلة في الوطن العربي 160
4-3-4 مواكبة التقدم العلمي والتقني 162

4-3-5 تعزيز وتحرير التجارة الزراعية العربية 163
4-4 بعض القضايا الهامة والأساسية في إتجاه تعزيز التكامل 164
4-4-1 تنسيق السياسات الزراعية 164
4-4-2 تخصيص إستغلال الموارد الزراعية من منظور عربي متكامل ووفقاً لإعتبارات الكفاءة والإستدامه 167
4-4-3 تعميم مفهوم الكفاءة والمزايا التنافسيه وأهمية توسيع المجالات التكاملية 167
4-4-4 تعزيز الدور الحكومى فى دعم المرافق والخدمات المسانده 169
4-5 إنعكاسات التعاون الثنائي والاقليمي والدولي على تعزيز التكامل العربي 169
4-5-1 الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية وتعزيز التكامل 169
4-5-2 أثر الإنضمام إلى إتفاقيات دولية وإقليمية 173
4-6 بعض التدابير المقترحه لتفعيل أداء منطقة التجاره الحره العربيه 178
4-7 البرنامج المقترح لتفعيل الآداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إتجاه التكامل الزراعي العربي 181
4-7-1 مبررات البرنامج 181
4-7-2 أهداف البرنامج المقترح 184
4-7-3 مكونات البرنامج وعناصره 185
4-7-4 المنهجية وآليات التنفيذ 190
4-7-5 النتائج المتوقعة من تطبيق البرنامج 191

المراجع 193
فريق الدراسة 195
الموجز الإنجليزي 196
الموجز الفرنسي 201

موجز الدراسة

موجز الدراسة

برغم الأهمية القومية الاستراتيجية للتكامل العربي على كافة الأصعدة والمستويات، إلا أن ضرورات التكامل الزراعي العربي لم تكن في أى وقت سابق أكثر حيوية وأشد إلحاحاً مما هي عليه في هذه المرحلة .

فالساحة العربية والاقليمية والدولية تموج بالعديد من المتغيرات والمستجدات التي فرضت تحديات هائلة أمام الدول العربية ، الأمر الذي يستوجب إنجازات غير مسبوقه في مجال التنمية المستدامة للقطاعات الزراعية العربية لتحقيق أفضل مستويات للأمن الغذائي العربي . وقد أكدت التجارب والممارسات العمليه أنه لا يمكن أن يتحقق ذلك على النحو المأمول دون تكامل زراعي عربي فاعل ومتطور . وقد هيئات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأ برنامجها التنفيذي مع مطلع عام 1998 ظروفاً جديده وإطاراً مناسباً لبدء الخطوات التكامليه العربية التي يمكن تعزيزها وتطويرها نحو مستويات أكثر تقدماً وطموحاً في هذا المسار .

في هذا الاطار ، وفي ضوء الأهداف الأساسية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لتعزيز العمل العربي المشترك والتكامل العربي في مجال الزراعة ، فقد ضمنت المنظمة خطة عملها مشروعاً لدراسة إمكانيات التكامل الزراعي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

وتندرج هذه الدراسة ضمن أنشطة البرنامج الفرعي للإستشراف المتضمن في أنشطة البرنامج الرئيسي لرصد وتحليل المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها عربياً .

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مقومات التكامل الاقتصادي العربي ومستوى تطور التبادل والتجارة البينية للدول العربية ، وكذا التعرف على تجارب التكامل الزراعي العربي وتقويمها لوضع المقترحات المناسبة لتعزيز وتطور هذا التكامل ، خاصة في ضوء إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتابعة وتقويم أداء هذه المنطقة .

وتقع هذه الدراسة في أربعة أبواب رئيسية ، إهتم الأول منها بعرض أوضاع الموارد الزراعية العربية والسياسات الراهنة لإستغلالها وتقويم هذه الموارد وتلك الأوضاع من المنظور التكاملي ، حيث أوضحت الدراسة أن الموارد الزراعية العربية . تتسم بمجموعة من الخصائص ، والتي تمثل محددات أمام إمكانيات تعظيم الإستفادة منها دونما منهجية تنموية عربية متكاملة .

ومن بين تلك الخصائص عدم الإتساق أو التجانس في نمط توزيع الموارد بين الدول العربية ، وإعتماد الزراعة العربية بدرجة كبيرة على مياه الأمطار الشحيحة أصلاً والمتذبذبة من موسم لآخر . هذا بالإضافة إلى ضعف الإستثمار الزراعي بصفة عامة. وتواضع المستويات التقنيه ومعدلات الإنتاجيه لمعظم المحاصيل والمنتجات الأساسيه .

ومن المنظور العربي العام يمتلك الوطن العربي مقومات موردية زراعية جيده سواء منها الموارد المستغله أو تلك التي لا تزال غير مستغلة أو دون الإستغلال الكامل والأمثل.

وتقدر الموارد البشرية العربية العاملة بنحو 70.5 مليون عامل منها حوالي 29.2 مليون عامل زراعي ، كما تقدر الموارد الأرضية المستغلة زراعياً بنحو 53.3 مليون هكتار ، بينما يحوز الوطن العربي موارد أرضيه صالحة للزراعة تصل تقديراتها إلى مثل تلك المساحة أو تزيد .

وبالنسبة للموارد الأخرى ، فتقدر مساحة الغابات بنحو 95.5 مليون هكتار ، فيما تقدر رقعة المراعي الطبيعية بنحو 365.8 مليون هكتار .

أما موارد الثروة الحيوانية فتتصدرها الأغنام بنحو 141.8 مليون رأس والماعز 81.6 مليون رأس والأبقار 47.5 مليون رأس ، فيما تقدر أعداد الإبل بنحو 119 مليون رأس ، والجاموس 3.1 مليون رأس ، والخيول نحو 498 ألف رأس .

وفي جزء آخر تناول الباب الأول ملامح السياسات الزراعية العربية المرتبطة بإستغلال الموارد الزراعية ، وذلك للتعرف على مدى التناقض أو الاختلاف بين هذه السياسات في الدول العربية ومدى التكامل بينها . حيث تتفق تلك السياسات حول أهمية

إستصلاح المزيد من الأراضي القابلة للإستصلاح ، وتوجيه وتشجيع القطاع الخاص للإستثمار في هذا المجال ، مع الإهتمام بتأهيل البنيات التحتية الأساسية ومنع التعدي على الأراضي الزراعية وحمايتها من التدهور . وبالإضافة إلى ذلك فقد ركزت السياسات الزراعية العربية بصفة عامه على إستخدام التقانة الحديثة مثل تطبيقات الهندسة الوراثية وإستخدام تقاوي الأصناف المحسنة عالية الإنتاج والأكثر ملاءمة للبيئات الزراعية ، هذا إلى جانب الإهتمام بالبحوث التطبيقية والإرشاد الزراعي ، وكذا الإهتمام الكبير بترشيد مياه الري من خلال إستخدام نظم وتقانات الري الحديثة .

وبالإضافة إلى هذه الجوانب الهامة التي تكاد تتفق حولها السياسات الزراعية العربية إلا أن بعض أهداف سياسات إستغلال الموارد تختلف من قطر لآخر وفقاً للإهتمامات والأولويات التي تتبناها كل دولة وفق ظروفها الإقتصادية والإجتماعية وتوجهاتها التنموية الخاصة . وقد أورد هذا الباب أهم ملامح تلك السياسات بما فيها سياسات إستغلال الموارد المائية وإستغلال الغابات والمراعي ، وكذا سياسات إستغلال وتنمية موارد الثروة الحيوانية .

هذا وقد تطرقت الدراسة أيضاً للقواسم المشتركة للسياسة الزراعية العربية في مجال إستغلال الموارد ، ولعل أبرز محاور هذه السياسة تتمثل في العمل على التوسع الأفقي في النشاط الزراعي ، والتوسع الرأسي ، من خلال زيادة إنتاجية وحدة المساحة أو إنتاجية الوحدة الحيوانية ، والإهتمام بتطوير قطاع الزراعه المطرية ، وترشيد إستخدام المياه في الزراعة العربية ، وزيادة الإهتمام بالإستثمار الخاص في الزراعة ، إلى جانب العمل على التخصيص الموردي الذي يحقق الاعتبارات والمعطيات التي يفرضها رفع القدرة التنافسية والإهتمام بمبدأ الميزة النسبية في الزراعة .

وبالإضافة إلى ماسبق فقد راعت السياسة الزراعية على المستوى القطري الواقع البيئى والمناخي والإستثماري للقطر ، إضافة إلى الوضع الإقتصادي والإجتماعي ووفرة أو ندرة الموارد .

وقد تناول الباب الثاني من الدراسة عرضاً للمنتجات الزراعية العربية الداخلة في التجارة الخارجية الزراعية العربية ، بإعتبارها تمثل أهم سلع ومنتجات التبادل الزراعي العربي ، ومجال التنسيق والتكامل الإنتاجي والتجاري ، للوقوف على التقديرات

الكمية والتوزيع النطاقي لهذه المنتجات وموقف المزايا النسبيه الإنتاجية للدول من كل منها .

وتأتي الحبوب في مقدمة المنتجات الزراعية النباتيه بإنتاج يقدر بنحو 45.7 مليون طن وإنتاجية قدرها 1.5 طن/هكتار وذلك وفق تقديرات عام 1997 . ويتصدر القمح مجموعة الحبوب بإنتاج يقدر بنحو 20 مليون طن والشعير بنحو 7 مليون طن ، يلي ذلك الدخن والذرة الرفيعة ، بإنتاج يقدر بنحو 5.7 مليون طن ، ثم الأرز حوالي مليون طن . أما مجموعة الخضروات فقد بلغ إنتاجها في العام 1997 نحو 34.5 مليون طن، ومنها ما يزرع بعلياً ومنها المروي والذي يشكل الغالبية ، وأهم أنواع الخضر الطماطم والتي تشغل 23.8٪ من المساحة المزروعة بالخضروات ، يليها البطيخ والشمام 16.9٪ ، والبصل الجاف 10.3٪ ونحو 6.3٪ خيار وقثاء و 2.9٪ بازلاء خضراء ونحو 1.9٪ زهرة وكرنب .

ويقدر الإنتاج من مجموعة الدرنات وأهمها البطاطس بنحو 7.2 مليون طن . وبالنسبة لإنتاج مجموعة المحاصيل السكرية فإن الإنتاج من قصب السكر يقدر بنحو 20 مليون طن ويقدر إنتاج الشوندر بنحو 5.3 مليون طن .

وبالنسبة للبقوليات والتي تشمل أهم مكوناتها الفول والحمص والفاصوليا والعدس ، فإن إنتاجها يصل إلي نحو 1.3 مليون طن . أما البذور الزيتية فإن مجمل إنتاجها يقدر بنحو 3.2 مليون طن ، وتشمل الفول السوداني ، والسمسم وعباد الشمس وفول الصويا وبذرة القطن .

هذا ويبلغ إنتاج الوطن العربي من الفواكه نحو 24.1 مليون طن ، منها نحو 6.85 مليون طن موالح ، ونحو 3.75 مليون طن تمور ، ونحو 3.02 مليون طن عنب ، ونحو 3.1 مليون طن زيتون .

وبالنسبة للمنتجات الحيوانية ، فإن إنتاج اللحوم الحمراء يقدر في عام 1997 بنحو 3.1 مليون طن ، بينما يقدر إنتاج لحوم الدجاج بنحو 1.79 مليون طن ، ويقدر إنتاج اللبن بنحو 17.7 مليون طن ، ويبلغ إنتاج البيض حوالي 842 ألف طن ، كما يبلغ إنتاج الأسماك نحو 2.36 مليون طن . وأما محاصيل الألياف فيقدر إنتاجها بنحو 2.2 مليون طن .

وبرغم هذا الإنتاج فإن قصوره عن الوفاء بحاجات الغذاء في معظم الدول العربية والتماثل في النمط الإنتاجي بين عديد من هذه الدول قد أسفر عن ضعف معدلات التجارة الزراعية البينية التي لا تتجاوز نسبتها حوالي 10٪ متضمنة جانباً لا يستهان به من أنشطة إعادة التصدير لسلع ومنتجات عربيه المنشأ أو غير عربية المنشأ .

هذا وقد تطرق الباب الثاني أيضاً لموقف الميزة النسبية والقدرة التنافسية للزراعة العربية، حيث تم عرض السلع الزراعية التي لها ميزة نسبية وقدرة تنافسية من منظور كل قطر من الأقطار العربية ، فحسبما ورد بهذا الجزء من الدراسة ، فإن المغرب العربي عامة له ميزة في إنتاج الحمضيات والطماطم والبطاطس والثروة السمكية ، بينما تتميز دول وادي النيل في منتجات الثروة الحيوانية والقطن والطماطم والبطاطس والسمسم والفول السوداني والأرز . أما دول المشرق العربي ، فإن ميزتها تتمثل في إنتاج القمح وبعض أصناف الخضروات والزهور ، بينما تتميز دول الخليج العربي في إنتاج الأسماك وبعض أصناف الخضروات ، إضافة إلى تربية الأغنام والدواجن .

وتم أيضاً ضمن مكونات هذا الباب عرض أوضاع التجارة الخارجية الزراعية العربية- العربية ، والعربية - الدولية ، من حيث حجم وقيمة الصادرات والواردات الزراعية العربية والمقدره عام 1997 بنحو 7.27 ، 23.8 مليار دولار لكل من الصادرات والواردات على التوالي .

كما تم عرض الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الزراعية ، وكذا عناصر الكفاءة والميزة النسبية للأقطار العربية كل على حده في إنتاج السلع الزراعية ، وذلك بإستخدام معيار الميزة النسبية الظاهرة كمؤشر لمقومات الآفاق التصديرية لكل دولة طبقاً لهذا المعيار .

هذا وقد أُفرد حيزاً من هذا الباب لعرض أوضاع التجارة الزراعية العربية ، مع إستعراض أسباب وعوامل ضعفها ، والتي يتمثل أهمها في تجانس الدول العربية إلى حد كبير في الموارد الطبيعية من جانب وازدواجية نمط التنمية الزراعية وتماثل العديد من المشروعات التنموية وبخاصة في القطاع الحديث من جانب آخر ، فضلاً عن ضعف القدرة التنافسية في مجال السلع المصنعة والمجهزة .

أما الباب الثالث فقد تركز حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي انطلقت بموجب القرار الذي إتخذه المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية في 17 فبراير (شباط) 1997 بشأن إعلان قيام منطقة التجارة الحرة خلال عشر سنوات تبدأ من يناير (كانون ثان) 1998 ، بإعتبار أن تحرير التجارة سيكون مدخلاً للتعاون الإقتصادي العربي ، ومرحلة أولى وهامه على طريق قيام السوق العربية المشتركة .

وحرصاً من الدول العربية على سرعة تفعيل أحكام إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي تعد الأساس لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد نشطت في إقامة هذه المنطقة الحرة تعزيزاً للمكاسب الإقتصادية المشتركة، واستجابة وتفاعلاً مع المتغيرات والمستجدات العالميه ، خاصة تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية .

وقد إستعرض هذا الباب أهم ملامح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والذي نص على أن يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي طبق إعتباراً من أول يناير 1998 ، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر الماثل بنسب سنوية متساوية ، على أن يتم التحرير الكامل لكافة السلع التجارية العربية مع نهاية المدة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31 .

كما تناول هذا الباب عرضاً لأهم القضايا المتعلقة بتحرير التجاره في إطار الاتفاقيه، ومنها قضية القيود غير الجمركية والمتمثلة في القيود الكمية والنقدية والإدارية التي شملتها إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ، حيث أشير إلى التدابير والإجراءات التي تتخذها الدول الأطراف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية . وكذلك موضوع قواعد المنشأ حيث يشترط لإعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي . وقد تم أيضاً بحث الجوانب المتعلقة بتبادل المعلومات والبيانات ، وكذا تسوية النزاعات ، وما يختص بالمعاملة المتميزة للدول الأقل نمواً .

كما تعرض هذا الباب لوضع آليات المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة ، والتي تتمثل في الأجهزة واللجان التنفيذية المفوضة من المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، وعرض أدوار ومهام هذه اللجان ، وكذا أدوار ومهام المؤسسات والمنظمات التنمويه والمالية العربية في تطبيق برنامج إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

كما تناول الباب الثالث أيضاً الأداء الراهن لتطبيق البرنامج التنفيذي ، فيما يتعلق بموقف إنضمام الدول إلى البرنامج ، ومستوى الإلتزام بتطبيق أحكامه والقضايا المثاره في إطار الرزنامه الزراعيه ومبررات هذه الرزنامة والأسس والمعايير المتبعة في إعدادها. كما تم أيضاً عرض المسائل المتعلقة بالإستثناءات للسلع والمنتجات الزراعية . هذا إلى جانب العرض التفصيلي لأهم الآثار المتوقعة لإقامة منطقة التجارة الحرة في المجال الزراعي .

وفي نهاية الباب الثالث تم إستعراض مجالات النجاح في تطبيق المراحل الأولى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . كا تم أيضاً بحث أهم المعوقات التي واجهت تلك المراحل والمتمثلة في فرض القيود غير الجمركية ، والتشدد في تطبيق شروط ومعايير الجوده ، وكذا الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي تفرض عند الإستيراد، وغيرها من أساليب التقييم الجمركي وتطبيق القوائم السلعية والرزنامات ، وكذا الإجراءات الحدودية ، وغياب آليات المتابعة الميدانية وعدم تطبيق الإستثناءات .

وأما الباب الرابع والأخير من الدراسة فقد اهتم بمناقشة وطرح الاعتبارات والمقترحات الداعمه لتعزيز التكامل الزراعي العربي في إطار معطيات اقامة منطقة التجاره الحره العربية الكبرى ، والمجالات والتدابير التي يمكن من خلالها دعم أداء هذه المنطقة في اتجاه تعزيز التكامل المنشود . ففي بداية هذا الباب تم عرض الإعتبارات الأساسية في إطار تعزيز العمل الزراعي العربي المشترك والتي تتمثل في تفعيل أداء منطقة التجارة الحرة كصيغة تكامل مرحلية ملائمة للأوضاع الإقتصادية العربية ، وإعطاء قضية التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي أولوية قصوى وإعتبارها هدفاً تتوخاه أي صيغة للعمل التكاملي الزراعي العربي .

كما تم أيضاً إستعراض مبررات تعزيز التكامل الزراعي العربي من وجهة النظر

التنموية ، وتتمثل تلك المبررات في مواجهة الآثار المترتبة على المتغيرات الإقتصادية والدولية ، والاستفادة من التطورات المصاحبة للإصلاحات الإقتصادية والتعديلات الهيكلية التي أجرتها بعض الدول العربية . هذا إلى جانب أهمية توظيف الموارد الزراعية غير المستغله والتي يمكن إذا توفرت الصيغ التكاملية المناسبة أن توظف لخدمة التنمية الزراعية في المنطقة ككل .

وبالإضافة إلى المبررات السابقة لتعزيز التكامل العربي ، هناك دواعي ومبررات أخري أهمها الحاجة إلى مواكبة التقدم العلمي والتقني ، وكذا الحاجة إلى تعزيز وتحرير التجارة الزراعية العربية .

وتطرق هذا الباب أيضاً إلى بعض القضايا الهامة والأساسية في إتجاه تعزيز التكامل والتي تتمثل في ضرورة تنسيق السياسات الزراعية ، وتخصيص إستغلال الموارد الزراعية من منظور عربي متكامل وفقاً لإعتبارات الكفاءة والإستدامة ، وكذا تعميم مفهوم القدرة التنافسية وأهمية توسيع المجالات التكاملية ، وتحديد المجالات والأنشطة الزراعية التي يمكن الإهتمام بتنميتها وتطويرها بإعتبارها ذات كفاءة إقتصادية عالية من المنظور الإنتاجي ، وذات كفاءة إجتماعية عالية من منظور الإستخدام الموردي وبخاصة للموارد النادرة في المنطقة .

هذا وقد بحثت الدراسة أيضاً متضمنات التعاون العربي الثنائي والإقليمي والدولي وأثره على تعزيز التكامل العربي ، بما إشتمل عليه ذلك من إتفاقيات تجارية ثنائيه بين الدول ، وكذا الإنضمام إلى الاتفاقيات الاقليمية والدولية ومنها إتفاقية الجات وكذا إتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية .

كما تطرق الباب الرابع أيضاً إلى بعض التدابير المقترحة لتفعيل أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وكذلك أطر ومبررات تحرير التجارة الإقليمية العربية ومدى ملاءمة صيغة منطقة التجارة الحرة للأوضاع الإقتصادية العربية ، كما تم أيضاً عرض أهم الترتيبات الإجرائية لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية وكذا مقترحات تفعيل عمل هذه المنطقة .

هذا وقد عرضت الدراسة في الباب الرابع برنامجاً مقترحاً لتعزيز العمل الزراعي

العربي المشترك وتفعيل أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، حيث تم عرض مبررات البرنامج وأهدافه ، وكذا مكوناته وعناصره الأساسية .

ولعل من أهم مكونات هذا البرنامج ، المكون المتعلق بالدعم السياسي ، باعتباره شرطاً ضرورياً لقيام ونجاح أية فعاليات في طريق التكامل العربي ، إذ أنه من الضروري تضمين إستراتيجيات العمل السياسي والإقتصادي للدول العربية ما يبرز التوجهات التكاملية العربية . ويؤكد على الإلتزام العملي بها .

وتتمثل المكونات الأخرى للبرنامج المقترح في أنشطة دراسية جاده ومتعمقة لمختلف القضايا والموضوعات المثاره . كما يوجد مكون لدعم وتطوير بعض الأطر المؤسسية المساعدة ويشمل ذلك إعادة تأهيل المؤسسات والمنظمات والهيئات القائمة في مجال العمل العربي المشترك ، خاصة المؤسسات التمويلية والإنمائية بحيث تصبح أكثر قدرة وكفاءة ومواءمة لمتطلبات المرحلة ، هذا إلى جانب إقامة ما يلزم من البنيات الأساسية الضرورية والخدمات الداعمه للتجارة العربية البينيه .

ويتضمن البرنامج أيضاً مكوناً لترقية المهارات للكوادر البشرية ، وآخر لدعم البنيات والمرافق والخدمات المساندة ، بالإضافة إلى مكون للدعم الإعلامي . كما جرت الاشارة إلى منهجية وآليات التنفيذ وعرض النتائج المتوقعة من تطبيق البرنامج المقترح

الباب الأول

الموارد الزراعية العربية والسياسات الراهنة لإستغلالها

الباب الأول

الموارد الزراعية العربية والسياسات الراهنة لإستغلالها

1-1 الموارد الزراعية العربية :

يتمتع الوطن العربي بقاعدة موردية زراعية كبيرة ، إلا أن هذه الموارد الزراعية تتسم بمجموعة من الخصائص التى تمثل محددات ومعوقات أمام إمكانيات الإستفادة القصوى منها ، وفي مقدمة تلك الخصائص إعتماد الزراعة العربية بدرجة كبيرة على مياه الأمطار المتذبذبة من موسم لآخر ، ثم ضعف الإستثمار الزراعي ، كذلك يتباين توزيع الموارد الزراعية على الأقطار العربية من قطر لآخر ، بالإضافة لكبر حجم العمالة الزراعية مما يجعل إنتاجيتها منخفضة ونصيبها من الأرض الزراعية منخفض أيضاً .

1-1-1 الموارد البشرية :

بلغ عدد السكان في الوطن العربي حوالي 255.7 مليون نسمة عام 1996 ارتفع إلى 263.8 مليون نسمة عام 1997 بمعدل نمو 3.2٪ تقريباً وهو معدل نمو مرتفع وتعتبر مصر أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان ، حيث وصل عدد سكانها الى 60.8 مليون عام 1997 ويليها الجزائر 29.7 مليون نسمة ثم المغرب 27.3 مليون نسمة في نفس العام ، وحسب الجدول رقم (1-1) تراوح عدد السكان في الخليج العربي عام 1997 بين 520 ألف نسمة في قطر و 20 مليون نسمة في السعودية . كما يتراوح في نفس السنة في المشرق العربي بين 2.9 مليون نسمه كما في فلسطين و 22 مليون نسمة في العراق .

ويتراوح عدد السكان في دول الإتحاد المغاربي بين 2.5 مليون نسمة كحد أدنى في موريتانيا و 29.7 مليون نسمة كحد أعلى في الجزائر ، وبلغ عدد سكان الخليج العربي 27.9 مليون نسمة عام 1997 في حين بلغ عدد سكان الإتحاد المغاربي العربي 73.4 مليون نسمة ودول وادي النيل 88.79 مليون نسمة والمشرق العربي 47.7 مليون نسمة .

جدول رقم (1-1)

اجمالي عدد السكان والسكان الريفيون في الدول العربية خلال عامي 96/1997

(ألف نسمة)

البيان / الدولة	1996			1997				
	إجمالي السكان	سكان الريف	سكان الريف ٪	إجمالي السكان	التوزيع النسبي ٪	سكان الريف	التوزيع النسبي	نسبة سكان الريف إلى السكان
الأردن	4441.0	966.2	21.7	4600.0	1.7	999.1	0.70	21.7
الإمارات	2550.0	554.5	21.7	2696.0	1.0	586.3	0.40	21.7
البحرين	598.6	72.8	12.2	620.3	0.2	76.3	0.06	12.3
تونس	9095.4	3544.4	39.0	9243.4	3.5	3542.1	2.70	38.3
الجزائر	28602.0	14395.0	50.3	29724.0	11.3	14957.0	11.30	50.3
جيبوتي	585.0	233.1	39.8	597.0	0.2	240.3	0.20	40.2
السعودية	19300.0	5967.1	30.9	20000.0	7.6	5994.4	4.50	30.0
السودان	27158.2	17652.8	65.0	27940.3	10.6	18161.2	13.70	65.0
سوريا	14619.0	7456.0	51.0	15100.0	5.7	7701.0	5.80	51.0
الصومال	8629.0	7279.7	84.4	8834.0	3.3	7491.0	5.60	84.8
العراق	21124.0	5840.0	27.6	22017.9	8.3	7023.7	5.30	31.9
عمان	2215.0	909.6	41.1	2295.0	0.8	930.7	0.60	40.5
فلسطين	2609.3	1890..2	72.4	2890.6	1.1	1941.7	0.70	32.6
قطر	505.0	170.3	33.7	520.0	0.2	176.3	0.10	33.9
الكويت	1754.0	21.7	1.2	1809.2	0.7	22.3	0.02	1.2
لبنان	3059.0	1473.0	48.1	3126.0	1.2	1502.0	1.10	48.0
ليبيا	4519.0	926.4	20.5	4647.0	1.8	974.1	0.74	21.0
مصر	59272.0	33801.0	5.7	60849.0	23.1	34518.0	26.10	56.7
المغرب	26848.0	12748.0	47.5	27310.0	10.3	12786.0	9.70	46.8
موريتانيا	2350.9	1124.8	47.8	2489.3	0.9	1193.2	0.91	47.9
اليمن	15920.0	12010.0	75.4	16500.0	6.2	12400.0	9.40	75.1
اجمالي	255754.4	129037.0	50.4	263809.3	100.0	133217.0	100.00	50.5
المشرق العربي	45852.3	17625.4	38.4	47734.6	18.0	19167.6	14.27	40.2
وادي النيل	86430.2	51453.8	59.5	88789.3	33.7	52679.2	39.54	59.3
مجلس التعاون الخليجي	26922.6	7696.1	28.6	27940.6	10.6	7786.3	5.80	27.9
اتحاد المغرب العربي	71415.3	32738.7	45.8	73413.7	27.5	33452.5	24.90	45.6

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18) ، الخرطوم ، 1998 .

أما عدد سكان الريف فقد بلغ عام 1996 حوالي 129 مليون نسمة ارتفع إلى 133.2 مليون عام 1997 بمعدل نمو (تغير نسبي) قدره 3.2٪ أى نفس معدل نمو السكان ، وتعتبر مصر أكبر دولة عربية من حيث حجم سكان الريف (34.5 مليون نسمة) والكويت اصغر دولة (22.3 ألف نسمه) . وبلغ عدد سكان الريف عام 1997 في وادي النيل 52.7 مليون نسمة وفي المشرق العربي 19.17 مليون نسمة وفي مجلس التعاون الخليجي 7.79 مليون نسمة وفي الإتحاد المغاربي العربي 33.45 مليون نسمة.

أما قوة العمل في الوطن العربي بصفة عامة بلغت عام 1996 حوالي 70.6 مليون عامل إرتفعت إلى 73.8 مليون عامل بمعدل للزيادة قدره 4.7٪ ، وتتوزع قوة العمل العربي وفق معطيات الجدول وقم (1-2) بمقدار 24.10 مليون عامل في وادي النيل و 11.40 مليون عامل في المشرق العربي و 8.71 مليون عامل في مجلس التعاون الخليجي و 18.80 مليون عامل في الإتحاد المغاربي العربي .

أما قوة العمل الزراعي فقد بلغت عام 1996 حوالي 28.9 مليون عامل إرتفعت إلى 29.3 مليون عامل بمعدل تغير سنوي 1.4٪ تقريباً أى أقل بكثير من معدل نمو قوة العمل الإجمالية . ويوجد من قوة العمل الزراعي في وادي النبل نحو 14.0 مليون عامل زراعي وفي المشرق العربي 2.9 مليون عامل زراعي وفي مجلس التعاون الخليجي 1.09 مليون عامل زراعي وفي الإتحاد المغاربي العربي 6.4 مليون عامل زراعي .

هذا ويتضح أن نسبة سكان الريف إلى الحضر في الوطن العربي تبلغ حوالي 50.5٪ بينما نسبة قوة العمل الزراعي إلى قوة العمل الكلية فهي حوالي 41.0٪ عام 1996 انخفضت إلى 39.6٪ عام 1997 .

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة قوة العمل الزراعي بالنسبة لقوة العمل الإجمالي بلغت 74.1٪ في السودان و 66.3٪ في الصومال و 58.9٪ في موريتانيا و 52٪ في اليمن و 51.9٪ في مصر وتنخفض الى 29.4٪ في سوريا ، 19٪ في لبنان ، 13.1٪ في فلسطين ، 5.7٪ في الأردن ، 1.1٪ في الكويت .

2-1-1 الأراضي الزراعية :

بلغت مساحة الأراضي المزروعة في الوطن العربي حوالي 53.4 مليون هكتار تتوزع بين الأراضي الزراعية المستديمة 6.8 مليون هكتار ومساحة الزراعات المطرية 34.7 مليون هكتار ومساحة الأراضي الزراعية المروية 11.8 مليون هكتار.

جدول رقم (1-2)

القوى العاملة الزراعية وأهميتها النسبية في الدول العربية خلال عامي 1997/96

(ألف عامل)

البيان / الدولة	1996			1997			
	إجمالي القوى العاملة	القوى العاملة الزراعية	القوى العاملة الزراعية ٪	إجمالي القوى العاملة	القوى العاملة الزراعية	القوى العاملة الزراعية ٪	التوزيع النسبي للعمالة الزراعية في الوطن العربي 1997 ٪
الأردن	1093.00	62.50	5.70	1132.00	65.00	5.70	0.20
الإمارات	1108.00	95.00	8.60	1131.00	99.00	8.70	0.30
البحرين	232.62	5.39	2.30	234.93	5.40	2.30	0.19
تونس	2925.00	814.20	27.80	3000.00	835.08	27.80	2.80
الجزائر	4610.00	1154.00	25.00	5708.00	1428.00	25.00	4.90
السعودية	5559.78	817.44	14.70	5723.63	815.67	14.20	2.80
السودان	6327.86	4899.20	77.40	6800.00	5040.30	74.10	17.20
سوريا	4165.00	1841.00	44.2	4581.00	1340.00	29.40	6.4
الصومال	3943.42	2643.03	67.00	4581.00	2680.32	66.30	9.20
العراق	4880.00	1293.80	38.8	5284.00	937.00	17.70	3.32
عمان	755.00	151.00	20.00	772.00	155.00	20.00	0.50
فلسطين	549.00	78.00	14.20	563.00	73.80	13.10	0.20
قطر	257.95	8.60	3.30	280.24	9.02	3.20	0.30
الكويت	795.5	8.50	1.10	820.50	8.80	1.10	0.03
لبنان	710.53	135.00	19.00	725.51	137.85	19.00	0.47
ليبيا	1224.00	219.00	17.90	1450.32	224.12	15.50	0.80
مصر	17779.00	9105.00	51.20	17827.00	9261.00	51.90	31.60
المغرب	8511.00	3408.05	40.00	8657.46	3466.69	40.00	11.80
موريتانيا	1531.38	800.00	52.20	1555.06	822.91	58.90	2.80
اليمن	3600.00	1900.00	52.80	3553.66	1847.90	52.00	6.60
إجمالي	70558.02	28938.50	41.01	73829.20	29253.00	39.60	100.00
المشرق العربي	11397.53	2909.00	25.52	12285.51	2553.65	20.96	8.73
وادي النيل	24106.86	14004.20	58.09	24627.00	14301.30	58.07	48.88
مجلس التعاون الخليجي	8708.84	1085.93	12.47	8962.3	1092.89	12.19	3.74
اتحاد المغرب العربي	18801.38	6395.82	34.02	20370.84	6776.94	33.27	23.17

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18) ، الخرطوم ، 1998 .

1-1-2-1 مساحة الأراضي الزراعية المستديمة :

بلغت مساحة الأراضي الزراعية الستديمة في الوطن العربي عام 1997 نحو 6.8 مليون هكتار منها حوالي 4.2 مليون هكتار في الإتحاد المغاربي العربي ونحو 907 ألف هكتار في وادي النيل وحوالي 1.4 مليون هكتار في المشرق العربي ونحو 254 ألف هكتار في مجلس التعاون الخليجي . هذا وتعتبر تونس أكبر دولة عربية من حيث مساحة الزراعات المستديمة (2.2 مليون هكتار) .

1-1-2-2 مساحة الأراضي الزراعية المطرية :

بلغت مساحة الأراضي الزراعية المطرية في الوطن العربي عام 1997 نحو 34.7 مليون هكتار ، منها حوالي 13.2 مليون هكتار في الإتحاد المغاربي العربي ونحو 15.5 مليون هكتار في وادي النيل وحوالي 4.5 مليون هكتار في المشرق العربي والباقي في اليمن والصومال كما هو مبين في الجدول رقم (1-3) . وتعتبر السودان أكبر دولة عربية من حيث الأراضي الزراعية المطرية (15.4 مليون هكتار) يليها المغرب (7.5 مليون هكتار).

1-1-2-3 مساحة الأراضي الزراعية المروية :

بلغت مساحة الأراضي الزراعية المروية في الوطن العربي نحو 11.79 مليون هكتار لعام 1997 ، منها في وادي النيل 3.87 مليون هكتار وفي الإتحاد المغاربي 2.58 مليون هكتار والمشرق العربي 3.28 مليون هكتار ومجلس التعاون الخليجي 1.41 مليون هكتار والباقي في اليمن والصومال ، وتجدر الإشارة إلى أن مصر أكبر دولة من حيث الأراضي الزراعية المروية (2.53 مليون هكتار) يليها العراق (2.12 مليون هكتار) والسودان (1.34 مليون هكتار) والسعودية (1.30 مليون هكتار) والمغرب (1.25 مليون هكتار) .

1-1-3 مساحة الغابات والمراعي :

1-1-3-1 مساحة الغابات :

بلغت مساحة الغابات في الوطن العربي عام 1997 حوالي 95.5 مليون هكتار كما هو مبين في الجدول رقم (1-4) منها 65.9 مليون هكتار في وادي النيل و 14.26 مليون هكتار في الإتحاد المغاربي و 1.2 مليون هكتار في المشرق العربي و 3.0 مليون هكتار في مجلس التعاون الخليجي .

جدول رقم (1-3)
مساحة الأراضي الزراعية وتوزيعها النسبي
في الدول العربية خلال عام 1997

ألف هكتار

البيان / الدولة	المستديمة		المطرية		المروية	
	المساحة	التوزيع النسبي ٪	المساحة	التوزيع النسبي ٪	المساحة	التوزيع النسبي ٪
الأردن	137.51	2.00	113.56	0.30	50.88	0.40
الإمارات	47.60	0.70	–	–	79.70	0.70
البحرين	3.23	0.05	–	–	1.04	0.01
تونس	2233.50	32.60	1374.27	3.90	237.46	2.00
الجزائر	551.55	8.00	3778.31	10.90	456.22	3.90
جيبوتي	–	–	0.37	(..)	–	–
السعودية	138.57	2.00	–	–	1302.26	11.00
السودان	334.32	4.90	15403.92	44.30	1344.00	11.40
سوريا	758.00	11.10	3006.00	8.50	1039.00	8.80
الصومال	29.53	0.30	934.21	2.70	108.55	0.90
العراق	268.50	3.90	1222.75	3.50	2123.25	18.0
عمان	60.90	0.90	–	–	13.90	0.10
فلسطين	110.30	1.60	62.67	0.20	12.97	0.10
قطر	3.33	0.05	–	–	8.25	0.07
الكويت	0.17	(..)	4.00	0.01	4.64	0.04
لبنان	130.00	1.90	144.00	0.40	54.00	0.50
ليبيا	421.10	6.20	363.40	1.00	619.00	5.20
مصر	573.17	8.40	108.66	0.30	2527.00	21.40
المغرب	812.50	11.90	7480.70	21.50	1251.40	10.60
موريتانيا	158.25	2.30	171.66	9.50	18.95	0.20
اليمن	80.90	1.20	580.60	1.80	537.00	4.50
إجمالي	6844.92	100.00	34749.07	100.0	11788.78	200.00
المشرق العربي	1404.31	20.50	4548.98	12.90	3280.10	27.80
وادي النيل	907.49	13.30	15512.58	44.60	3871.00	32.80
مجلس التعاون الخليجي	253.80	3.60	4.00	–	1409.79	23.60
اتحاد المغرب العربي	4176.90	61.00	13168.34	37.80	2583.03	21.90

(..) النسبة أقل من 0.005

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد رقم (18) ، الخرطوم ، 1998 .

جدول رقم (1-4)

مساحة الغابات والمراعي في الدول العربية خلال عام 1997

ألف هكتار

البيان / الدوله	مساحة الغابات		مساحة المراعي	
	المساحة	الأهمية النسبية ٪	المساحة	الأهمية النسبية ٪
الأردن	130.91	0.10	6980.73	1.90
الإمارات	300.00	0.30	-	-
تونس	628.75	0.60	2699.72	7.38
الجزائر	3835.50	4.00	34361.47	9.40
جيبوتي	6.00	0.01	200.00	0.05
السعودية	2700.00	2.80	170000.00	46.50
السودان	65940.00	69.10	39480.00	10.80
سوريا	522.00	0.50	8283.00	2.30
الصومال	9040.00	9.50	43000.00	11.70
العراق	478.50	0.50	30.25	0.01
فلسطين	12.38	0.02	190.00	0.05
قطر	0.40	(..)	-	-
الكويت	2.80	(..)	136.22	0.04
لبنان	80.00	0.08	60.00	0.02
ليبيا	753.50	0.80	12712.00	3.50
المغرب	9000.00	9.40	21000.00	5.70
موريتانيا	47.00	0.05	19650.00	5.70
اليمن	2000.00	2.10	7000.00	1.90
إجمالي	95476.94	100.00	365783.40	100.00
المشرق العربي	1223.79	1.18	15543.98	4.25
وادي النيل	65940.00	69.10	39480.00	10.80
مجلس التعاون الخليجي	3003.20	6.20	170136.20	46.51
اتحاد المغرب العربي	14264.80	14.85	90423.19	24.72

(..) النسبة أقل من 0.005 .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18) ، الخرطوم ، 1998 .

هذ وتعتبر السودان أكبر دولة من حيث مساحة الغابات (65.9 مليون هكتار) ا المغرب (9 مليون هكتار) فالجزائر (3.8 مليون هكتار) ثم السعودية (2.7 مليون ار) وهناك أقطار عربية تتضاءل مساحة الغابات فيها كما هو مبين في الجدول سابق الإشارة إليه .

1-1-3-2 مساحة المراعي :

بلغت مساحة المراعي في الوطن العربي حوالي 365.78 مليون هكتار منها 170.1 مليون هكتار في مجلس التعاون الخليجي ، وحوالي 90.42 مليون هكتار في الإتحاد المغاربي العربي ، وحوالي 39.48 مليون هكتار في وادي النيل وحوالي 15.5 مليون هكتار في المشرق العربي .

وتجدر الإشارة إلى أن السعودية فيها أكبر مساحة للمراعي تقدر بنحو 170 مليون هكتار يليها الصومال 43 مليون هكتار ثم السودان 39.5 مليون هكتار ثم الجزائر 34.4 مليون هكتار تقريباً والمغرب 21 مليون هكتار وموريتانيا 19.7 مليون هكتار وليبيا 12.7 مليون هكتار .

1-1-4 الثروة الحيوانية :

1-1-4-1 اعداد الأبقار :

بلغ عدد الثروة الحيوانية من الأبقار نحو 47.47 مليون رأس حسب بيانات الجدول رقم (1-5) كمتوسط لعامي 1996 - 1997 ، منها في وادي النيل 36.49 مليون رأس وفي الإتحاد المغاربي العربي 6.3 مليون رأس وفي المشرق العربي و 2.1 مليون رأس وفي مجلس التعاون الخليجي 642 ألف رأس .

وتجدر الإشارة إلى أن السودان أكبر دولة تربي الأبقار حيث بلغت نحو 32.38 مليون رأس ثم المغرب 2.5 مليون رأس وموريتانيا 1.7 مليون رأس والصومال 1.48 مليون رأس والجزائر 1.24 مليون رأس واليمن 1.19 مليون رأس.

جدول رقم (1-5)

أعداد الثروة الحيوانية في الدول العربية وتوزيعها النسبي (متوسط لعامي 1996 ، 1997)

ألف رأس

البيان / الدولة	الماشية		الجاموس		الاغنام		الماعز		الجمال		الخيول	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الأردن	62.55	0.13	–	–	2259.50	1.60	809.75	1.00	17.00	0.15	10.50	2.11
الإمارات	84.10	0.18	–	–	394.57	0.28	1019.69	1.20	175.10	1.60	–	–
البحرين	14.17	0.03	–	–	23.45	0.02	19.18	0.02	1.22	(..)	3.10	0.62
تونس	696.50	1.50	–	–	6568.35	4.60	1364.60	1.70	35.26	0.32	56.51	11.35
الجزائر	1241.50	2.60	–	–	17160.00	12.10	3008.00	3.70	143.50	1.30	56.18	11.29
جيبوتي	254.33	0.53	–	–	451.97	0.32	507.27	0.60	65.43	0.59	–	–
السعودية	277.50	0.58	–	–	10475.0	7.40	6233.00	7.60	787.50	6.60	3.00	0.60
السودان	32385.50	68.22	–	–	38518.50	27.20	35302.00	43.30	2925.50	24.50	24.00	4.82
سوريا	833.55	1.76	1.55	0.05	13474.20	9.50	1091.21	1.30	7.30	(..)	27.74	7.58
الصومال	1478.68	3.11	–		6017.41	4.20	12808.70	15.70	6032.32	50.50	1.02	0.21
العراق	1138.90	2.40	77.68	2.50	5936.09	4.19	325.00	0.40	3.19	(..)	47.07	9.46
عمان	237.57	0.50	–	–	257.03	0.18	892.46	1.10	106.73	0.96	–	–
فلسطين	11.40	0.02	–	–	587.16	0.41	259.22	0.30	–	–	–	–
قطر	13.90	0.03	–	–	201.00	0.14	172.85	0.20	49.40	0.44	2.30	0.46
الكويت	15.18	0.03	–	–	334.65	0.28	81.45	0.09	1.25	(..)	–	
لبنان	60.01	0.13	–	–	317.14	0.22	488.12	0.60	0.51	(..)	4.96	1.00
ليبيا	152.50	0.32	–	–	5250.00	3.70	1225.00	1.50	102.50	0.80	40.00	8.04
مصر	3112.24	6.56	3001.28	97.40	4240.23	2.99	3159.23	3.90	133.37	1.10	42.03	8.45
المغرب	2508.30	5.28	–	–	16923.80	11.90	4791.90	5.90	38.70	0.36	157.10	31.57
موريتانيا	1702.57	3.59	–	–	8327.78	5.87	4300.89	5.30	1148.45	9.80	19.22	3.86
اليمن	1190.17	2.51	–	–	4094.55	2.89	3719.45	4.70	180.06	1.60	2.82	0.57
إجمالي الوطن العربي	47473.90	100	3080.51	100.00	141810.00	100.00	81579.00	100.00	11954.30	100.00	497.56	100.00
المشرق العربي	2106.39	4.43	79.23	257.00	22572.00	15.93	2973.24	3.64	28.00	0.15	90.27	18.14
وادي النيل	36497.70	74.77	3001.28	97.43	427587.00	30.15	38461.20	47.16	3058.87	26.38	66.03	13.27
مجلس التعاون الخليجي	642.42	1.36	–	–	11685.70	8.03	8418.62	10.32	1121.20	9.60	8.10	1.69
اتحاد المغرب العربي	6301.36	13.27	–	–	54229.90	38.24	14690.40	18.00	1429.69	11.57	329.01	66.12

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18) ،الخرطوم ، 1998 .

1-1-4-2 أعداد الأغنام :

بلغ عدد رؤوس الأغنام 141.81 مليون رأس منها 54.22 مليون رأس في الإتحاد المغاربي العربي وحوالي 42.76 مليون رأس في وادي النيل و 22.6 مليون رأس في المشرق العربي و 11.67 مليون رأس في مجلس التعاون الخليجي وحوالي 6 مليون رأس في الصومال .

وتجدر الإشارة إلى أن أكبر دولة عربية من حيث ثروة الاغنام هي السودان (38.5 مليون رأس) ويليها المغرب (16.9 مليون رأس) ثم سوريا (13.47 مليون رأس) فالسعودية (10.47 مليون رأس) وموريتانيا (8.3 مليون رأس) وتونس (6.56 مليون رأس) والصومال (6 مليون رأس) .

1-1-4-3 أعداد الماعز :

بلغ عدد رؤوس الماعز 81.58 مليون رأس لمتوسط عامي 1996-1997 كما هو مبين في الجدول رقم (1-5) منها 38.46 مليون رأس في وادي النيل و 14.69 مليون رأس في الإتحاد المغاربي العربي و2.97 مليون رأس في المشرق العربي و 8.42 مليون رأس في مجلس التعاون الخليجي .

وتجدر الإشارة الى أن السودان تمتلك أكبر ثروة من الماعز تبلغ نحو 35.3 مليون رأس يليها الصومال 12.8 مليون رأس ثم السعودية 6.2 مليون رأس والمغرب 4.79 مليون رأس وموريتانيا 4.3 مليون رأس واليمن 3.7 مليون رأس ومصر 3.16 مليون رأس والجزائر 3 مليون رأس .

1-1-4-4 أعداد الجمال :

بلغ عدد رؤوس الإبل في الوطن العربي نحو 11.95 مليون رأس حسب التقديرات الموضحة في الجدول رقم (1-5) منها في الصومال حوالي 6 مليون رأس وفي وادي النيل نحو 3.06 مليون رأس وفي الإتحاد المغاربي نحو 1.43 مليون رأس وفي مجلس التعاون الخليجي نحو 1.12 مليون رأس وفي المشرق العربي نحو 28 ألف رأس.

وجدير بالملاحظة أن الصومال بها أكبر عدد من الجمال يبلغ حوالي 6 مليون رأس

يليها السودان 2.9 مليون جمل ثم موريتانيا 1.15 مليون جمل فالسعودية 787 ألف رأس .

1-1-4-5 أعداد الجاموس :

يربي الجاموس بصفة أساسية في مصر حيث يتركز بها نحو 3 مليون رأس من أصل 3.08 مليون رأس هي ثروة الوطن العربي من الجاموس . ويلي مصر العراق حيث يوجد بها حوالي 77.68 ألف رأس وسوريا 7 ألف رأس تقريباً وذلك وفق بيانات الجدول رقم (1-5) السابق .

1-1-4-6 أعداد الخيول :

يمتلك الوطن العربي من الخيول حوالي 497.56 ألف رأس ، 31.57٪ منها في المغرب والباقي ينتشر في الأقطار العربية التى أهمها تونس (11.36) والجزائر (11.29٪) والعراق 9.46٪ ومصر (8.45٪) وليبيا 8.04٪ ، وبذلك فإن هذه الأقطار مجتمعة يتركز بها نحو 80.21٪ من ثروة الوطن العربي من الخيول .

1-2 سياسات إستغلال الموارد الزراعية العربية :

1-2-1 ملامح السياسات الزراعية العربية :

تشكل السياسات الزراعية جزءاً من السياسات الإقتصادية الكلية ، وبالرغم من أهمية الزراعة في الإقتصاد القومي العربي ، إلا أن السياسات الزراعية العربية لم تعكس تلك الأهمية ، بل يمكن القول أن هذه السياسات في بعض الدول العربية ليست ذات معالم واضحة ومستقرة وإنما تقوم على معالجة المشكلات الراهنة وردود الأفعال الطارئة . ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية W.T.O وإتفاق الجات 1994 وماترتب عليه من ضرورة رفع الدعم عن القطاع الزراعي ورفع القيود علي حركة التجارة إستيراداً وتصديراً ، فقد أصبح من الضروري بمكان مواجهة السياسة الدولية الجديدة بسياسات قطرية تنسجم معها وتحمى الإنتاج المحلي . كما أصبحت الدوافع قوية لمواجهة السياسات الإقتصادية الدولية وبخاصة التكتلات الإقتصادية الدولية ، بتكتلات إقتصادية إقليمية وبتنسيق السياسات الإقليمية أيضاً ، وفي هذا الصدد فقد خطت الدول العربية خطوتين حتى الآن

أولاهما وضع سياسات قطرية تتمشى مع النظام الإقتصادي الدولي الجديد ، وثانيهما إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كتكتل إقتصادي إقليمي عربي يواجه مخاطر النظام الجديد ويدفع بالتنمية الإقتصادية العربية للأمام ويزيد من حجم التبادل التجاري البيني . وقد بدأ تنفيذ تلك المنطقة منذ 1998/1/1 بخفض جمركي قدره 10٪ سنوياً.

وظلت خطوة ثالثة غاية في الأهمية ، وهي التحرك التدريجي نحو تنسيق السياسات الإقتصادية والسياسات الزراعية العربية في إطار منطقة تجارة حرة عربية تتطور إلى إتحاد جمركي ثم سوق مشتركة ، وبما لايتناقض مع مبادىء منظمة التجارة الدولية W.T.O .

ويركز هذا الجزء من الدراسة بصفة خاصة على عرض سياسة إستغلال الموارد الزراعية في الدول العربية للتعرف على مدى التناقض أو التناسق بين هذه السياسات في تلك الدول ، ومدى التكامل بينها ، وما إذا كان من الممكن تقسيم الوطن العربي جغرافياً إلى أقاليم زراعية ذات سياسات متكاملة أو متناسقة .

2-2-1 أهداف سياسات إستغلال الموارد الزراعية العربية :

بإستعراض الدراسات القطرية المعدة في إطار هذه الدراسة الشاملة ، يتضح أنه من الممكن تمييز أهداف سياسات إستغلال الموارد الزراعية إلى قسمين:

القسم الأول : الأهداف المشتركة بين الدول العربية :

- التوسع الأفقي والحفاظ على الأراضى الزراعية الحالية من التدهور .
- التوسع الرأسي بإدخال التقانات الحديثة والهندسة الوراثية والحزم التكنولوجية من أجل رفع إنتاجية الوحدة المنزرعة .
- زيادة إنتاج الغذاء ورفع درجات الإكتفاء الذاتي .
- الحد من إستهلاك المياه عن طريق إستخدام وسائل الري الحديثة وفي نفس الوقت العمل على تنمية مصادر مياه الري .

- رفع الكفاءة الإقتصادية لإستغلال الموارد الزراعية بما فيها الموارد الأرضيه ورفع القدرة التنافسية للزراعة العربية .

هذه هي الأهداف المشتركة فيما بين الدول العربية لإستغلال مواردها الزراعية ، ولقد تطرقت هذه السياسات بشيء من التفصيل إلى كيفية تحقيق هذه الأهداف ولعلها قد إلتقت جميعها حول النقاط المحورية التالية :

- إستصلاح مزيد من الأراضى القابلة للإستصلاح سواء تلك التى يمكن زراعتها بمياه الأمطار أو تلك التى تزرع بالري كما هو الحال في مصر والعراق . وحفز وتشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مجال إستصلاح الأراضى وإمتلاكها على أن تقوم الدولة بتوفير البنية التحتية الأساسية ، وفي نفس الوقت منع التعدى على الأراضى الزراعية بقوة القانون ، وحمايتها من التدهور والإنجراف عن طريق عمليات حماية التربة .

- إستخدام التكنولوجيا الحديثة والهندسة الوراثية ، والتوسع في إنتاج وإستخدام التقاوي المحسنة والأصناف عالية الإنتاج والملائمة للبيئات الزراعية العربية ، وتوجيه النشاط البحثي والإرشاد نحو إستنباط السلالات المقاومة للجفاف وذات الإحتياجات القليلة للمياه وذات الإنتاجية المرتفعة ، وإعطاء أولوية لتطوير الزراعات المطرية الأكثر شيوعاً في البلدان العربية .

- الإهتمام الكبير بترشيد مياه الري بإستخدام تكنولوجيا متطورة كالري بالرش أو التنقيط ، مع توفير الإستثمارات الضرورية لذلك عن طريق تشجيع القطاع الخاص وحث البنوك لإقراض المزارعين .

- العمل على زيادة القدرة التنافسية للزراعة العربية عن طريق تركيز الإنتاج في المحاصيل التى ترى الدولة أن لها ميزة نسبية بالدرجة الأولى وبتطوير أساليب الإنتاج وفتح المجال للتصدير بشكل مناسب .

القسم الثاني : الأهداف الخاصة بالدول :

تختلف بعض الأهداف من دولة عربية لأخرى وفق الإهتمامات والأولويات التى تتبناها كل دولة ، وكذلك وفق ظروفها الإقتصادية والإجتماعية وتوجهاتها التنموية الخاصة،

فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن عرض بعض الأمثلة على تلك الأهداف الخاصة فيما يلي :

الأردن :

- تحسين دخل المزارعين .
- تعظيم القيمة المضافة من قطاع الزراعة .
- زيادة الصادرات الزراعية .
- تحقيق العدالة الإجتماعية بين القطاع الزراعي والقطاعات الإقتصادية الأخرى
- تحقيق التكامل الإقتصادي الزراعي بين الأقطار العربيةوأقطار المنطقة عموماً.

البحرين :

- تحسين وتطوير البنيات الزراعية الحديثة التى ترفع إنتاجية المحاصيل الزراعية المحمية .

الجزائر :

- التكثيف الفلاحي .
- تهيئة الظروف الإقتصادية والإجتماعية في مناطق الريف .
- الإهتمام بالإطارات التقنية والعلمية .
- توسيع القواعد العلمية والتنظيمية والإرشاد الزراعي .

السعودية :

- الحد من إنتاج المحاصيل التى تستهلك كميات كبيرة من المياه .

السودان :

- زيادة حصيلة الصادرات الزراعية .
- المحافظة على الموارد الطبيعية .

- زيادة المساحات المروية المزروعة قمحاً وذرة شاميه وأرز .
- التوسع في نظام الري التكميلي .
- تقليل الفاقد في مراحل الإنتاج والتسويق .
- تكامل الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني .
- تفعيل دور الإرشاد الإنتاجي والتسويقي .
- ربط نظم حيازة الأراضى الزراعية بالإستغلال الأمثل لها .

سوريا :

- تطوير مراكز الصحة البيطرية .
- إعداد برامج بحثية متكاملة للمكافحة الحيوية .
- تطوير العمل الإرشادي .
- تقديم خدمات الوقاية العامة بإتباع سياسة الترشيد في إستهلاك المبيدات ونشر المكافحة الحيوية .
- إستصلاح الأراضى البعلية الوعرة ذات المعدلات المطرية المناسبة لزراعة الأشجار والحبوب .
- حماية الغابات وتشجير المناطق المتدهورة .

العراق :

- بناء السدود .
- حفر الآبار الارتوازية .
- زيادة المتاح من الآليات الزراعية .
- توفير مستلزمات الإنتاج .
- زيادة الكثافة الزراعية لوحدة المساحة عن طريق :

أ – الري التكيملي ب– زراعة المحاصيل بالتداخل ج – الري بالرش

قطر:

- تحقيق تكامل زراعي بين دول مجلس التعاون الخليجي .
- تشجيع القطاع الخاص للقيام بمهام الإنتاج الزراعي على أن يوفر القطاع العام الإسناد المؤسسي الهيكلي المناسب .

الكويت :

- تعديل السياسة الزراعية المتعلقة بالدعم مع الأخذ في الإعتبار ماجاء في إتفاقية الجات 1994 .
- الحفاظ على الموارد وعدم هدرها .

وفي المجال النباتي :

- الإهتمام بالزراعة النسيجية .
- تشجيع البحث العلمي التطبيقي .
- التعاون مع المؤسسات العلمية لتنفيذ مشاريع بحثية وتطبيقية ، هذا إضافة إلى إدخال أصناف جديدة مع الإهتمام بالمكافحة المتكاملة وإقتصار الزراعة الحقلية على محاصيل العلف والخضروات التى تتحمل الظروف القاسية .

بيا :

ير مستلزمات الإنتاج الغير متوفرة محلياً من أجل زيادة الإنتاجية ، كذلك تبني اسة الإعتماد على الذات ، والتوسع في مناطق إستثمار مياه النهر الصناعي يم .

:

ز على إستصلاح وزراعة نصف مليون فدان في المرحلة الأولى من مشروع جنوب الوادى ، ترتفع إلى 1.2 مليون فدان في المرحلة الثانية – كذلك ح 900 ألف فدان في سيناء (المشروع القومي لتنمية سيناء) .

المغرب :

1- العمل على تحقيق التركيب المحصولي في الأراضى المروية ليشمل 40٪ حبوب ، 11٪ خضروات و 12.5٪ علف ، 12.5٪ زيتون ، 7.1٪ محاصيل سكرية .

2- وأما في الأراضى المطرية يشمل التركيب المحصولي المستهدف 81.2٪ حبوب ، 1.6٪ خضروات ، 4.8٪ بقوليات ، 3.9٪ زيتون .

موريتانيا :

- تشجيع العمالة الريفية .
- دمج القطاعين الزراعي والحيواني .
- إدماج الزراعة في السوق الوطنية ودعم المنتجين وتشجيعهم على التنوع الزراعي.
- إشراك الفلاحين في وضع السياسات الزراعية وتنفيذها .
- تنمية البنية الأساسية في المجال الزراعي .

هذه الفروقات والتداخلات في أهداف السياسات وتوجيه الموارد الزراعية بين الأقطار العربية يجب أخذها في الحسبان عند الحديث عن تنسيق السياسات الزراعية العربية أو التكامل الزراعي العربي .

3-2-1 سياسات إستغلال الموارد المائية العربية :

تنقسم أهداف سياسات إستغلال الموارد المائية العربية إلى قسمين :

القسم الأول : الأهداف المشتركة بين الدول العربية وتتمثل فيما بين :

- ترشيد إستخدام المياه في الزراعة وفي أغراض الإستهلاك المنزلي .
- تنمية وتطوير مصادر المياه والحفاظ عليها والبحث عن مصادر جديدة .
- إستخدام المياه العادمة بعد معالجتها في ري الحدائق العامة والنخيل وبعض أشجار الفاكهة .

- البحث عن المياه الجوفية .
- إستثمار مياه الأمطار بالحصاد المائي ووسائله المختلفة .
- إدخال نظم الري بالتنقيط والري بالرش في الزراعة العربية وتوفير التمويل اللازم لذلك .
- زراعة المحاصيل الأقل إحتياجاً للمياه .
- إدارة المياه وإنشاء جمعيات المستخدمين .

القسم الثاني : الأهداف ذات الطبيعة القطرية الخاصة :

إضافة إلى الأهداف المشتركة لسياسة إستغلال مورد المياه والمحافظة عليه فهناك سياسات تخص الدول يمكن عرض أهمها فيما يلي :

الأردن :

تهتم الأردن في سياساتها الإستخدامية لمورد مياه الري بالتالي :

- إستخدام المياه المالحة في الري مع متابعتها بعناية .
- إستخدام الطرق والأدوات المتقدمة في أعمال المسوحات المائية وتعزيز التعاون في هذا المجال مع الدول الأخرى .
- الإستعمال الأمثل للمصادر المائية برفع كفاءة المياه المعالجة والمياه الجوفية كماً ونوعاً .
- تحديد تكاليف مقابل إتاحة مياه الري بما يعكس أهمية وندرة المياه .

البحرين :

وتهتم البحرين في سياستها المائية بالتالي :

- حظر زراعة البرسيم لإستهلاكه كمية مياه كبيرة .
- فرض تعريفه على إستهلاك المياه الجوفية لأغراض الزراعة .

السعودية :

أما السعودية ، فهي مستمرة في سياسة إنشاء السدود لحجز المياه وتطوير وتنمية المصادر الغير تقليدية وبخاصة :

- تحلية مياه البحر .
- إقامة مشاريع الري والصرف في بعض المناطق الزراعية لمنع ملوحة التربة ولعدم رفع منسوب الماء الأرضى .

السودان :

- الإهتمام بحقوقها في مياه نهر النيل .
- زيادة الرقعة المروية من 3 مليون فدان إلى 9 مليون فدان .

العراق :

- الوصول إلى إتفاق مع تركيا وسوريا بشأن إقتسام مياه نهر الفرات .
- إستثمار مياه البزل " الصرف الزراعي " .

فلسطين :

وفي فلسطين ، ينصب الإهتمام على مايأتي :

- تغيير النمط الزراعي مستقبلاً لصالح المحاصيل الأقل إحتياجاً للمياه .
- الحصاد المائي والتوسع فيه .
- بحوث ودراسات للإستفادة من المياه المالحة في إنتاج الأعلاف .

قطر :

وفي قطر ، تستهدف السياسات العمل على إدخال أصناف نباتية أكثر تحملاً للعطش والملوحة مثل نبات الساليكورينا .

الكويت :

- التوسع في محطات تحلية مياه البحر .

- تقدير الإحتياجات المائية الفعلية للنبات .
- زراعة النباتات الأقل إحتياجاً للمياه .

الجماهيرية العظمى :

- زراعة الأصناف الأقل إحتياجاً للماء .
- دراسة الأحواض المائية " حوض الكفرة " للتعرف على حجم ونوع المياه ومدى صلاحيتها للزراعة .

مصر :

- تطوير الإدارة المائية .
- وضع المخطط المائي العام ونماذج التوزيع والمشروعات التنموية ذات الأولوية الأولى مع الإهتمام بالبعدين الصحي والبيئي للمشروعات .
- تطوير التشريع المائي ، ويشمل ملكية المياه وإستعمالها ، والمنشآت المائية علي مختلف المستويات تنفيذاً وتشغيلاً وصيانة .
- تكامل الإستفادة من المياه الجوفية والسطحية .
- تحميل مستخدمي المياه نصيبهم من التكاليف الخاصة بإتاحة هذا المورد .

المغرب :

- تنمية الموارد الغير تقليدية وخاصة المياه المالحة .
- إنعاش الزراعات الأكثر مردودية بالمناطق المسقية ، على أن يتم تثمين مياه الري وتحسين المردودية للزراعات المختلفة وقطاع تربية الماشية ، وحماية مصالح مختلف المنتجين وتدعيم الروابط بين مختلف المساهمين وضمان أسعار مستقرة للمنتوجات .
- تقوية عمليات الدعم للإستثمار الفلاحي بالمناطق المسقية ، من خلال :

أ- تشجيع المنظمات الفلاحية المهنية .

ب- تنمية الشراكة بين المهنيين .

ج- وضع برامج إعلامية وتقييم إقتصادي لمختلف الزراعات .

- تحسين خدمات مياه الري من خلال :

أ- التحفيز على خلق جمعيات مستخدمي المياه .

ب- إدخال مبدأ مردودية المياه للهكتار وإشراك الفلاح في تسيير وإستغلال المياه.

موريتانيا :

- إقامة السدود على الأودية والسهول من أجل الحصاد المائي .

4-2-1 سياسات إستغلال الغابات والمراعي :

ويمكن تمييز أهداف سياسات إستغلال الغابات والمراعي هي الأخرى إلى قسمين :

القسم الأول : الأهداف المشتركة بين الأقطار العربية :

- جمع بذور الأصناف المهددة بالإنقراض والمحافظة عليها .
- إعادة تعمير وتحسين المراعي .
- إدارة المراعى على أسس علمية .
- حفر الآبار قريباً من المراعى لإرواء قطعان الماشية والأغنام .
- إنتاج البذور الرعوية .
- تنظيم فترات محددة للرعي .

القسم الثاني : السياسات الخاصة ببعض الأقطار :

السودان :

- إيقاف التوسع في الزراعة المطرية على حساب المراعي .
- تحديد حدود الغابات .
- التوسع في غابات الصمغ العربي .

- نشر الإرشاد الغابي في كل المجالات .

العراق :

- جمع البذور الرعوية الجيدة ونثرها بالطائرات قبل موسم الأمطار .
- مكافحة التصحر وإيقاف زحف الكثبان الرملية .
- إدخال المحاصيل العلفية في دورات زراعية لكافة الأراضى الزراعية المستغلة.
- نشر زراعة الشجيرات .
- تشجيع زراعة مصدات الرياح .

فلسطين :

- إكثار ونثر البذور الرعوية قبل الموسم المطري .
- عمل مسح نباتي للنباتات الرعوية في كافة الأراضى .
- إيجاد محميات للرعي في أوقات محددة .
- وضع أنظمة وقوانين لإيقاف الرعي الجائر .

الكويت :

- إنشاء بنك معلومات لحفظ مكونات البيئة الصحراوية الكويتية .
- إعداد خطة قومية لمكافحة التصحر .
- إقامة مسيجات بيئية في المناطق الصحراوية .
- التوسع في إنتاج الأعلاف الخضراء على مياه المجاري المعالجة .

مصر :

- وضع أراضى المراعي تحت الإشراف الحكومي من أجل تنميتها والحفاظ عليها .
- العمل على تنمية المراعي وتحسينها .

المغرب :

- وضع نظام تتبع ديناميكية نمو المراعي .
- إنتاج البذور الرعوية .
- إنجاز مشروع تنمية المراعى وتربية المواشى وبدء العمل في مشروع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الشرقية .

موريتانيا :

- مكافحة الحرائق .
- حظر قطع الأشجار .
- توعية العاملين في مجال تربية الغابات والمراعي .
- نشر وتعميم أنابيب الغاز في الريف للحد من إستخدام الحطب في الوقود .

ومن الملاحظ واقع الأمر أن هذه السياسات والأهداف كلها متداخلة ومتكررة في الأقطار العربية أو في أكثر من دولة عربية ، والملفت للإنتباه أن البيئات المتشابهة تتشابه أو ربما تتماثل سياسات تنميتها وإستخدام مواردها المتوفرة ، فبيئة الخليج العربي متشابهة إلى حد كبير ، كذلك المشرق العربي وبعض الدول العربية الأفريقية .

5-2-1 سياسات إستغلال وتنمية الثروة الحيوانية :

وتنقسم هذه السياسات إلى قسمين :

القسم الأول : الأهداف المشتركة للسياسات العربية في مجال الثروة الحيوانية:

- تحسين أنظمة إدارة الأعلاف وتربية الحيوان .
- تحسين الرعاية الصحية والوقاية العلاجية .
- تهجين السلالات المحلية بسلالات عالية الإنتاج متأقلمة محلياً .
- توفير الأدوية البيطرية واللقاحات .
- توفير الأعلاف .

- الإهتمام بالبحث العلمي لتطوير الإنتاج الحيواني .
- تطوير كفاءة إستغلال الموارد الطبيعية البحرية .
- دعم جمعيات وشركات الإنتاج الحيواني والداجني .
- تشجيع الإستثمار في قطاع الثروة الحيوانية .

وتعمل الدول العربية على تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من السياسات ذات السمات المشتركة لتنمية الثروة الحيوانية وذلك وفق مايلي :

- تحسين تصنيع وتسويق المنتجات الحيوانية .
- المحافظة على المصادر الوراثية الحيوانية وتحسينها .
- الإهتمام بالبحوث التطبيقية لإدارة الثروة الحيوانية والإرشاد .
- دعم مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال الثروة الحيوانية .
- تشجيع أنشطة تربية الثروة السمكية .
- ضبط الأسواق وتوفير المعلومات الضرورية عن أحوال الأسواق .
- توسيع نطاق الصحة التناسلية في الماشية لتقليل فاقد الولادات .
- دعم وتنمية تنظيمات الصيادين .
- تحقيق تكامل بين الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي .
- إدخال التقانات الحديثة في مجال تشخيص الأمراض .

علاوة على ذلك يوجد سياسات تخص بعض الدول العربية .

القسم الثاني : السياسات الخاصة ببعض الدول العربية :

الأردن :

- إعتماد أنظمة لإنتاج الحيوانات والدواجن والتصنيع والتسويق والحفاظ على البيئة.
- الجمع بين المحاصيل والثروة الحيوانية عند إستخدام الأرض الزراعية .
- إعادة إستصلاح الموارد الرعوية الطبيعية وتطويرها وإدارتها بكفاءة بما يضمن زيادة إنتاج الثروة الحيوانية .

- إلغاء تسعير المنتجات الحيوانية .
- مضاعفة الصادرات .

السودان :

- تشجيع الصادرات وصناعة منتجات اللحوم .
- تأهيل السلالات الجيدة ذات الصفات الوراثية المميزة .
- تكامل مشاريع الإنتاج الحيواني مع المشاريع المروية والمطرية .
- تعزيز مكافحة الأمراض الوبائية .

العراق :

- التوسع الرأسي في إنتاج الشعير والذرة الصفراء والتوسع الأفقي في زراعتهما لتوفير 1.5 مليون طن شعير و 0.2 مليون طن ذره صفراء كأعلاف.
- إعادة تشغيل حقول الدواجن .
- الإهتمام بالبحث العلمي لخدمة وتطوير الثروة الحيوانية .

مصر :

- إلغاء القيود على الإستثمار وتشجيع الإستثمار الأجنبي .
- إيجاد السلوك التنافسي وتنظيم مكافحة الإحتكار وإرساء أسس الممارسات التجارية .
- الغاء الرسوم على الواردات التى تقل أسعارها عن الأسعار العالمية مثل لحوم الأبقار والألبان .
- إلغاء الحظر الإداري على إستيراد لحوم الدواجن والبيض علي أسس عادلة وبعد فترة السماح الممنوحة في منظمة التجارة العالمية .

موريتانيا :

- إقامة مركز للدراسات والبحوث البيطرية .

- إستيراد سلالات الأبقار الجيدة .
- برامج تطعيم مستمرة للحيوانات .
- إعفاء قطعان الماشية من الضريبة .

6-2-1 القواسم المشتركة للسياسة الزراعية العربية في إستغلال الموارد :

أوضح العرض السابق ومن واقع توجهات الدول العربية أن السياسة الزراعية في الأقطار العربية ، بالرغم من أن لها خصوصيتها في كل دولة ، حيث إختلاف البيئات والإمكانات وخلفيات بناء السياسات الإقتصادية والإجتماعية ، إلا أن هناك قواسم مشتركة لتلك السياسات يمكن الإستفادة منها في تنسيق السياسات الزراعية العربية ، خاصة وأن هناك أهدافاً لهذه السياسات يمكن أن تشكل قواسم مشتركة لمستقبل الزراعة العربية .

1-2-6-1 الملامح المشتركة للسياسات الزراعية العربية :

لعل أبرز عناصر السياسة الزراعية العربية المشتركة يتمثل في عدة محاور أساسية تشكل جوهر السياسة الزراعية في البلدان العربية . وفيما يلي عرضاً لأهم هذه المحاور :

محور التوسع الأفقي :

هذا المحور هو أحد أركان السياسات الزراعية العربية ، ويمثل وسيلة تخدم أغراض التنمية الزراعية . والتوسع الأفقي تفاصيله قد تختلف من دولة لأخرى ، ففي الأقطار العربية المشرقية يتركز على تسوية الأراضي الجبلية وتمهيدها وتقليل الإنحدار فيها وبالأخص في المناطق ذات معدلات الأمطار التي يمكن أن تزرع أشجاراً أو غلالاً ، وفي أقطار عربية أخرى يتمثل في تحويل جانب من الصحراء إلى أراضي زراعية بتوفير مياه الري سواء من الآبار أو من أي مصادر أخرى . وفي الأقطار العربية الأفريقية ، ربما يعنى الإستصلاح تحويل الأرض الملحية أو المتملحة إلى أراضي زراعية بعمليات إستصلاح متتالية حتى تصبح الأرض قابلة للزراعة فوق الحدية ، ولكل من هذه الأنواع من إستصلاح الأراضي إحتياجاتها من التقانات والخبرات ، ورؤوس الأموال ، وأنماط الإستغلال التي تناسب طبيعتها . لذلك فإن هذا المحور يمكن التنسيق فيه بشكل جيد ، وتقسيم الوطن العربي إلى مجموعات جغرافية أربعة ، 1- الخليج العربي 2- المشرق العربي 3- المغرب العربي 4- وادى النيل .

هذه التقسيمات الجغرافية تتشابه فيها إلى حد بعيد الطبوغرافية والخصائص الجغرافية والمناخية والبيئية .

محور التوسع الرأسي :

هذا المحور هو هاجس السياسة الزراعية العربية وهو أيضاً وسيلة وغاية للتنمية الزراعية . وتبذل الأقطار العربية جهوداً كبيرة في هذا المجال ، فهي تركز على :

1- إستنباط السلالات عالية الإنتاج .

2- إستخدام الآليات والتقانات في الإنتاج الزراعي .

3- إستخدام الحزم التقنيه المتطوره .

4- إستخدام معدلات تسميد ومعدلات ري وفق أسس علمية .

5- تكليف مراكز البحوث بوضع الخطط العلمية لزيادة الغلة المحصولية للوحدة المنزرعة .

6- الإهتمام بالنباتات الأقل إحتياجاً للمياه ومرتفعة الإنتاجية .

7- إعطاء أهمية كبرى للإرشاد الزراعي .

8- الإهتمام والعناية بالتربة وحمايتها والحفاظ عليها من التدهور .

9- المقاومة البيولوجية والمقاومة المتكاملة .

10- الهندسة الوراثية .

وهذه الجهود تحتاج إلى أموال كبيرة ، والدول العربية كل منها منفردة تنفق حول هذا المحور الحيوي ، وبالتالى فإن تنسيق الجهود العربية في هذا المحور ليس فقط سينهض بالزراعة العربية ، بل أيضاً سيوفر ويرشد الكثير من الأموال التى تنفق هنا وهناك في نفس المجال .

وتتنوع البيئات العربية ، فأقطار الخليج العربي ذات بيئات صحراوية متشابهة ، كما أن دول المشرق العربي "الأردن – سوريا – لبنان – العراق – فلسطين " تكاد تكون ظروف الزراعة فيها أيضاً متشابهة والبيئات متقاربة أيضاً ، لذلك فإن وضع خطة للنهوض

بالإنتاجية من خلال البحوث العلمية المشتركة سيساعد في تحقيق الأهداف ، هذا علاوة على نقل التجارب والتقدم الذى أحرزته بعض الدول ، كالقمح في سوريا وفي العراق أيضاً . كذلك أقطار المغرب العربي (تونس / الجزائر / المغرب / ليبيا / موريتانيا) هناك قواسم مشتركة بينها ، فما يتحقق من تقدم في زراعة الزيتون على سبيل المثال في أي قطر يمكن نقله للقطر الآخر ، وكذلك في إنتاج المحاصيل والخضروات، فهي بيئات زراعية متشابهة صيفاً وشتاءً . وأيضاً دول وادى النيل (مصر والسودان) يمكن أن تطبق نتائج البحوث والتقدم العلمي في مصر في الزراعة السودانية . بل إن وضع الخطط المشتركة سيساعد على خفض التكاليف والإرتقاء بالبحوث التجريبية والتطبيقية وبالإرشاد الزراعي .

محور الإهتمام بالزراعة المطرية :

نظراً لشح المياه ، فإن الأمطار تشكل المصدر الرئيسي لمياه الري في الزراعة وان حوالي 78٪ من الزراعة العربية يعتمد على مياه الأمطار ، وبالتالى الإهتمام بالزراعة المطرية وتطويرها ورفع معدلات الإنتاج وزراعة الأصناف الأكثر ملاءمة لبيئة الزراعات المطرية والأقل إحتياجاً للمياه والمقاومة للجفاف . والزراعة علي مياه الأمطار موجودة في أقاليم المشرق والمغرب ووادى النيل واليمن ، وهي محور هام للغاية ومجال تنسيق بين الأقطار العربية ، حيث أن بعض البلدان العربية في المشرق والمغرب قد قطعت شوطاً هاماً في تطوير الزراعة المطرية ، وان كان المجال لا يزال رحباً ويحتاج إلى جهود كبيره . ولعل المراكز البحثية المتقدمة ستساعد في هذا المجال .

محور ترشيد إستخدام المياه في الزراعة العربية :

إن ندرة المياه وتناقص نصيب الفرد منها أصبح العامل المهيمن والمسيطر علي أي مخطط للتوسع الزراعي الرأسي والأفقي . وبالتالى فإن ترشيد إستخدام مياه الري في الزراعة يشكل محوراً أساسياً وقاسماً مشتركاً لكافة الأقطار العربية، وهنا يجب أن ينصب الحديث على عدة مجالات ، تبدأ من المحافظة على ماهو متاح من مياه في الوقت الراهن ، والبحث عن مصادر جديدة ، سواء تقليدية أو غير تقليدية ، وتركيز البحوث على المياه الجوفية والحصاد المائي وجدواه الإقتصادية . ومن المجالات الهامة التى يجب أن تتجه إليها الأنظار ، حساب تكلفة توصيل المياه للحقل من جهة والعائد على المتر المكعب من جهة أخرى . فهذا محور هام وقاسم مشترك لكل الأقطار العربية ، فالمياه لاتصل الحقل أو

تستخرج من الآبار أو حتى الأنهار بدون تكلفة ، بل هناك تكلفة يجب حسابها وتحميل مستخدمي المياه جانب إن لم يكن كل التكلفة حتى يرشد مستخدمي المياه إستخدامهم لها، كذلك حساب العائد علي وحدة المياه من المحاصيل المختلفة سيساعد على الإستغلال الأمثل والأكفأ لمورد المياه .

ومن المجالات الأخرى للتنسيق والتكامل أيضاً ، إستمرار البحث في مجال إستنباط وزراعة الحاصلات الأقل إحتياجاً للمياه أو الأكثر تحملاً للعطش ، فمراكز البحوث الزراعية يجب أن تستمر في هذا النهج لتصل إلي نتائج طيبة . ومن المجالات الهامة أيضاً إدخال نظم الري الحديثة على نطاق واسع في الزراعة وعلى مراحل ، لما لذلك من أهمية في ترشيد إستهلاك المياه .

تستدعى كافة هذه المجالات وغيرها تنسيق الجهود العربية من أجل خفض التكاليف وتحقيق إستخدام أمثل للموارد والسعي حثيثاً نحو تكامل زراعي عربي .

محور جذب الإستثمار الخاص في الزراعة :

ما زال هذا المجال يحتاج إلى جهود كبيره ومشتركة حتي يتحقق على النحو المناسب، فالقطاع الخاص لا يقبل على الزراعة ، لأن عائدها غير مضمون ودورة رأس المال في بعض أنواع الإنتاج تكون طويلة نسبياً . ومع أن الأمر من الناحية النظرية يتطلب تهيئة البيئة والمناخ المناسبين للإستثمار الزراعي ، إلا أنه من الناحية العملية ، لابد من ريادة هذا المضمار . ولعل المشروعات الزراعية العربية المشتركة تمثل أهمية خاصة ، لا سيما تلك التى ستكون على نطاق واسع ، ويمكن أن تبدأ بشركات التسويق أو الخدمات التسويقية بصفة عامة ، فهذه المجالات لا تزال متخلفة في الأقطار العربية وتحتاج إلي تطوير سريع بإعتبارها شرطاً ضرورياً للنهوض بالزراعة.

محور الميزة النسبية والقدرة التنافسية :

تضع الأقطار العربية هذا المحور ضمن أهدافها لتحقيق التنمية ، وتسعى جاهدة للوصول بزراعتها حتى تكون ذات قدرة تنافسية عالية . ولعله من المفيد توضيح أن القدرة المتنافسية تعتمد على الميزة النسبية ، فإذا طبقت الأقطار العربية مبدأ الميزة النسبية في زراعتها ، فهذا سيؤدى حتماً إلي تقوية القدرة التنافسية لها وخاصة إذا إقترن ذلك بفتح

الأسواق أمام المنتجات الزراعية وتطوير آليات الزراعة بشكل عام . كما إن إعتماد الميزة النسبية سيرفع كفاءة إستخدام الموارد بما فيها المياه ورآس المال المستثمر وإنتاجية العامل الزراعي .

ومجال التنسيق في هذا الشأن يعتبر أساسياً وضرورياً ، خاصة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فالسوق العربية كبيرة وتطبيق الميزة النسبية في الإنتاج على الصعيد القومي العربي سيؤدى تدريجياً إلى تخصص في الإنتاج مما سيحسن الجودة ويرفع كفاءة الأداء ويخفض تكاليف الإنتاج ويقوى القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية العربية محلياً وإقليمياً ودولياً .

ويبدأ التنسيق في هذا المجال من خلال تحديد كل دولة للميزة النسبية لمنتجاتها الزراعية المختلفة ، والبدء في التنسيق حسب الأقاليم الجغرافية ومن ثم الإنطلاق نحو التنسيق القومي الشامل، من أجل زيادة الصادرات الزراعية وتنميتها .

ولعل السؤال الذى يحتاج إلى إجابة موضوعية ، إذا كانت الأهداف للسياسة الزراعية العربية في جانب هام منها تعتبر ذات سمات مشتركة ويوجد قواسم عامه فيما بينها ، وأيضاً فيما بين منهجية الوصول لتلك الأهداف ، فلماذا إذن لم تتخذ حتى الآن خطوات جدية نحو تنسيق السياسات الزراعية العربية مع العلم بأن ذلك يعود بالنفع علي كافة الأقطار العربية .

والإجابة على هذا السؤال ، مهما إختلفت ، إلا أنها تؤكد بإن إستمرار هذا الوضع هو ضد مصالح الأمة العربية وهو لصالح غير العرب ، وبالتالى يجب السعى الحثيث والمتواصل من أجل خلق حد أدنى من التنسيق الزراعي العربي . فكل الظروف مهيئة لهذا التنسيق .

1-2-6-2 محاور السياسة الزراعية العربية ذات الخصوصية القطرية أو الإقليمية :

يتضح من خلال التحليل أن هناك سياسات زراعية تخص كل دولة بعينها وتعبر عن بعض السمات الخاصة لكل دولة من حيث الواقع البيئي والمناخي والإستثماري والإقتصادي والإجتماعي ، ومن حيث الوفره والندره للموارد أو الواقع السياسي .

ومع ذلك كله ، فإن دراسة تلك السياسات الخاصة وأهدافها أوضحت أنها ليست متناقضة مع بعضها البعض ، فلايوجد تناقض في أن تكون إحدى الدول تخفض الضرائب علي الزراعة ودولة أخرى مازالت تضع ضريبة ، لأن التحليل قد يثبت بأن الدولة التى تجبي الضرائب ، تدعم القطاع الزراعي وتوفر البنية الأساسية له ولعوامل نموه . كما أن تحرير الأسعار لايتناقض مع السياسة السعرية الموجهة نحو إنتاج محاصيل الغذاء الإستراتيجية أو التصديرية إذا كانت الأخيرة ليست مغالى فيها ولفترات محددة ، كذلك دعم البحوث الزراعية والمجتمع الريفي وشق الطرق وقنوات الري ، فكلها عوامل نهوض بالقطاع الزراعي على الرغم من خصوصيتها ، وتناقضها في بعض الأحيان ، فيمكن التغلب عليها أو الإبقاء عليها والبدء بتنسيق السياسات الممكنة المتفق عليها .

7-2-1 التناقضات في السياسات الزراعية العربية :

لعل أهم التناقضات في السياسات الزراعية العربية والتى تشكل عقبة أمام التكامل الزراعي العربي تتمثل في التالي :

1- إختلاف الضرائب والرسوم المفروضة على الزراعة من دولة عربية لأخرى .

2- إختلاف درجة تحرير القطاع الزراعي والتجارة الخارجية الزراعية ، فمازالت بعض الأقطار العربية تلجأ لسياسة تسعير تحفيزية ، لبعض المحاصيل . وهذا يؤدى إلى تشوه في الأسعار يقود أحياناً إلى توجيه غير إقتصادي للموارد.

3- تباين نظم التسويق ، فبعض الدول العربية مازالت الدولة أو القطاع العام أو القطاع التعاوني يتدخل في تسويق بعض المحاصيل الزراعية ولأغراض قومية، وهناك أقطار أخرى لاتتدخل الدولة في التسويق وتنحصر مهمتها في تقديم تسهيلات في هذا المجال ، ويقوم القطاع الخاص بمهام التسويق على عاتقه .

4- دعم الصادرات الزراعية ، فمازالت بعض الدول العربية تقدم دعماً لصادراتها الزراعية، ودول أخرى رفعت الدعم بالكامل ، ويختلف شكل وطبيعة الدعم من دولة لأخرى ، فمن تسهيلات إئتمانية وضمانات بنكية إلى رفع الرسوم والضرائب بكافة أنواعها ، حتى دفع تعويضات في حالة الخسارة أو دفع

مساعدات مالية على الصادرات . وهذا يحول دون تنافس عادل بين المنتجين والمصدرين العرب.

5- دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي المختلفة وإختلاف درجات الدعم من دولة لأخرى وإختفاء الدعم نهائياً من بعض الدول ، يؤدى إلى تشوهات في الزراعة وعدم عدالة بين المنتجين العرب ويعيق من التنسيق الزراعي العربي .

6- تداخل مواسم الإنتاج لمختلف المحاصيل البستانية والحقلية والخضروات ، مما يتطلب جهوداً كبيرة للتنسيق الزراعي .

8-2-1 الدروس المستفاده في مجال تنسيق السياسات الزراعية العربية :

لم يعد هناك صعوبات يستحيل تخطيها ، ومع أن القطاع الزراعي يعتبر أكثر القطاعات الإقتصادية تعقيداً في سياساته وخصائصه وحساسيته ، إلا أن ذلك كله يمكن التغلب عليه وتجاوزه إذا تم إعتماد الأساليب العلمية والموضوعية في معالجة المشاكل الناشئة من حين لآخر ، ففي الإتحاد الأوروبي كانت الزراعة أكبر عقبة واجهت السوق الأوروبية وبالأخص تنسيق السياسات المتناقضة بين دول الإتحاد وخطورة التخلى عن السياسات القطرية لصالح سياسة أوروبية مشتركة ، ومع ذلك في النهاية إستطاعت الدول الأوروبية أن تتخطى هذه العقبة الكأداء وتصل إلى حدٍ معقول ومقبول من تنسيق السياسات الزراعية .

والأمة العربية ليست أقل شأناً ولامقدرة ولاجدية من أوروبا ، ولكنها أقل علمية وموضوعية في معالجة قضاياها . وإذا ما توافرت الإراده الحقيقية والرغبة العملية لذلك ، فالأمر يحتاج إلى جهود مخلصة ومثابرة من أجل وجود حلول علمية ومنطقية لكافة المشاكل التى تواجه تنسيق السياسات الزراعية . وقد يقول البعض أن إختلاف السياسات هو مدعاة لتنسيقها ، لأنه لو كانت السياسات واحدة ، فمعنى ذلك أنه لا مجال للتنسيق ، غير أن الإختلافات تدخل في باب المنافع إذا ما أحسن التعامل معها . وكافة ماذكر من مشكلات في سبيل تنسيق السياسات الزراعية العربية ، هي مرحلية بطبيعتها ويمكن التغلب عليها خلال فترة لاتتجاوز 5-10 سنوات وهي عمر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ولعل الإسراع نحو هذه الغاية يدخل ضمن مسؤولية ومهام مؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك وبخاصه المنظمة العربية للتنمية الزراعية وجمعيتها العمومية متمثلة في وزراء الزراعة العرب بأخذ توجهات جدية في هذا الإتجاه وتشجيع القطاع الخاص الإستثماري على المشروعات الزراعية العربية المشتركة التى تجعل تنسيق السياسات الزراعية أمراً واقعاً مع مرور السنين .

الباب الثاني

المنتجات الزراعية العربية الداخلة في التجارة الخارجية العربية

الباب الثاني

المنتجات الزراعية العربية الداخلة في التجارة الخارجية العربية

2-1 المنتجات النباتية في الوطن العربي :

يمثل الإنتاج الزراعي أحد الميادين الرئيسية للتكامل المنشود ، ومن هنا تأتي أهمية دراسة أوضاع المنتجات الزراعية في الدول العربية من حيث أنواعها ومساحاتها وكمياتها ، ومواسم إنتاج كل منها ، والتكاليف الإنتاجية لها ، والخدمات والمنافع التسويقية المضافة إليها ، إلى غير ذلك من العوامل التي تمثل الأسس والمداخل الهامة التي تحدد إمكانيات ومقومات التنسيق والتكامل الزراعي العربي وتحدد فرص التجارة البينية في هذه المنتجات . وفي هذا الإطار يهتم هذا الباب بإستعراض أوضاع الإنتاج الزراعي والمنتجات الزراعية العربية ، وبخاصة المنتجات الزراعية الرئيسية والتعرف على مناطق إنتاجها وجدارتها الإنتاجية .

2-1-1 إنتاج الحبوب :

بلغ إنتاج الدول العربية مجتمعة من الحبوب نحو 45.7 مليون طن ، بإنتاجية قدرها 1.5 طن/هكتار . وتجدر الإشارة إلى أن 91.8٪ من إنتاج الحبوب يتركز في سبعة أقطار عربية (تونس – الجزائر – السودان – سوريا – العراق – مصر – المغرب) ، وتختلف مساحتها من دولة لأخرى ، كما هو موضح في الجدول رقم (2-1) والذى يشير إلى التالي :

أ- أن مصر تحتل الصدارة في إنتاج الحبوب ، حيث تسهم بحوالي 39.1٪ من الإنتاج العربي ، وبإنتاجية عالية تصل إلى نحو 6.5 طن/ هكتار ، ومن مساحة لا تتجاوز 9.1٪ من جملة مساحة الحبوب العربية .

ب- تحتل المغرب المكان التالي بعد مصر من حيث الإنتاج ، حيث تسهم بحوالي 15.5٪ من إجمالي إنتاج الحبوب وحوالي 18.1٪ من حيث المساحة ، وتأتي بذلك في الموقع الثاني من حيث المساحة ، إلا أنها تقل في الإنتاجية

جدول رقم (2-1)
مناطق الإنتاج الرئيسية للحبوب في أهم الدول العربية حسب المساحة
والإنتاج والإنتاجية لمتوسط عامي (1997/96)

الإنتاج : ألف طن
المساحة : ألف هكتار
الإنتاجية : كجم / هكتار

البيان / الدولة	المساحة	الأهمية النسبية ٪ للمساحة	الإنتاجية	الإنتاج	الأهمية النسبية ٪ للإنتاج
تونس	1578.5	5.2	1242.0	1960.6	4.3
الجزائر	2389.4	7.9	1208.0	2885.0	6.3
السودان	8573.4	28.5	542.0	4648.8	10.2
سوريا	3368.0	11.2	1538.0	5179.0	11.3
العراق	3647.0	12.1	633.0	2310.0	5.0
مصر	2739.0	9.1	6537.0	17905.0	39.1
المغرب	5443.0	18.1	1302.0	7089.0	15.5
إجمالي الدول الرئيسية	27737.5	92.2	1513.0	41977.4	91.8
باقي الدول	2338.4	7.8	1604.6	3752.3	8.2
المجموع الكلي	30075.9	100.0	1520.5	45729.7	100.0

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاء ات الزراعية العربية ، المجلد رقم (18) ، الخرطوم 1998 .

(1.3 طن/هكتار) عن سوريا التي جاءت في المرتبة الثانية من حيث الإنتاجية .

ج- تحتل سوريا المرتبة الثالثة من حيث إنتاج الحبوب (11.3٪) ، بينما تحتل المرتبة الثانية من حيث الإنتاجية (1.5 طن/ هكتار) ، وتأتى في الموقع الرابع من حيث المساحة .

د- يحتل السودان الترتيب الرابع من حيث إنتاج الحبوب (10.2٪) ، بينما يحتل الترتيب الأول في مساحة الحبوب (28.5٪) ، والترتيب السابع والأخير من حيث الإنتاجية (0.5 طن/هكتار) .

هـ- تتركز المساحة المزروعة أساساً في السودان والمغرب ، إلا أن الإنتاج يتركز في مصر والتى تتحقق فيها أعلى إنتاجية بالمقارنة بغيرها من الدول العربية ، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (2-1) .

و- في الأقطار العربية التى تعتمد جزئياً على الرى وغالباً على مياه الأمطار ، فإن أفضل الدول من حيث إنتاجية الحبوب هي سوريا (1.5 طن/هكتار) ، وذلك بالمقارنة بغيرها من الدول العربية كما يتضح من الجدول المشار إليه .

ز- تزرع دول المغرب العربي سنوياً نحو 31.2٪ من المساحات المزروعه بالحبوب، كما يزرع السودان نحو 28.5٪ . بينما يبلغ الإنتاج في مصر نحو 39.1٪ والمغرب العربي 26٪ ، وهذا يعكس أمرين :

1- الفوارق الكبيرة في إنتاجية الهكتار المزروع بالحبوب في الأقطار العربية.

2- الفوارق الكبيرة في الإنتاج في الأراضى المروية والأراضى المطرية .

وتعد هذه الملاحظات ، مؤشرات هامة على طريق التكامل الزراعي العربي ، خاصة في إنتاج الحبوب التي تشكل المحصول الأكثر أهمية ، حيث أنه ليس من المنطق إستمرار النمط الحالي لإستغلال الأرض الزراعية العربية .

*** إنتاج القمح :**

بلغت مساحة القمح في الوطن العربي نحو 10.6 مليون هكتار كمتوسط للعامين 96، 1997، تتركز في سبعة أقطار عربية (تونس - الجزائر - السعودية - سوريا -

العراق – مصر– المغرب) ، والتى تمثل المساحات المزروعة بالقمح فيها نحو 95٪ ، بينما يمثل إنتاج القمح ، البالغ نحو18.8 مليون طن في الأقطار السبعة سالفة الذكر ، حوالي 93.6٪ . وبإستعراض وتحليل بيانات الجدول رقم (2–2) يتبين ما يلي :

أ- تحتل المغرب المركز الأول في مساحة القمح 27٪ ، يليها سوريا 16٪ ، ثم الجزائر 14.7٪ فالعراق 14.5٪ ثم تونس 9.9٪ ثم مصر 9.7٪ .

ب- تحتل مصر المركز الأول في إنتاج القمح 28.8٪ ، يليها المغرب 20.5٪ ، ثم سوريا 17.7٪ ، ثم الجزائر 9.1٪ ، ثم السعودية 7.4٪ ، ثم تونس 5.4٪، فالعراق 4.7٪ .

ج- تحتل مصر المركز الأول من حيث إنتاجية الهكتار من محصول القمح 5.6 طن/هكتار ، تليها السعودية 4.4 طن/هكتار ، يليها سوريا 2.1 طن/هكتار، وباقي الأقطار أقل من ذلك بكثير ، حيث تصل في العراق إلى 0.6 طن/هكتار.

د- لاتتمثل أهمية الدول العربية المنتجة للقمح ، في المساحة المزروعة ، بل تتمثل في إنتاجية الوحدة الإنتاجية ، حيث تصل الإنتاجية في مصر أضعاف مثيلتها في الأقطار العربية الأخرى بإستثناء السعودية .

ولعل النتيجة الموضوعية لهذا التحليل والفهم أن القمح بأهميته الكبرى في الوطن العربي يمكن أن يستغل التباين في جدارة الإنتاج في التكامل الزراعي العربي ، إذا ما أمكن تنسيق سياسات الإنتاج الزراعي في الدول العربية .

*** إنتاج الشعير :**

يتركز إنتاج الشعير في سبعة أقطار عربية موضحة في الجدول رقم (2–2) ، حيث تنتج هذه الدول نحو 95.9٪ من جملة إنتاج الدول العربية ، إلا أن المغرب منفرده تنتج نحو 36.6٪ من إنتاج الوطن العربي من الشعير . كما يوجد بهذه الدول نحو 96.4٪ من المساحات المزروعة بالشعير . ويتضح من نفس الجدول المشار إليه مايلي :

أ- الإنخفاض الواضح في إنتاجية الشعير مقارنة بنظيرتها لمحصول القمح في معظم الدول العربية .

ب- أن السعودية تحتل المرتبة الأولى من حيث الإنتاجية 5.3 طن /هكتار ، تليها مصر 2.4 طن/هكتار .

ج- يحتل الشعير المرتبة الثالثة بعد القمح في مجموعة الحبوب من حيث المساحة

جدول رقم (2-2)
مساحة وإنتاج القمح والشعير في أهم الدول العربية
لمتوسط عامي (1996 ، 1997)

البيان / الدولة	القمح					الشعير				
	المساحة ألف هكتار	الأهمية النسبية ٪	الإنتاجية كجم/هـ	الإنتاج ألف طن	الأهمية النسبية ٪	المساحة ألف هكتار	الأهمية النسبية ٪	الإنتاجية كجم/هـ	الإنتاج ألف طن	الأهمية النسبية ٪
تونس	1045	9.9	1036	1083	5.4	511	7.0	972	497	7.1
الجزائر	1551	14.7	1175	1822	9.1	773	10.6	1287	995	14.1
السعودية	339	3.2	4416	1497	7.4	77	1.0	5286	407	5.8
سوريا	1690	16.0	2103	3555	17.7	1560	21.4	1558	1318	18.7
العراق	1529	14.5	617	944	4.7	1855	25.4	449	833	11.8
مصر	1030	9.7	5623	5792	28.8	51	0.7	2392	122	1.7
المغرب	2852	27.0	1443	4116	20.5	2213	30.3	1165	2578	36.6
إجمالي الدول الرئيسية	10036	95.0	1785	18889	93.6	7040	96.4	1067	6750	95.9
باقي الدول	528	5.0	2292	1210	6.4	262	3.6	1092	286	4.1
اجمالي الوطن العربي	10564	100.0	1902	20099	100.0	7303	100.0	1038	7036	100.0

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 18 ، الخرطوم ، 1998 .

المزروعة والتي تقدر بنحو ، 7.3 مليون هكتار .

*** إنتاج الدخن والذرة الرفيعة :**

يحتل الدخن والذرة الرفيعة نحو9.6 مليون هكتار من الأراضى الزراعية العربية، منها 85.2٪ في السودان بإنتاجية قدرها 502 كجم/هكتار ، وبإنتاج يصل نحو4.1 مليون طن. وتجدر الإشارة إلى أن نحو 96٪ من جملة الإنتاج ينتج في خمسة أقطار عربية فقط ، يوضحها الجدول رقم (2-3) ، والذى يبين أيضاً أن هذه الدول تتركز فيها نحو 97.7٪ من المساحة المزروعة . هذا ويمثل إنتاج السودان لوحده نحو 71.5٪ من إنتاج الدول العربية. وبالنسبة للإنتاجية فهي منخفضة بشكل كبير، إلا أنها تصل في مصر إلى نحو 4.7 طن/هكتار وتتدنى إلى نحو 0.27 طن /هكتار في الصومال .

*** إنتاج الأرز :**

يعتبر الأرز من المحاصيل الهامة للغاية ، إلا أنه نظراً لإحتياجاته المائية الكبيرة فإن زراعته وإنتاجه يتركزان في مصر ، حيث أن 81٪ من مساحة الأرز و 93.5٪ من إنتاجه تتركز في مصر . يلي مصر العراق بفارق كبير ، ومن ثم موريتانيا . أما إنتاجية الأرز فهي مرتفعة للغاية في مصر 8.4 طن/هكتار ، وهي أعلى إنتاجية في العالم وتنخفض إلى 3.1 طن/هكتار في موريتانيا و 2.2 طن/هكتار في العراق ، كما هو مبين في الجدول رقم (2-4) والذى يؤكد أن إنتاج الأرز يتركز في مصر بصفة أساسية .

أما في باقى محاصيل الحبوب والتى تبلغ مساحتها 950 ألف هكتار فهي لاتمثل أهمية نسبية كبيرة (مثل الذرة الشامية) ، حيث أن مجمل مساحتها لا يزيد عن 3.4٪ من مساحة الحبوب .

2-1-2 إنتاج الخضروات :

قدر إنتاج الخضروات في الدول العربية في عام 1996 بنحو 34.5 مليون طن من مساحة قدرها 2 مليون هكتار تقريباً . هذا وقد إرتفع الإنتاج إلى نحو35.4 مليون طن من نفس المساحة تقريباً ، مما يعنى إرتفاع إنتاجية الوحدة المزروعة ، والتي قدرت بنحو 16.9 طن/هكتار عام 1996، إرتفعت إلى 17.4 طن/هكتار عام 1997 . هذا وتزرع الخضروات في جميع الأقطار العربية ، حيث تعتمد زراعتها على الري عدا بعض المساحات الصغيرة البعلية . ومن أهم الخضروات المزروعة في الدول العربية ، البندورة (الطماطم) والبصل والشمام والبطيخ .

جدول رقم (2-3)
إنتاج الذرة الرفيعة والدخن في الدول العربية
لمتوسط عامي (96/1997)

البيان / الدولة	المساحة ألف هكتار	الأهمية النسبية ٪	الإنتاج ألف طن	الأهمية النسبية ٪	الإنتاجية كجم/هـ
السعودية	183	1.9	210	3.5	1093
السودان	8153	85.2	4092	71.5	502
الصومال	400	4.2	109	1.9	272
مصر	149	1.6	704	12.3	4725
اليمن	471	4.9	385	6.7	817
اجمالي الدول الرئيسية	9356	97.7	5490	96.0	587
باقي الدول	215	2.3	229	4.0	1065
المجموع الكلي	9571	100.0	5719	100.0	597

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاء ات الزراعية العربية – المجلد رقم (18) ، الخرطوم 1998 .

جدول رقم (2-4)
إنتاج الأرز في الدول العربية لمتوسط عامي (96/1997)

البيان / الدولة	المساحة ألف هكتار	الأهمية النسبية ٪	الإنتاج ألف طن	الأهمية النسبية ٪	الإنتاجة كجم/هكتار
العراق	107	13.9	236	4.2	2206
مصر	621	81.0	5190	93.5	8357
موريتانيا	22	2.9	68	1.2	3091
إجمالي الدول الرئيسية	750	97.8	5494	98.9	7238
باقي الدول	17	2.2	58	1.1	5000
المجموع الكلي	767	100.0	5552	100.0	7325

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (18) ، الخرطوم 1998 .

وتوضح بيانات الجدول رقم (2-5) لمتوسط عامي 96/1997 ، أن مساحة الخضروات والتى تقدر بحوالي 2.04 مليون هكتار ، يستغل منها نحو23.8٪ للطماطم البندورة) ، 16.9٪ للبطيخ والشمام ، 10.3٪ للبصل الجاف وأخرى نحو 51٪ و تشمل ، الخيار والقثاء ، والبازلاء الخضراء والزهر والكرنب وهذه الخضروات في معظمها تستهلك محلياً .

ويتضح من معلومات الجدول السابق أن :

أ- مصر تزرع نحو 19.2٪ من الخضروات المزروعة في الوطن العربي ، يليها العراق 18.5٪ ثم الجزائر 11.3٪ ثم السودان 9.1٪ ثم تونس 8.1٪ فالمغرب 7.9٪ ، فسوريا 7٪ ، فالسعودية 6.3٪ ، حيث أن بهذه الدول مجتمعة نحو 87.2٪ من مساحة الخضروات .

ب- زراعة الطماطم (البندورة) تشكل أهمية كبيرة في غالبية الأقطار العربية، حيث تقدر مساحتها بنحو 72.4٪ من إجمالي مساحة الخضروات في الإمارات ، و43.4٪ في مصر ، و34.1٪ في اليمن ، و 33.1٪ في الأردن ، و 26٪ في السودان ، ونحو 21.1٪ في السعودية .

ج- زراعة الشمام والبطيخ تمثل أهمية نسبية كبيرة تصل إلى 16.9٪ في الوطن العربي ، وترتفع عن هذا المعدل إلى 33.1٪ في ليبيا و 27.8٪ في اليمن و 27.3٪ في السعودية و 19.8٪ في العراق . وتقل عن المعدل المذكور في مصر والمغرب والأردن والجزائر والعديد من الأقطار العربية .

ويقدر التوزيع النسبي لإنتاج الخضروات في أهم الدول العربية بحوالي 30.6٪ في مصر ، و12.2٪ في العراق ، و8.8٪ في السودان ، و7.9٪ في المغرب ، و6.3٪ في السعودية ، و6.9٪ في الجزائر ، و4.7٪ في لبنان ، و3.6٪ في الأردن . وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (2-6) .

2-1-3 إنتاج الدرنات والجذور :

تمثل البطاطس أهم الدرنات والجذور في غالبية الأقطار العربية ، إلا أنها تتركز بشكل أساسي في مصر ، حيث تبلغ المساحة المزروعة 26.4٪ من مساحة البطاطس في الوطن العربي ، وتنتج 30.7٪ من الإنتاج وفق بيانات الجدول رقم (2-7) ، يلي مصر

جدول رقم (2-5)

التركيب المحصولي للخضروات في الدول العربية

لمتوسط عامي (1997/96)

البيان / الدولة	جملة المساحة ألف هكتار	الطماطم ٪	بصل جاف ٪	بطيخ وشمام ٪	أخرى ٪
الأردن	40.50	33.1	9.2	12.3	45.4
الأمارات	17.20	72.4	3.7	9.8	14.7
البحرين	0.98	15.8	5.1	6.1	73.0
تونس	164.50	15.4	9.5	18.7	56.4
الجزائر	231.20	18.7	11.3	14.3	55.7
السعودية	129.60	21.1	10.9	27.3	40.7
السودان	185.40	26.0	28.3	6.2	39.5
سوريا	142.80	13.2	4.2	22.1	60.5
الصومال	5.10	–	–	–	–
العراق	378.70	21.0	4.5	19.8	54.7
عُمان	5.40	18.6	13.6	18.2	49.6
فلسطين	16.00	16.3	11.8	10.0	61.9
قطر	3.40	10.1	5.0	12.2	62.7
الكويت	2.70	15.5	8.0	7.2	69.3
لبنان	83.60	10.4	5.2	6.1	78.3
ليبيا	36.90	19.8	22.4	33.1	24.7
مصر	392.90	43.4	7.3	16.0	33.3
المغرب	161.60	10.3	14.3	16.0	59.4
اليمن	43.50	34.1	11.2	27.8	26.9
المجموع	2043.10	23.8	10.3	16.9	51.0

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18) ، الخرطوم 1998 .

جدول رقم (2-6)
إنتاج الخضروات في الدول العربية
لمتوسط عامي (1997/96)

(ألف طن)

الدولة / الإنتاج	الإنتاج	٪
الأردن	1247.0	3.6
الأمارات	895.0	2.6
البحرين	11.5	–
تونس	1807.0	5.2
الجزائر	2431.0	6.9
جيبوتي	–	–
السعودية	2219.0	6.3
السودان	3090.5	8.8
سوريا	2052.4	5.9
الصومال	49.0	0.1
العراق	4271	12.2
عُمان	140.4	0.4
فلسطين	244.0	0.7
قطر	52.0	0.1
الكويت	114.5	0.3
لبنان	1660.4	4.7
ليبيا	707.0	2.0
مصر	10690.0	30.6
المغرب	2773.3	7.9
موريتانيا	–	–
اليمن	521	1.5
الإجمالي	34976	100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18) ، الخرطوم 1998 .

جدول رقم (2-7)
إنتاج البطاطس في الدول العربية
لمتوسط عامي (1997/96)

البيان / الدولة	المساحة ألف هكتار	الأهمية النسبية ٪	الإنتاجيه كجم / هكتار	الإنتاج ألف طن	الأهمية النسبية ٪
تونس	23	5.7	12043	277	3.8
الجزائر	76	18.9	13803	1049	14.6
السعودية	18	4.5	18889	340	4.7
سوريا	20	5.0	17600	352	4.9
العراق	35	8.7	16743	586	8.1
لبنان	14	3.5	21643	303	4.2
مصر	106	26.4	20840	2209	30.7
المغرب	66	16.5	18454	1218	16.9
اليمن	15	3.7	12600	189	2.6
إجمالي الدول الرئيسية	373	93.0	17535	6523	90.7
باقي الدول	29	7.0	23069	669	9.3
المجموع الكلي	401	100.0	17935	7192	100.0

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18) ، الخرطوم 1998 .

من حيث المساحة الجزائر 18.9٪ ، ومن حيث الإنتاج المغرب 16.9٪ . وتشكل مساحة البطاطس في الدول التسع الواردة بالجدول نحو 93٪ من المساحة الإجمالية ، أما إنتاجها فيعادل 90.7٪ من إجمالي إنتاج الأقطار العربية . ومن حيث إنتاجية الهكتار فهي منخفضة نسبياً في كافة الأقطار العربية ، إلا أنها وصلت في لبنان نحو 21.6 طن/هكتار ، وذلك في الأقطار التسعة الواردة بالجدول المشار إليه .

4-1-2 إنتاج المحاصيل السكرية :

يمثل قصب السكر والشوندر السكري المحاصيل السكرية التى يستخرج منها السكر، ويتركز إنتاج المحاصيل السكرية في عدد محدود من الأقطار العربية ، كما هو مبين في الجدولين رقم (2-8) و (2-9) .

*** قصب السكر :**

بلغ إنتاج الوطن العربي من قصب السكر نحو 19.95 مليون طن من مساحة قدرها 206 ألف هكتار ، بإنتاجية متوسطها 96.9 طن / هكتار ، كما يتضح من الجدول رقم (2-8) ، والذي يشير أيضاً إلى التالي :

أ- أن 98٪ من زراعة قصب السكر تتركز في مصر والسودان والمغرب ، وأن مصر لوحدها بها نحو60.2٪ من مساحة زراعات قصب السكر .

ب- أن 99.5٪ من إنتاج قصب السكر يتركز في الأقطار الثلاثة سالفة الذكر ، منها نحو 69.4٪ من الإنتاج في مصر .

ج- حققت مصر أعلى إنتاجية (111.6 طن/هكتار) كمتوسط لعامي 96 ، 1997.

*** الشوندر السكري :**

بلغ إنتاج الوطن العربي من الشوندر السكري نحو5.3 مليون طن من مساحة قدرها 120 ألف هكتار وبإنتاجية متوسطها نحو44 طن / هكتار تقريباً وفق معطيات الجدول رقم (2-9) ويوضح الجدول أيضاً أن :

أ- حوالي 95٪ من مساحة الشوندر السكري تتركز في أربع دول عربية (تونس - سوريا - مصر - المغرب) وأن 50٪ من المساحة تقع في المغرب وحدها ، و 20٪ في كل من مصر وسوريا و 5٪ في تونس .

جدول رقم (2-8)
إنتاج قصب السكر في الدول العربية
لمتوسط عامي (1997/96)

البيان / الدولة	المساحة ألف هكتار	الأهمية النسبية ٪	الإنتاجية كجم / هـ	الإنتاج ألف طن	الأهمية النسبية ٪
السودان	65	31.5	79115	5188	26.0
مصر	124	60.2	111629	13842	69.4
المغرب	13	6.3	63154	821	4.1
إجمالي الدول الرئيسية	202	98.0	98272	19851	99.5
باقي الدول	4	2.0	25750	103	0.5
المجموع الكلي	206	100.0	96864	19954	100.0

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، مجلد (18) ، الخرطوم 1998 .

جدول رقم (2-9)
إنتاج الشوندر السكري في الدول العربية
لمتوسط عامي (1997/96)

البيان / الدولة	المساحة ألف هكتار	الأهمية النسبية ٪	الإنتاجيه كجم / هـ	الإنتاج ألف طن	الأهمية النسبية ٪
تونس	6	5.0	44833	287	5.4
سوريا	24	20.0	43750	1050	19.9
مصر	24	20.0	47333	992	18.8
المغرب	60	50.0	44683	2681	50.8
إجمالي الدول الرئيسية	114	95.0	43947	5010	94.9
باقي الدول	6	5.0	44833	269	5.1
المجموع الكلي	120	100.0	43992	5279	100.0

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18)، الخرطوم 1998 .

ب- حوالي 94.9٪ من الإنتاج يتركز في الدول سالفة الذكر ، كما أن 50.8٪ من الإنتاج يقع في المغرب ، و 19.9٪ في وسوريا و18.8٪ في مصر ، و 5.4٪ في تونس .

ج- وصلت الإنتاجيه إلى نحو 47.3 طن/هكتار في مصر ، تأتي بعدها تونس بنحو 44.8 طن/هكتار ، ثم المغرب بنحو 44.7 طن / هكتار .

5-1-2 إنتاج البقوليات :

بلغت مساحة البقوليات في الوطن العربي نحو1.1مليون هكتار ، تتركز في المغرب وسوريا ومصر والجزائر وتونس ، كما هو موضح في الجدول رقم (2-10) ، والذى يوضح أيضاً أن الإنتاج يبلغ نحو 1.3 مليون طن ، بمتوسط إنتاجية قدره 1.15 طن / هكتار. وتشمل البقوليات الفول والعدس والحمص والفاصوليا الجافة .

*** الفول :**

تشكل مساحة الفول نحو56٪ من مساحة البقول في تونس ، و 48٪ في الجزائر ، و 74٪ في السودان ، و 3٪ في سوريا ، و 89٪ في مصر و 43٪ في المغرب ، وأن 39٪ من مساحة البقول في الوطن العربي تزرع بالفول ، مما يجعل من الفول محصول البقول الرئيسي ، كما هو مبين في جدول رقم (2-11) .

*** الفاصوليا الجافة :**

تشكل مساحة الفاصوليا الجافة نحو 97.7٪ من مساحة البقول في الصومال ، و16.9٪ من مساحة البقول في اليمن ، أما في تونس وسوريا فتمثل مساحة الفاصوليا الجافة نحو 1.59٪ و 0.84٪ من مساحة البقول في كل منها على الترتيب .

*** العدس :**

يزرع العدس أساساً في سوريا ، حيث يحتل 52٪ من مساحة البقول ، ويحتل نحو 43.4٪ من المساحة البقولية في العراق ، و 33.6 في اليمن و 15.2٪ في المغرب ، ويشكل 20٪ من مساحة البقول في الوطن العربي .

*** الحمص :**

يزرع الحمص أساساً في الجزائر ، حيث يشكل 37.6٪ من إجمالي مساحة البقول و 32.1٪ في سوريا و 26.9٪ في تونس و 15.3٪ في المغرب ، ويشكل 11.9٪ من مساحة البقول في الوطن العربي .

جدول رقم (2-10)
مساحة وإنتاج البقوليات في الدول العربية
لمتوسط عامي (96/1997)

البيان / الدولة	المساحة ألف هكتار	الأهمية النسبية ٪	الإنتاجيه كجم / هكتار	الإنتاج ألف طن	الأهمية النسبية ٪
تونس	82	7.2	597	49	3.7
الجزائر	85	7.5	565	48	3.7
السودان	60	5.3	1867	112	8.2
سوريا	251	22.0	829	208	15.9
العراق	37	3.2	1027	38	2.9
لبنان	21	1.8	3809	80	6.1
مصر	161	14.1	2789	449	34.2
المغرب	337	29.6	721	243	18.5
موريتانيا	19	1.7	1474	28	2.1
اليمن	27	2.4	1148	31	2.4
الإجمالي الدول الرئيسيه	1080	94.9	1191	1286	98.1
باقي الدول	58	5.1	431	25	1.9
المجموع الكلي	1138	100.0	1152	1311	100.0

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18) ، الخرطوم 1998 .

جدول رقم (2-11)
التوزيع النسبي لمساحة البقوليات الرئيسية في الدول العربية
لمتوسط عامي (1997/96)

البيان / الدولة	مساحة فول ٪	مساحة فاصوليا جافة ٪	مساحة عدس ٪	مساحة حمص ٪
تونس	56.00	1.26	4.63	26.90
الجزائر	48.00	1.59	1.66	37.63
السودان	74.00	10.15	0.88	8.75
سوريا	3.00	0.84	52.06	32.10
مصر	89.00	3.75	2.22	3.33
المغرب	43.00	2.00	15.22	15.31
اليمن	23.00	16.89	33.58	-
الصومال	-	97.69	40.40	-
العراق	-	-	43.44	-

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18)، الخرطوم 1998 .

6-1-2 إنتاج البذور الزيتية :

بلغت مساحة البذور الزيتية في الوطن العربي كمتوسط للعامين 96 ، 1997 حوالي 3.5 مليون هكتار ، 96.4٪ منها يتركز في سبعة أقطار عربية ، بل 86.8٪ من المساحة يوجد في السودان ، مما يعنى أن السودان هي الدولة العربية الأولى الأساسية في زراعة البذور الزيتية . وقد بلغ الإنتاج نحو 3.2 مليون طن ، منها 98.6٪ في الأقطار سالفة الذكر ، كما يتركز نحو 45.7٪ من الإنتاج في السودان و 24.7٪ في مصر و 20٪ في سوريا ، كما هو موضح بالجدول رقم (2-12) .

وتشمل البذور الزيتية الفول السوداني والسمسم وعباد الشمس وفول الصويا وبذرة القطن . وتجدر الإشارة إلى أن الفول السوداني يغطي نحو 34.2٪ من مساحة البذور الزيتية في السودان و 39.5٪ في سوريا و 42٪ في مصر .

أما السمسم فيشكل 53.4٪ من مساحة البذور الزيتية ، وتصل هذه النسبة في اليمن نحو 98.9٪ ، ونحو 76.4٪ في الصومال ونحو 57.2٪ في السودان و 28.9٪ في مصر و 31.9٪ في العراق.

أما عباد الشمس فيزرع بصفة أساسية في العراق ، حيث يشكل 33.6٪ من مساحة البذور الزيتية في العراق ، ونحو 15.7٪ في مصر ، وحوالي 78.7٪ في المغرب و 4.9٪ على الصعيد القومي العربي .

ويزرع فول الصويا بدرجة أولى في مصر ، حيث يشكل 13.1٪ من مساحة البذور الزيتية بها ، يلي ذلك سوريا بمساحة نسبتها 14.7٪ .

أما بذرة زيت القطن ، فيشكل إنتاجها أكثر من ثلث إنتاج البذور الزيتية ، وتتركز في سوريا ومصر والسودان .

7-1-2 إنتاج الفاكهه :

بلغ إنتاج الوطن العربي من الفاكهه لمتوسط عامي 96/1997نحو 24.1 مليون طن، منها نحو 3.1 مليون طن زيتون ، و 3 مليون طن عنب ونحو 6.8 مليون طن حمضيات و نحو 3.7 مليون طن تمور . هذا بالإضافة إلى 1.59 مليون طن تفاح و 2.39 مليون طن تين و 582 ألف طن رمان و 1.2 مليون طن مانجو و 1.78 مليون طن موز .

جدول رقم (2-12)
مساحة وإنتاج البذور الزيتية في الدول العربية
لمتوسط عامي (1997/96)

البيان / الدولة	المساحة ألف هكتار	الأهمية النسبية ٪	الإنتاجيه كجم / هكتار	الإنتاج ألف طن	الأهمية النسبية ٪
السودان	3010	86.8	484	1458	45.7
سوريا	37	1.1	17297	640	20.0
الصومال	64	1.8	484	31	0.9
العراق	74	2.1	1135	84	2.6
مصر	103	3.0	7660	789	24.7
المغرب	124	3.6	1008	125	3.9
اليمن	28	0.6	750	21	0.6
إجمالي الدول الرئيسية	3340	96.4	942	3148	98.6
باقي الدول	126	3.6	349	44	1.4
المجموع الكلي	3466	100.0	921	3192	100

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18) ، الخرطوم 1998 .

هذا ويتركز إنتاج الزيتون بصفة أساسية في تونس . والمغرب وسوريا والجزائر ، حيث قدر الإنتاج فيها بنحو 925 ، 676 ، 525 ، 316 ألف طن على التوالي ، كما هو مبين في الجدول رقم (2-13) .

ويتركز انتاج العنب بصفة أساسية في مصر وسوريا والعراق ولبنان ، حيث بلغ إنتاج هذه الدول نحو 905.8 ، 495.9 ، 391.5 ، 344.3 ألف طن على التوالي . ويأتي بعد هذه الدول الجزائر (194.3) ألف طن والمغرب (166.5) ألف طن .

أما إنتاج الموالح فيتركز بصفة أساسية في مصر والمغرب والسودان وسوريا ، حيث بلغ إنتاجها على التوالي نحو 2297 ، 1297 ، 681 ، 623 ألف طن كمتوسط لعامي 1997/96 .

وبالنسبة للتمور فيتركز إنتاجها في العراق ومصر والسعودية والجزائر ، حيث بلغ إنتاج هذه الدول نحو 866.8 ، 740.8 ، 649 ، 303 ألف طن على التوالي .

فيما يتعلق بإنتاج الموز فيتركز أساساً في السودان ، حيث يبلغ نحو 728 ألف طن، وفي مصر 602.8 ألف طن ثم الصومال 106 ألف طن والمغرب 90.8 ألف طن .

أما إنتاج المانجو فهو أساساً في السودان ، حيث بلغ إنتاجها نحو 970 ألف طن ، ثم مصر حيث يقدر إنتاجها بنحو 217 ويمثل إنتاج السودان ومصر حوالي 98٪ من إنتاج الدول العربية البالغ 1213 ألف طن .

2-2 المنتجات الحيوانية في الوطن العربي :

بالرغم من ضخامة أعداد الماشية والأغنام والماعز في الوطن العربي ، إلا أن ذلك لا ينعكس في إنتاج وفير من اللحوم الحمراء أو الألبان ، مما يدل على إنخفاض إنتاجية الوحدة الحيوانية .

2-2-1 إنتاج اللحوم الحمراء :

بلغ إنتاج الوطن العربي من اللحوم الحمراء 3.1 مليون طن في عام 1997 ، منها نحو 51.8٪ لحوم أبقار وجاموس والباقى لحوم أغنام وماعز . ويعتبر السودان أكبر دولة عربية تنتج لحوماً حمراء إذ ينتج ما نسبته 42.2٪ من إنتاج الدول العربية ، تليه مصر

جدول رقم (2-13)

إنتاج الفاكهة في الوطن العربي لمتوسط عامي (96/1997)

بالألف طن

الدولة	الإنتاج الكلي	التوزيع النسبي ٪	الزيتون	العنب	الموالح	التمور
الأردن	512.2	2.1	105.0	72.9	158.2	1.80
الامارات	308.3	1.3	–	(..)	26.3	288.19
البحرين	16.3	0.1	–	–	–	16.00
تونس	1698.5	7.0	925.0	99.0	205.5	82.00
الجزائر	1614.3	6.7	316.4	194.3	341.7	302.99
السعودية	1120.0	4.6	–	136.0	86.5	649.00
السودان	2659.0	11.0	525.3	–	681.0	290.00
سوريا	2384.4	9.9	4.5	495.9	623.0	2.50
الصومال	251.3	1.0	–	–	35.0	–
العراق	2124.5	8.9	113.6	391.5	363.0	866.77
عمان	236.0	0.9	–	0.5	30.4	176.90
فلسطين	428.9	1.8	5.0	56.2	175.5	3.22
قطر	20.7	0.1	67.5	0.1	0.7	23.79
الكويت	10.4	(..)	190.3	–	0.4	4.62
لبنان	1103.6	4.6	214.0	344.3	345.6	–
ليبيا	518.9	2.1	676.6	36.9	82.4	128.11
مصر	5628.1	23.3	–	905.8	2297.4	740.84
المغرب	3047.9	12.6	166.5	166.5	1297.0	110.50
موريتانيا	29.5	0.1	–	–	–	29.33
اليمن	430.3	1.8	124.1	157.9	157.9	26.21
الإجمالي	24143.1	100	3144.0	3023.7	6847.6	3715.79
المشرق العربي	6553.6	27.3	811.4	1360.8	1665.3	874.29
وادي النيل	8287.1	34.3	214.0	905.8	2978.4	1090.84
التعاون الخليجي	1711.4	7.1	5.0	136.6	144.3	1157.50
المغرب العربي	6909.1	28.5	2108.3	496.7	1926.6	652.93

من 0.005 .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18) ، الخرطوم ، 1998 .

(11.1٪) ، ثم المغرب (8.6٪) ، والجزائر (7.9٪) وسوريا (6.2٪) والسعودية (5٪) تقريباً ، كما هو مبين في الجدول رقم (2-14) .

وتجدر الإشارة إلى أن (56.1٪) من لحوم الماشية ينتج في السودان (19.1٪) في مصر و (7.7٪) في المغرب .

أما لحوم الضأن (الأغنام) والماعز فتنتج بصفة أساسية في السودان (27.4٪) وسوريا (12.4٪) والمغرب (11.5٪) والجزائر (11.5٪) والسعودية (8.1٪) تقريباً . وهذا يعكس تقريباً ذوق المستهلك في الأقطار العربية .

هذا ولقد تراوح وزن الذبيحة من الأبقار والجاموس بين 110-251.7 كجم ، حيث سجل أكبر وزن للذبيحة في الأمارات والكويت والسعودية وهي دول ليست مربية للماشية إلا بنسب ضئيلة للغاية ، أما الأقطار العربية المربية للماشية كالسودان فقد بلغ وزن الذبيحة بها نحو 151 كجم ، وفي مصر بلغ المتوسط 155.7 كجم ، وفي الصومال نحو 112.8 كجم وفي الجزائر نحو 180 كجم .

أما وزن الذبيحة من الأغنام والماعز فقد تراوح بين 11.3 كجم في جيبوتي و26 كجم في الكويت ، وبلغ المتوسط في الأقطار العربية الأخرى التى تكثر فيها الأغنام نحو 20.57 كجم في السودان ، و 25.9 كجم في سوريا ، و 17 كجم في الجزائر ونحو 14.2 كجم في المغرب .

2-2-2 إنتاج لحم الدجاج :

بلغ إنتاج الدول العربية من لحوم الدجاج حوالي 1.79 مليون طن عام 1997 وفق بيانات الجدول رقم (2-14) والذي يبين أيضاً أن :

أ- حوالي 25.2٪ من إنتاج لحم الدجاج يتركز في السعودية و 21.5٪ في مصر و 12.8٪ في المغرب ، و 5.9٪ في الجزائر ، و 5.4٪ في ليبيا ، وهي تكاد تتناسب مع عدد السكان ، فكلما زاد عدد السكان زادت نسبة إنتاج اللحوم الداجنة ، حيث تنتج الأقطار المذكورة نحو 70.8٪ من لحوم الدجاج في الوطن العربي .

جدول رقم (2-14)

متوسط وزن الذبيحة وإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء
في الدول العربية خلال عام 1997

البيان / الدولة	أبقار وجاموس كجم/رأس	أغنام وماعز كجم/رأس	إنتاج اللحم بقروجاموس ألف طن	إنتاج اللحم ماعز وأغنام ألف طن	انتاج اللحوم الحمراء ألف طن	إنتاج لحم دجاج ألف طن
الأردن	132.71	11.43	3.53	11.70	15.48	97.30
الأمارات	251.66	17.89	2.66	6.94	20.38	28.02
البحرين	200.00	21.99	1.34	7.18	8.620	5.34
تونس	157.19	11.92	43.70	47.20	105.90	58.50
الجزائر	180.00	17.00	90.00	154.63	248.0	105.00
جيبوتي	110.00	11.34	3.07	4.03	767.00	N.A.
السعودية	224.61	24.42	17.05	100.00	157.00	451.00
السودان	151.00	20.57	914.31	339.00	1328.31	18.00
سوريا	150.04	25.91	41.95	153.73	195.89	79
الصومال	112.76	13.67	28.86	48.43	100.72	N.A.
العراق	135.03	16.00	19.56	9.81	30.95	41.00
عُمان	129.98	25.60	2.97	4.97	8.32	4.06
فلسطين	187.20	–	1.58	9.34	10.91	40.26
قطر	119.30	15.39	0.34	6.87	7.21	3.20
الكويت	245.57	26.00	1.80	53.18	55.36	24.27
لبنان	136.02	20.38	5.09	6.99	26.99	60.00
ليبيا	200.00	16.06	9.80	79.0	92.80	97.00
مصر	155.70	24.57	310.77	14.89	350.80	386.00
المغرب	159.85	14.20	125.00	142.00	272.00	230.00
موريتانيا	150.00	15.00	5.40	35.36	57.00	6.40
اليمن	N.A.	N.A	N.A	N.A	43.11	56.80
جملة	–	–	1628.80	1235.25	3143.42	1791.15

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، كتاب الإحصاءات الزراعية العربية – مجلد رقم 18 الخرطوم 1998 .

(N.A) : تعني بيانات غير متاحه .

ب- تنتج دول مجلس التعاون الخليجي 28.9٪ من لحم الدجاج ، ودول الإتحاد المغاربي العربي 27.7٪ ودول وادى النيل 22.5٪ ودول المشرق العربي 14.4٪ واليمن 3.2٪ .

2-2-3 إنتاج اللبن :

بلغ إنتاج الوطن العربي من اللبن حوالي 17.7 مليون طن عام 1997 كما هو مبين في الجدول رقم (2-15) ، والذى يتبين منه أيضاً ما يلي :

أ- أن حوالي 34.5٪ من إنتاج الحليب يأتي من السودان تليه مصر بنسبة 18.6٪، ثم نحو 5.9٪ في الجزائر و 5.1٪ في المغرب و 9.1٪ في سوريا و 7.4٪ في الصومال . هذا وتنتج هذه الأقطار مجتمعة نحو 79.6٪ من جملة إنتاج الحليب في الوطن العربي .

ب- تنتج دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 6.2٪ من إنتاج الحليب ودول الإتحاد المغاربي العربي 17.8٪ ودول وادى النيل 52.1٪ ودول المشرق العربي 15.0٪ تقريباً .

2-2-4 إنتاج البيض :

بلغ إنتاج الدول العربية من البيض حوالي 841.6 ألف طن عام 1997 ، تنتج منها السعودية نحو 15.6٪ ، ومصر 15.2٪ ، والمغرب 12.5٪ ، والجزائر 11.5٪ ، وسوريا 10.4٪ ، أي أن الدول المذكورة يمثل إنتاجها حوالي 65.2٪ من إنتاج الدول العربية ككل ، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (2-15) ، والذى يوضح أيضاً أن نصيب دول مجلس التعاون الخليجي من إنتاج البيض يصل إلى حوالي 19.4٪ ، بينما تنتج دول الإتحاد المغاربي العربي نحو 35.8٪ ، ودول وادى النيل حوالي 17.4٪ ودول المشرق العربي 24.7٪ واليمن 2.9٪ تقريباً .

2-2-5 إنتاج الأسماك :

بالرغم من الشواطىء العربية الممتدة لآلاف الكيلومترات والبحار والمحيطات ، فإن

جدول رقم (2-15)
إنتاج اللبن والبيض والأسماك بالدول العربية خلال عام 1997

الدولة / البيان	إنتاج اللبن	البيض	الأسماك
			(ألف طن)
الأردن	169.20	40.70	0.55
الإمارات	113.54	12.82	114.36
البحرين	18.36	2.97	12.80
تونس	640.00	65.00	89.00
الجزائر	1052.00	96.95	93.10
السعودية	810.00	131.00	54.00
	6109.00	20.00	50.00
	1610.06	87.43	11.78
	1306.01	1.81	17.22
	602.00	20.95	37.00
	77.97	3.65	126.42
	115.33	22.50	4.00
	35.32	3.10	5.03
	34.38	9.69	8.31
	166.38	31.25	2.89
	286.00	31.50	0.04
	3214.00	127.58	457.04
	900	105.00	782.80
	27	2.98	492.50
		24.75	81.74
	841.63		2442.95

الإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد

إنتاج الدول العربية من الأسماك عام 1997 بلغ حوالي 2.44 مليون طن ، كما هو مبين في الجدول رقم (2-15) السابق الإشارة إليه والذى يتبين منه أن :

أ- حوالي 32.0٪ من إنتاج الأسماك يتركز في المغرب و 20.2٪ في موريتانيا ، 18.7٪ في مصر ، وأن هذه الأقطار الثلاثة تنتج نحو 70.9٪ من إنتاج الأسماك ، كما أن نحو 95.89٪ من إنتاج الأسماك يتركز في عشرة أقطار عربية (الأمارات - تونس - الجزائر - السعودية - السودان - عُمان - مصر - المغرب - موريتانيا واليمن)

ب- حوالي 13.1٪ من أنتاج الأسماك في دول مجلس التعاون الخليجي ونحو 59.7٪ في دول الإتحاد المغاربي وحوالي 2.3٪ في دول المشرق العربي و 20.7٪ في دول وادي النيل ، و 3.3٪ في اليمن .

3-2 إنتاج محاصيل الألياف :

بلغت مساحة محاصيل الألياف في الوطن العربي نحو 897 ألف هكتار لمتوسط عامي 1996 و1997 . وتتوزع زراعة الألياف وإنتاجها في الدول العربية كما هو مبين في الجدول رقم (2-16)، والذي يشير إلى أن :

أ- حوالي 42.7٪ من المساحة تتركز في مصر ، إضافة إلى نحو 44.6٪ من الإنتاج.

ب- حوالي 26.2٪ من المساحة في سوريا و 41٪ من الإنتاج .

ج- حوالي 25.8٪ من المساحة في السودان و 11.97٪ من الإنتاج .

د- تشكل الأقطار الثلاثة سالفة الذكر نحو 94.97٪ من المساحة وحوالي 97.61٪ من الإنتاج ، وبهذا فهي تعتبر الدول الرئيسية المنتجة لمحاصيل الألياف في الوطن العربي .

هذا ويعتبر القطن من أهم محاصيل الألياف ، حيث أنه محصول تصديري يزرع بصفة أساسية في مصر وسوريا والسودان ، وتوضح بيانات الجدول رقم (2-17) مايلي:

جدول رقم (2-16)
مساحة وإنتاج محاصيل الألياف في الدول العربية
لمتوسط عامي (1997/96)

البيان / الدولة	المساحة ألف هكتار	الأهمية النسبية ٪	الإنتاجيه كجم / هـ	الإنتاج ألف طن	الأهمية النسبية ٪
السودان	232.05	25.86	1135	263.50	11.97
سوريا	235.05	26.20	3844	903.60	41.00
الصومال	2.97	0.33	283	0.84	-
العراق	24.12	2.79	1223	29.50	1.34
مصر	383.06	42.70	2566	982.87	44.64
المغرب	1.95	0.12	1949	3.80	0.10
اليمن	17.98	2.00	990	17.80	0.81
المجموع الكلي	897.18	100.00	2454	2201.91	100.00

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18)، الخرطوم ، 1998 .

جدول رقم (2-17)
مساحة وإنتاج القطن الزهر في الدول العربية
لمتوسط عامي (96/1997)

البيان / الدولة	المساحة ألف هكتار	الأهمية النسبية ٪	الإنتاجيه كجم / هـ	الإنتاج ألف طن	الأهمية النسبية ٪
تونس	0.86	0.10	430	0.37	0.02
السودان	232.05	26.10	1135	263.50	12.30
سوريا	235.05	26.40	3844	903.65	42.40
الصومال	2.97	0.40	283	0.84	0.04
العراق	24.12	2.70	1223	29.50	1.40
مصر	373.83	42.10	2444	913.72	42.80
المغرب	1.95	0.20	1949	3.80	0.20
اليمن	17.98	2.00	990	17.80	0.80
الإجمالي	888.81	100.00	2400	2133.18	100.00

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18) ، الخرطوم ، 1998 .

أ- تزرع مصر 42.1٪ من مساحة القطن البالغة 888.8 ألف هكتار ، بينما تنتج 42.8٪ من جملة الإنتاج البالغ 2.13 مليون طن كمتوسط لعامي 96 ، 1997 ، وبإنتاجية قدرها 2.4 طن/هكتار .

ب- تزرع سوريا 26.4٪ من القطن في أراضيها ، بينما تنتج 42.4٪ تقريباً مما يعني إرتفاع الإنتاجية الهكتارية في سوريا بشكل كبير (3.8 طن/هكتار).

ج- يزرع السودان 26.1٪ من مساحة القطن ، بينما ينتج 12.3٪ من الإنتاج ، حيث تنخفض الانتاجية إلى نحو 430 كجم/هكتار .

- تزرع الأقطار الثلاثة مجتمعة مانسبته 94.3٪ من مساحة القطن وتنتج 97.5٪ من إجمالي الإنتاج ، نظراً لإرتفاع الإنتاجية في سوريا ومصر .

السلع الداخلة في التجارة الخارجية الزراعية :

انات عام 1997 إلى أن قيمة الصادرات الزراعية العربية قد بلغت نحو ز مقارنة بنحو 6.38 مليار دولار في عام 1996 ، أي بزيادة قدرها ن الوقت زادت الواردات الزراعية العربية من نحو 23.77 مليار دولار نحو 23.9 مليار دولار في عام 1997 ، أي بزيادة قدرها 1٪ ، ميزان التجاري الزراعي العربي من نحو 17.39 مليار دولار في 16. مليار دولار في عام 1997 .

لواردات الزراعية على مستوى الدول العربية فرادى . كما ل في إجمالي الصادرات والواردات الزراعية العربية ، إذ عربية المستوردة من حيث الأهمية النسبية بنحو 20.7٪ ة نسبية 13.7٪ و 13٪ على التوالي . أما بالنسبة تصدر قائمة الدول المصدرة للسلع الزراعية ، فقد دولار في عام 1997 تمثل 15.1٪ من إجمالي ريا ثم مصر ثم المغرب بأهمية نسبية 12.8٪ و

هناك قائمة طويلة من المنتجات الزراعية العربية الداخلة في التجارة الخارجية أو ما يطلق عليها السلع التجارية (Tradable) إما المستوردة أو المصدرة . وتتفاوت قائمة السلع التجارية الزراعية من دولة عربية إلى أخرى على النحو الذي تفرضه معطيات القاعدة الموردية الزراعية لهذه الدولة أو تلك ، ومع ذلك هناك الكثير من السلع التي تعد قاسماً مشتركاً في معظم الدول العربية .

وبإستعراض الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الزراعية العربية يتضح أن سلع مجموعة الحبوب تأتي علي رأس قائمة السلع الداخلة في التجارة الزراعية العربية ، والتي تقدر قيمة وارداتها الكلية بحوالي 23.9 مليار دولار في عام 1997 . هذا وتقدر الصادرات الزراعية العربية بنحو 7.27 مليار دولار في نفس العام ، وكما يتضح فقد شكلت تجارة الحبوب الجزء الأكبر من الواردات بإجمالي تجارة تقدر بنحو 7.06 مليار دولار ، حيث بلغت قيمة الواردات نحو 6.58 مليار دولار في عام 1997 لكمية تبلغ 33.5 مليون طن . هذا وقد بلغت قيمة الصادرات الحبوبية نحو 485 مليون دولار لكمية بلغت نحو 1.97 مليون طن عام 1997 ، جدول رقم (2-18) .

وتأتي في المرتبة الثانية في هيكل الواردات الزراعية مجموعة الألبان ومنتجاتها ، حيث تبلغ قيمة وارداتها 2.24 مليار دولار في عام 1997 لكمية تبلغ حوالي 8 مليون طن كما أن قيمة صادراتها بلغت نحوها 168 مليون دولار بإجمالي تجارة قيمتها نحو 2.41 مليار دولار .

ويأتي في المرتبة الثالثة مجموعة الزيوت النباتيه بإجمالي تجارة قيمتها 2.29 مليار دولار ، ثم السكر الخام بإجمالي تجارة قيمتها 1.8 مليار دولار ، ثم الفاكهة الطازجة والمجففة بقيمة قدرها 1.59 مليار دولار ، ثم الأسماك بنحو 1.48 مليار دولار.

5-2 الميزة النسبية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية :

إن الميزة النسبية هي مبدأ هام للغاية من أجل رفع كفاءة الزراعة العربية وتقوية قدرتها التنافسية دولياً وإقليمياً ، وزيادة العائد منها ، وهو مبدأ يقوم عليه تخصص الإنتاج الذى يمثل أحد مقومات التكامل الزراعي .

جدول رقم (2-18)
كمية وقيمة الواردات والصادرات وإجمالي التجارة لأهم السلع
الزراعية على مستوى الوطن العربي في عام 1997

الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دولار أمريكي

السلعة	واردات		صادرات		إجمالي التجارة	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	33518	6576	1970	485	35488	7061
البطاطس	559	178	395	69	954	247
سكر خام	5498	1729	223	86	5721	1815
بقوليات	607	322	208	112	815	464
بذور زيتية	738	340	246	146	984	486
زيوت نباتية	2242	1575	462	712	2704	2287
خضر طازجة ومجففة	1740	732	1095	413	2835	1145
فاكهة طازجة ومجففة	1894	936	1243	653	3137	1589
أبقار وجاموس حية(1)	479	429	99	21	578	450
اغنام وماعز (حية)(1)	13947	758	3776	271	17723	1029
لحوم حمراء	525	925	35	70	560	995
لحوم دواجن	421	604	18	31	439	635
ألبان ومنتجاتها	8036	2245	460	168	8496	2413
البيض	57	91	24	25	81	116
الأسماك	310	371	592	1112	902	1483
التبغ	95	288	13	28	108	316
الشاي	271	552	-	-	271	552
الكاكاو	57	41	-	-	57	41
البن	198	357	4	10	202	367
القطن الشعر	115	219	284	477	399	496

(1) بالألف رأس
(2) المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، المجلد رقم (18) ، الخرطوم ، 1998 .

وقد أوردت بعض الدول العربية ، في تقاريرها القطرية التي تم إعدادها في إطار هذه الدراسة مجالات الميزة النسبية لمنتجاتها الزراعية ، كما حددت السلع التى لها فيها ميزة عن سواها . ويمكن عرض أهم المؤشرات في هذا المجال على النحو التالي :

* **الأردن :**

يتمتع الأردن بميزة نسبية في زراعته لأمرين :

أ- المناخ وتعدد البيئات .

ب- الموقع الجغرافي والقرب من الأسواق العالمية والاقليمية .

ويرى المختصون أن للأردن ميزة نسبية في إنتاج الخضروات ، إذ ينتجها على مدار العام تحت الزراعة المكشوفة والمغطاة ويستطيع المنافسة .

* **البحرين :**

ترى الجهات المعنيه في البحرين أن لها ميزة نسبية ومقدرة تنافسية في مصائد الأسماك ، حيث بإمكانها تصدير الأسماك إلى السعودية بصفة أساسية .

* **السعودية :**

للسعودية ميزة نسبية في كل من :

أ- النخيل وإنتاج التمور (حوالي 649 ألف طن) .

ب- قطاع الدواجن الذى ينمو بمعدل 11٪ سنوياً خلال فترة التسعينات .

ج- بعض الخضروات التى تنتج تحت البيوت المحمية " الخيار - الطماطم " .

* **السودان :**

وتتمثل ميزتها النسبية في كل من :

أ- الخضروات : بصل - بطاطس - بطيخ - فلفل - طماطم - باذنجان - كوسة - فاصوليا - بقوليات - خضروات درنية (جزر - بنجر- فجل) .

ب- الفواكه : (التمور - المانجو - الجريب فروت - ليمون بلدي - جوافه - برتقال).

ج- القطن

د- السمسم الأبيض والفول السوداني

ومن المنتجات الحيوانية :

أ- الحيوانات الحية (الضأن - الماعز - الأبقار - الجمال) .

ب- اللحوم .

ج- الجلود .

د- الأسماك البحرية والنيلية .

*** سوريا :**

تتمتع سوريا بميزة نسبية في كل من :

أ- القمح الصلب . الذى يزرع بعلياً ويعطى إنتاج جيد تحت معدل أمطار 250-350 ملم/موسم ، علاوة على مواصفاته الممتازة .

ب- الماعز الشامي ، وهي تنتج الحليب 350 - 400 كجم / موسم ، وهي سلالة ممتازة تستطيع العيش تحت الظروف الصعبة وتمتاز بإرتفاع نسبة التوائم .

ج- الأبقار الشامية ، وهي سلالة ذات مواصفات جيدة .

د- أغنام العواسى ، وهي ثلاثية الغرض (لحم - حليب - صوف) .

هـ- الفاكهة ، التفاح السوري والفستق الحلبي واللذان يزرعان في المناطق المرتفعة.

*** العراق :**

لا يتيسر تقدير مجالات الميزه النسبية في الزراعة في الظروف الراهنه وبخاصة في

ضوء المتغيرات والمستجدات في الأسواق الخارجية العربية والعالمية ، لكن عندما تتبدل الأوضاع، فإنه بالإمكان تحديد ما يتميز به القطر من إنتاج زراعي .

* **فلسطين :**

لدى فلسطين ميزة نسبية في كل من زيت الزيتون والحمضيات والخضروات والزهور.

* **قطر :**

لدى قطر ميزة نسبية في إنتاج الخضروات بصفة عامة ومنها الطماطم والكوسة والخيار .

* **الكويت :**

للكويت ميزة تنافسية في إنتاج كل من :

أ- البطاطس والطماطم والخيار .

ب- السمك والربيان (الجمبري) .

* **الجماهيرية العظمى :**

للجماهيرية ميزة نسبية في إنتاج كل من :

أ- الخضروات وبصفة أساسية البصل والبطاطس والثوم بسبب الظروف المناخية والبيئية التي تسود القطر .

ب- الفواكه وأهمها العنب والتمور وزيت الزيتون .

* **مصر :**

للزراعة المصرية ميزة نسبية تنافسية في المحاصيل التالية :

أ- المحاصيل الحقلية الشتوية :

وتشمل : الحمص – البصل والثوم في (شرق الدلتا) – التوم والبصل (وسط الدلتا) البصل – البرسيم (غرب الدلتا) – التوم والبصل كامل النضج (مصر الوسطى) .

ب- المحاصيل الحقلية الصيفية :

وتشمل : الأرز في وسط الدلتا – الذرة الشامية – والبرسيم الحجازي – القطن

- الأرز والقطن والفول السوداني في غرب الدلتا .
- الأرز والذرة الشامية في مصر الوسطى .

ج- محاصيل الخضر الشتوية : وتشمل :

1- الطماطم في شرق الدلتا .
2- الطماطم الشتوى في غرب الدلتا .
3- الطماطم في مصر الوسطى .

د- محاصيل الخضر الصيفية : وتشمل :

1- الخيار في شرق الدلتا .
2- البطاطس في غرب الدلتا .

هـ- النباتات الطبية والعطرية :

وأهمها الياسمين والكمون في وسط الدلتا .

و- القطن بمصر الوسطى .

والجدير بالذكر أن الميزة النسبية للزراعة المصرية تم الوصول إليها بحساب معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) .

* **المغرب :**

تتمثل المنتجات الزراعية ذات الميزة النسبية في الأسواق الخارجية فيما يلي:

أ- الخضروات الطرية مثل : البطاطس والفاصوليا الخضراء - الفلفل- القرع - الباذنجان - الخيار والجلبان .

ب- الحمضيات الطرية وأهمها ، البرتقال والكلمنتين والمندرين .

ج- الفواكه الأخرى وأهمها ، البطيخ - الفراوله - المشمش .

د- المصبرات النباتية ، وأهمها الزيتون - المشمش - الخيار - مخلل الخيار .

هـ- الزهور ، خاصة الورود والليلك .

هذا وتعاني صادرات المغرب من الحمضيات من منافسة شديدة من أسبانيا التى تحتكر 30٪ من صادرات العالم .

* **موريتانيا :**

لدى موريتانيا ميزة نسبية في إنتاج الأرز والتمور .

* **اليمن :**

لليمن ميزة نسبية في إنتاج الخضر مثل : البصل والطماطم وأيضاً الفواكه (مثل الحمضيات) ، نظراً لتعدد البيئات والمناخ طوال العام في اليمن ، هذا بالإضافة إلى إنتاج الحبوب في المناطق المطرية .

ويبين العرض السابق أن الأقطار العربية لديها إعتقاد أن لها ميزة نسبية في معظم الحاصلات الزراعية - وبالتالى عند صياغة نموذج للتعاون أو التنسيق أو التكامل الزراعي يجب الأخذ في الحسبان هذه المعطيات الضرورية . ففي حدود المتوفر من بيانات - يمكن

يكون هناك تخصص في الإنتاج في حدود ضيقة مثل :

أ- يتخصص المغرب العربي في إنتاج الحمضيات والطماطم والبطاطس والثروة السمكية.

ب- تتخصص دول وادى النيل في الثروة الحيوانية وإنتاج القطن والطماطم والبطاطس والسمسم والفول السوداني والأرز .

ج- تتخصص دول المشرق العربي في إنتاج القمح (سوريا) وفي بعض أصناف الخضروات (الأردن) وفي الزهور (فلسطين) .

د- تتخصص دول الخليج العربي في الأسماك وإنتاج بعض أصناف الخضروات وتربية الأغنام والدواجن .

6-2 المزايا النسبية الظاهرة للمنتجات الزراعية في الدول العربية :

تعتبر معايير الميزة النسبية ومؤشرات القدرة التنافسية من الأمور التي تخضع لكثير من الإجتهاد ، واختلاف التقديرات والقياسات . وفي هذا الشأن فقد سبق عرض أهم مؤشرات الميزة النسبية لأهم المنتجات الزراعية في الدول العربية وفقاً لما أوضحت الدراسات والتقارير القطرية في هذا الشأن في الباب السابق ، وفي هذا الباب يتم عرض المزايا النسبية وفقاً لأحد المؤشرات الكمية التقديرية فيما يعرف بالميزة الظاهرة .

ويستخدم معيار الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage (RCA) كمؤشر لقياس الصورة التقريبية للأفاق التصديرية يعبر عن نصيب الدولة في الصادرات العالمية من سلعة معينة منسوبة السلعة الإجمالي في جملة الصادرات العالمية . وتكون الدولة متمتعه (أو مستبانه) إذا زادت قيمة هذا المؤشر عن الواحد الصحيح ، بينما يقل المؤشر عن الوحده .

ويعرض جدول رقم (2-19) نتائج الميزة النسبية الظاهرة لبعض الدول العربية في السلع والمجموعات السلعية الزراعية الغذائية طبقاً للتصنيف التجاري SITC ، ومن هذه النتائج ووفقاً للمؤشر المذكور يتضح أن هناك دول عربية تتحقق لها مزايا نسبية في عدد من السلع والمجموعات السلعية الزراعية على النحو التالي :

الأغذية بصفة عامة : الأردن - مصر - المغرب - سوريا - لبنان .

الحيوانات الحية : العراق - لبنان - سلطنة عمان - سوريا - اليمن .

الحبوب عامة : لبنان - سوريا .

القمح : سوريا .

الأرز : مصر .

الخضروات والفاكهه عامة : مصر - العراق - الأردن - لبنان - المغرب - سوريا - تونس .

الخضروات الطازجة : مصر - العراق - الأردن - لبنان - المغرب - سوريا.

الفواكه الطازجة : مصر - العراق - الأردن - لبنان - المغرب - سوريا - تونس .

السكر : مصر - العراق - لبنان .

البن والشاي والتوابل : لبنان - اليمن .

هذا ويلاحظ أنه لا يوجد لأي من الدول العربية ميزه نسبيه ظاهرة في مجال منتجات اللحوم أو منتجات الألبان .

كما يلاحظ أيضاً أن بعض الأقطار العربية والتي لم تضمن في الجدول (2-19) لعدم توفر بياناتها ، يعتقد أن لها ميزة ظاهرة في بعض السلع مثل السودان في الحيوانات الحية والخضروات والفواكه ، والفواكه الطازجة ، والحبوب الزيتية وكذلك العراق في الاغذية بصفة عامة ، الحيوانات الحية ، الخضروات والفاكهه ، الخضروات الطازجة ، الفواكهه الطازجة والسكر .

جدول رقم (2-19)
الميزة النسبية الظاهرة للدول العربية في أهم السلع الزراعية
الغذائية خلال الفترة 1994-1996

الكود	المنتج / الدولة	الجزائر	البحرين	مصر
0	اغذية	0.031	0.145	1.138
00	حيوانات حية	0.010	0.037	0.572
01	منتجات لحوم	0.001	0.027	0.115
02	منتجات ألبان	0.000	0.173	0.077
04	حبوب	0.003	0.228	0.703
041	القمح	0.000	0.062	0.018
042	الأرز	0.000	0.043	7.288
05	خضروات وفواكه	0.092	0.093	3.592
054	خضروات طازجة	0.035	0.028	7.745
057	فواكه طازجة	0.212	0.024	2.209
06	سكر	0.015	0.075	1.987
07	بن وشاي وتوابل	0.000	0.115	0.589

تابع جدول رقم (2-19)
الميزة النسبية الظاهرة للدول العربية في أهم السلع الزراعية
الغذائية خلال الفترة 1994-1996

الكود	المنتج / الدولة	الاردن	الكويت	لبنان	ليبيا
0	اغذية	1.874	0.033	3.500	0.02
00	حيونات حية	0.16	0.010	1.663	0.042
01	منتجات لحوم	0.537	0.014	0.127	0.001
02	منتجات ألبان	0.635	0.025	0.434	0.002
04	حبوب	0.162	0.103	2.100	0.10
041	القمح	0.001	0.000	0.312	0.000
042	الأرز	0.025	0.068	0.092	0.083
05	خضروات وفواكه	5.318	0.026	7.038	0.039
054	خضروات طازجة	11.453	0.002	10.434	0.097
057	فواكه طازجة	3.710	0.003	7.876	0.021
06	سكر	0.121	0.017	5.373	0.002
07	بن وشاي وتوابل	0.164	0.012	1.185	0.015

تابع جدول رقم (2-19)
الميزة النسبية الظاهرة للدول العربية في أهم السلع الزراعية
الغذائية خلال الفترة 1994-1996

الكود	المنتج / الدولة	المغرب	عمان	قطر	السعودية
0	اغذية	3.275	0.235	0.011	0.090
00	حيونات حية	0.014	1.574	0.217	0.019
01	منتجات لحوم	0.036	0.046	0.004	0.048
02	منتجات ألبان	0.061	0.113	0.000	0.183
04	حبوب	0.150	0.188	0.012	0.263
041	القمح	0.079	0.004	0.000	0.727
042	الأرز	0.000	0.138	0.002	0.024
05	خضروات وفواكه	7.152	0.134	0.002	0.050
054	خضروات طازجة	9.142	0.226	0.002	0.049
057	فواكه طازجة	6.606	0.089	0.003	0.053
06	سكر	0.514	0.033	0.000	0.054
07	بن وشاي وتوابل	0.952	0.049	0.003	0.026

تابع جدول رقم (2-19)
الميزة النسبية الظاهرة للدول العربية في أهم السلع الزراعية
الغذائية خلال الفترة 1994-1996

الكود	المنتج / الدولة	سوريا	تونس	الامارات	اليمن
0	اغذية	1.272	0.581	0.212	0.246
00	حيونات حية	4.738	0.641	0.515	1.128
01	منتجات لحوم	0.009	0.044	0.184	0.000
02	منتجات ألبان	0.139	0.129	0.161	0.010
04	حبوب	1.535	0.435	0.146	0.009
041	القمح	1.841	0.018	0.009	0.000
042	الأرز	0.000	0.000	0.559	0.009
05	خضروات وفواكه	3.737	1.032	0.308	0.052
054	خضروات طازجة	6.456	0.247	0.270	0.035
057	فواكه طازجة	3.728	2.319	0.361	0.105
06	سكر	0.343	0.068	0.427	0.169
07	بن وشاي وتوابل	0.791	0.212	0.167	1.202

المصدر : جمهورية مصر العربية - إستراتيجية التكامل الإقتصادي الإقليمي ، مشروع تحليل وإصلاح السياسات الإقتصادية والتنمية ، القاهرة ، سبتمبر 1998 .

7-2 أوضاع التجارة الزراعية العربية البينية

يقتضى تفعيل التجارة الزراعية العربية البينية إتخاذ بعض الخطوات الضرورية ، منها تبني سياسات لتنمية وتطوير التبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية . وهي خطوة مطلوبة في حد ذاتها في مواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية ، إذ تستهدف زيادة المكاسب وتقليل الأضرار فيما يتعلق بالزراعة العربية من حيث الآثار المترتبة على اتفاقية تحرير التجارة العالمية والتجمعات الدولية والإقليمية . وهناك مجال واسع لتطوير التبادل التجاري الزراعي العربي حتى في ظل الهياكل الإنتاجية القائمه . ومن المتوقع أن تؤدي المتغيرات العالمية المشار إليها إلى خلق فرص لمزيد من التبادل التجاري نتيجة للتغيرات المتوقعة في الهياكل الإنتاجية للدول ، استجابة للتغيرات في الأسعار النسبية للسلع ، والإحتكام إلى الميزة النسبية والتنافسية ومبادىء الكفاءة في تخصيص الموارد . وهناك أسواق عربية لسلع تصديرية واعدة لم تستغل بعد لأسباب يتعلق معظمها عوقات التجارة بين الدول العربية ، وقد أشارت دراسات سابقة إلى أن التجارة العربية سعها الراهن لا تعكس الامكانات الحقيقية للتبادل التجاري ، بسبب القيود الإدارية ف البنية التحتية وندرة التمويل كمعوقات رئيسية للتبادل التجاري العربي البيني . نإن معالجة هذه المعوقات هى أساس لعملية تطوير التجارة البينية العربية ة من التغيرات التي تجري على الصعيد الدولي وإنفتاح الأسواق العالمية أمام القادرة على المنافسة . وفي هذا الإطار يمكن الإستفادة من الإتفاقيات العربية تسهيل إنسياب السلع بين الدول العربية ومن أهمها إتفاقية منطقة التجارة ة الكبرى ، حيث أن تطبيق هذه الإتفاقية يفتح مجالاً واسعاً للمنتجات ة ويدعم قدراتها التنافسية فضلاً عن تعضيد القدرة التفاوضية العربية في ت الإقتصادية الدولية أو الإقليمية المرتقبة ، وتأكيد الحفاظ على مصالح صادية .

ن بيانات الجدول رقم (2–20) ، فإن حجم التجارة العربية البينية مي 96/ 1997 تقدر منها الصادرات العربية البينيه بنحو 14.6 17 مليار دولار للصادرات العربية العالمية ، أما الواردات العربية مليار دولار في مقابل نحو 144 مليار دولار للواردات العربية

جدول رقم (2-20)
حجم التجارة البينية والعالمية للدول العربية
خلال متوسط الفترة 96/1997

الدولة	التجارة العالمية				التجارة البينية			
	الواردات (سيف)		الصادرات (قوب)		الواردات (سيف)		الصادرات (قوب)	
	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪
الأردن	4195.5	2.90	1485.5	0.90	1018.5	3.40	732.5	5.00
الإمارات	27875.0	19.40	33044.5	19.00	1473.0	10.70	1766.5	12.10
البحرين	3781.0	2.60	4510.5	2.60	1992.0	14.40	499.0	3.40
تونس	7814.5	5.40	5539.0	3.20	534.0	3.90	420.0	2.90
الجزائر	8610.0	6.00	13512.0	7.80	308.5	2.20	226.5	1.50
جيبوتي	587.5	0.41	123.0	0.07	-	-	-	-
السعودية	28389.5	19.70	62641.0	36.00	1924.5	13.90	6165.5	42.10
السودان	1542.0	1.10	607.0	0.35	372.5	2.70	221.5	1.50
سوريا	4143.0	2.90	4021.5	2.30	119.0	0.90	246.5	1.70
الصومال	297.0	0.20	90.0	0.05	35.0	0.30	109.0	0.70
العراق	660.0	0.50	518.0	0.03	190.5	1.40	487.5	3.30
عمان	4881.0	3.40	8110.0	4.70	1299.0	9.40	341.0	5.70
قطر	3297.0	2.30	4242.5	2.40	431.5	3.10	267.5	1.80
الكويت	8310.0	5.80	14555.5	8.40	1056.5	7.70	384.5	2.60
لبنان	7508.0	5.20	830.0	0.05	548.0	4.00	467.5	3.20
ليبيا	7982.5	5.60	8950.0	5.10	550.5	4.00	868.0	5.90
مصر	13547.5	9.40	3730.5	2.10	601.0	4.40	497.0	3.30
المغرب	8059.0	5.60	4717.0	2.70	861.5	6.20	320.5	2.20
موريتانيا	651.0	0.50	548.0	3.10	36.0	0.30	4.0	0.03
اليمن	1676.5	1.20	2235.0	1.30	456.0	3.30	11.6	0.80
المجموع الكلي	143807.5	100.00	174010.5	100.00	13807.5	100.00	14640.5	100.00

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، مجلدات الأعوام 1994 ، 1995 ، 1996 .

ومن ناحية أخرى يتضح من الميزان التجاري لكل دولة عربية على حدة مع بقية العالم العربي ، جدول رقم (2-21) ، أن هناك بعض الدول تحقق فائضاً كبيراً مع بقية العالم العربي في مجمله ، بينما البعض الآخر يعاني من عجز في التجارة البينية العربية . ومن المجموعة الأولى السعودية التي تحقق أكبر فائض (4.2مليار دولار) ، ويلاحظ أن نصيبها في الصادرات يقدر بنحو 42.1٪ مقارنة بنحو13.9٪ والذي يمثل نصيبها في الواردات ، وتضم هذه المجموعة سوريا أيضاً . أما المجموعة الثانية فتضم البحرين التي تحقق عجزاً مع العالم العربي قدره 1493 مليون دولار ، وعمان 458 مليون دولار .

ويعزى ضعف التجارة العربية البينية إلى تجانس الدول العربية إلى حد كبير في الموارد الطبيعية من جانب ، وإنعدام القدرة التنافسية في مجال السلع المصنعة والمجهزه من جانب آخر . ومن الواضح أن الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية سواء على المستوي الثنائي أو الجماعي ، لم تنعكس على التجارة العربية الدولية ، إذ أن الإتفاقية الأولى (1953) لم تكن شاملة ، وكذلك لم تتضمن الآليات المناسبة لتحرير التجارة ، كما أن القدرة الإنتاجية للدول العربية آنذاك لم توفر الدوافع المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة .

أما إتفاقية عام 1981 فرغم شموليتها نسبياً فقد تبنت آلية غير فعالة لتحرير التجارة، حيث استندت إلى تحديد قوائم سلعية محدودة يتم التفاوض على تحريرها في إطار لجنة المفاوضات التجارية المنبثقة عن الإتفاقية . وفضلاً عن محدودية هذه الآلية ، أفتقرت الاتفاقية إلى عدد من الإلتزامات الحقيقية بهدف تحقيق تحرير جوهري للتجارة العربية ، كان من الممكن تحقيقه في ظل تطور القاعدة الإنتاجية للدول العربية .

جدول رقم (2-21)
الميزان التجاري للدول العربية (منفردة)
مع بقية العالم العربي في عام 1997

القيمة بالمليون دولار

الدولة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان
الأردن	732.5	1018.5	286.0
الإمارات	1766.5	1473.0	293.5
البحرين	499.0	1992.0	1493.0
تونس	420.0	534.0	114.0
الجزائر	226.5	308.5	82.0
السعودية	6165.5	1924.5	(4241.0)
السودان	221.5	372.5	151.0
سوريا	246.5	119.0	(127.5)
الصومال	109.0	35.0	(74.0)
العراق	487.5	190.5	(297.0)
عمان	341.0	1299.0	458.0
قطر	267.5	431.5	164.0
الكويت	384.5	1056.5	672.0
لبنان	467.5	548.0	805.0
ليبيا	868.0	550.5	317.5
مصر	497.0	601.0	104.0
المغرب	320.5	861.5	541.0
موريتانيا	4.0	36.0	32.0
اليمن	11.6	456.0	340
المجموع الكلي	14640.5	13807.5	833.0

الارقام بين قوسين تشير إلى ميزان تجاري موجب .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدراسات القطرية المعدة في إطار الدراسة القومية الشاملة حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، الخرطوم ، 1999 .

الباب الثالث

إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثرها على القطاع الزراعي

الباب الثالث

إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثرها على القطاع الزراعي

3-1 تمهيد :

لعل من أهم الأحداث التي شهدتها الساحة العربية في النصف الثاني من عقد التسعينات، وقبل أن ينصرم القرن العشرين بثلاثة أعوام، هو الأعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات تبدأ من أول يناير (كانون ثان) 1998. ففي مطلع عام 1997، وبالتحديد في 17 فبراير (شباط) من عام 1997 إتخذ المجلس الإقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قراراً تضمن هذا الاعلان، ووافق المجلس في نفس القرار على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى متضمناً الأسس والقواعد والآليات التنفيذية والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، وصولاً لازالتها بالكامل في نهاية العشر سنوات، والتي تعتبر بمثابة فترة انتقالية تقوم الدول الأعضاء خلالها بتكييف اوضاعها لتتواءم مع متطلبات وشروط إقامة هذه المنطقة للتجارة الحرة.

وفي واقع الأمر، فإن إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية كان تتويجاً لقرار القمة العربية المنعقد في القاهرة في يونيو (حزيران) 1996، والذي كلف المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية الإسراع بإقامة هذه المنطقة.

ونظراً لتوفر الإرادة السياسية المتمثلة في قرار قمة القاهرة، فقد اعتبرت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية عام 1981، كإطار قانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، للإسراع من قيامها دون

لدخول في خضم التعديلات والتشريعات واجراءاتها المعقدة والطويلة. وبالتالي فإن الدول لعربية الأعضاء في هذه الاتفاقية هم أعضاء حكماً في منطقة التجارة الحرة العربية، وملتزمة بتنفيذ البرنامج . أما الدول غير الأعضاء عليها أولاً الإنضمام إلى الإتفاقية لكي تصبح طرفاً في منطقة التجارة الحرة العربية، وتلتزم بتطبيق البرنامج.

ومنذ دخول البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التطبيق العملي، بدأت الدول العربية في الإنضمام إلى هذه المنطقة، باستجابات متفاوته في إعمال أحكامه وشروطه. ولقد تطلب ذلك من بعض الدول العربية غير المنضمة الى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الإنتهاء من الاجراءات التشريعية والتنفيذية للإنضمام الي هذه الإتفاقية، والتي كان عدد أعضائها عند إعلان منطقة التجارة الحرة العربية (16) دولة، وأصبح الآن (19) دولة، حيث مازالت كل من الجزائر وجيبوتي وجزر القمر غير أعضاء.

ويعتبر تحرير التجارة مدخلاً للتعاون الإقتصادي العربي، فهو بمثابة المرحلة الأولى على طريق قيام سوق عربية مشتركة، وصولاً الى الوحدة الإقتصادية العربية، ومروراً بالإتحاد الجمركي، الذي تكفله اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، في حال تطبيقها بشكل كامل.

وما من شك في أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف يكون له آثاره وانعكاساته على القطاع الزراعي العربي، شأنه في ذلك شأن الأنشطة الإقتصادية الأخرى، سواء الإنتاجية أو الخدمية، وذلك في حال نجاحها في التحرير الكامل للتجارة الزراعية العربية من كافة أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية.

2-3 البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يأتي البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، كما نصت وثيقته، انطلاقاً من أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981 لتحرير التبادل التجاري بينها ، وحرصاً من الدول العربية على الإسراع بتفعيل أحكام الاتفاقية، بما يعزز مسيرة العمل الإقتصادي العربي المشترك لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وتحقيقاً لرغبة الدول العربية في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعزز المكاسب الإقتصادية المشتركة للدول العربية ، وتستفيد من التغيرات في التجارة العالمية

وإقامة التكتلات الإقتصادية الدولية والإقليمية، وتنفيذاً لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة في يونيو (حزيران) 1996 بتكليف المجلس الإقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما .

ولقد أقر المجلس الإقتصادي والاجتماعي في فبراير (شباط) 1997، هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، تتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية.

3-2-1 القواعد والأسس:

أ- يعتبر هذا البرنامج إطاراً لتفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

ب- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1م.

ج- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الإقتصادي والاجتماعي.

د- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.

هـ- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لاجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم واجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

و- تُتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق .

ز- الرسوم الجمركيه والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1، وتكون هذه الرسوم أساس الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

ح- اذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الاخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1998/1/1 فان الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة السابقه .

ط- بموجب احكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

3-2-2 تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف:

نص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يتعلق بتحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف على الآتي:

أ- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. كما ينطبق التحريرالمتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

- السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لاحكام الفقرتين 1 ، 2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

- السلع العربية التي أقر إعفاءها المجلس الإقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

ب- تحديد مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لاتتمتع فيها هذه السلع بالاعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

ج- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في ادراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار اليها في الفقرة السابقه ، وترفع الى المجلس الإقتصادي والاجتماعي للاطلاع عليها.

د- لاتسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور إستيرادها أو تداولها أو إستخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه.

هـ- تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

3-2-3 القيود غير الجمركية:

تعرف القيود غير الجمركية على النحو الذي عرفته المادة الأولى (فقرة - 6) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وهي:

"التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الاحصائية. وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض في الاستيراد" وتعامل على النحو التالي :

لاتخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج التنفيذي إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الإقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1037 - و 43 بتاريخ 1987/9/3 متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف .

قواعد المنشأ :

لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد
ي يقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي. وتنفيذاً لذلك فان كافة السلع التي
بادل الحر أو التحرير المقترح، والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف.
لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التي أنشأها المجلس الإقتصادي
ماعي في سبتمبر(أيلول) 1995 . ولحين إقرار ما تتوصل إليه اللجنة يتم العمل
د المنشأ التي أقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي في دورته السابعة والخمسين
رس (آذار) 1996).

3-2-5 **تبادل المعلومات والبيانات:**

تتعهد الدول الاطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الإقتصادي
والإجتماعي بالمعلومات والبيانات والاجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل
حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والبرنامج التنفيذي
لها.

3-2-6 **تسوية المنازعات:**

تمشياً مع المادة الثالثة عشرة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول
العربية، يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية
تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا
البرنامج.

3-2-7 **المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً :**

تطبيقاً لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً الوارد في أحكام اتفاقية
تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في
إطار هذا البرنامج، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية
المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها.

والدول العربية الأقل نمواً هي الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة
فلسطين معاملتها.

3-2-8 الأنشطة الأخرى المرتبطة بتحرير التجارة :

نظراً لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الإقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الاطراف حول:

- الخدمات المرتبطة بالتجارة.
- التعاون التكنولوجي والبحث العلمي.
- تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.

3-2-9 آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات :

يعتبر المجلس الإقتصادي والاجتماعي هو الجهة الاشرافيه على تطبيق البرنامج. ويقوم المجلس بالآتي:

أ- اجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي.

ب- اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي.

ج- فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي.

د- تشكيل اللجان الفنية والتنفيذية التي يفوضها المجلس بعض اختصاصاته وصلاحياته في المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج.

ويساعد المجلس في أداء مهامه الأجهزة واللجان التنفيذية التالية:

3-2-9-1 لجنة التنفيذ والمتابعة :

تتكون لجنة التنفيذ والمتابعة من ممثلي الدول لعربية. كما يمكن للجنة دعوة جهات غير حكومية ذات العلاقة بصفة مراقب اذا ارتأت ذلك.

وتكون هذه اللجنة بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج، ولها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات متعلقة بتطبيقه، كما تتولى دراسة القوانين والاجراءات الجمركية اللازمة

لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة في البرنامج.

وتتولى اللجنة مهمة تنفيذ البرنامج التنفيذي وفق المنهجية التالية:

أ- دراسة التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء كل ثلاثة أشهر والمتضمنة:

- مدى التقدم في تطبيق البرنامج.
- العقبات والمشاكل التي تواجهها في التطبيق.
- الحلول المقترحة لمواجهة تلك المشاكل والعقبات.
- الأساليب التي تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج.

ب- تعقد اللجنة أربعة اجتماعات سنوية لدراسة التقارير المشار إليها آنفاً، وذلك على النحو التالي:

الاجتماع الأول : الأسبوع الأخير من يناير.

الاجتماع الثاني : الأسبوع الأخير من ابريل.

الإجتماع الثالث : الأسبوع الأخير من يوليو

الاجتماع الرابع : الأسبوع الأخير من أكتوبر.

كما يمكنها عقد اجتماعات أخرى حسبما يتطلب الوضع بين مجموعات من الشركاء الرئيسيين في التجارة .

ج- تقوم اللجنة بتقديم تقارير دورية حول مدى التقدم المحرز في تطبيق البرنامج الى كل دورة من دورات المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

د- تتولى اللجنة مهمة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج، ويمكنها الاستعانة بخبراء عرب في شؤون التجارة الدولية. أو تشكيل لجان تحكيم مؤقتة مكونة من عدد لايتجاوز خمسة خبراء أو قضاة أو محكمين للنظر في القضايا. وفي هذه الحالة تقوم لجنة التحكيم برفع توصياتها الى اللجنة للبت فيها.

هـ- تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء، وفي حالة عدم الوصول الى

قرار يرفع الموضوع الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع توضيح أسباب الخلاف.

3-2-9-2 لجنة المفاوضات التجارية :

تعقد اجتماعاتها على مستوى خبراء وتقوم اللجنة بتصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية.

3-2-9-3 لجنة قواعد المنشأ العربية :

تتولى اللجنة وضع قواعد منشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتطبيق البرنامج التنفيذي.

3-2-9-4 الأمانة الفنية :

تتولى الادارة العامة للشؤون الإقتصادية مهام الأمانة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج التنفيذي.

3-2-10 مهام لجان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأمانتها الفنية :

3-2-10-1 لجنة التنفيذ والمتابعة:

تعقد اجتماعاتها على مستوى وكلاء وزارات ومندوبين دائمين، وهي مكلفة بالمهام التالية:

أ- متابعة تنفيذ البرنامج في الدول العربية:

- التأكد من صدور القوانين والتعليمات واتخاذ الاجراءات التنفيذية من قبل الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، وذلك من خلال :
  - * الاتصال المباشر.
  - * البعثات الميدانية.
  - * المراسلات.
- إصدار الاجراءات التنفيذية المتخذة من قبل الدول العربية في شكل تقرير دوري يصدر كل سنة مرة واحدة يعمم على الدول العربية (الوزارات المعنية+

الادارات الجمركية + المراكز الحدودية). ويناقش التقرير والاجراءات التنفيذية في اجتماع اللجنة في الاسبوع الاخير من يناير كل عام.

- اجراء مراجعة سنوية للسياسات التجارية العربية من واقع ما يلي :

* تقارير سنوية تقدمها الدول عن نظمها التجارية وسياساتها التجارية المتبعة .

* تقرير سنوي تعده الامانة الفنية عن عدد معين من الدول العربية .

ويناقش التقرير في اجتماع اللجنة في الأسبوع الاخير من شهر يوليو كل عام.

ب- التحقق من تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية المتبادلة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية من حيث :

- قواعد المنشأ .
- المواصفات والمقاييس .
- اشتراطات الوقاية الصحية والأمنية .
- المعاملة الضريبية (الرسوم والضرائب المحلية) .

ويتم تضمين تلك الموضوعات في تقرير يناقش في اجتماع اللجنة في الاسبوع الاخير من شهر ابريل من كل عام.

ج- معالجة حالات الإغراق، الدعم، خلل ميزان المدفوعات ، الناتجة عن تطبيق البرنامج التنفيذي، واجراءات الوقاية التي قد تتخذها الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية خلال فترة التطبيق.

د- تقوم الدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية بإخطار اللجنة بأي إتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف تعقد فيما بينها، وتمنح إعفاءات بموجبها تفوق تلك الممنوحة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

هـ- تدرس اللجنة أي عروض تقدم لها من الدول العربية لمنح إعفاءات تفوق ما هو عليه في إطار البرنامج التنفيذي.

و- وضع برنامج التطبيق السنوي للتخفيض في الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية. ويتم مناقشة البرنامج السنوي وكيفية تطبيقه في اجتماع اللجنة في الأسبوع الاخير من شهر أكتوبر من كل عام.

ز- وضع جداول المواسم الزراعية لكل دولة عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للسنة الجديدة من تطبيق البرنامج التنفيذي وتصدرها في قوائم توزع على الدول العربية الاعضاء موضحاً فيها البيانات التالية.

الدولة، السلعة، تاريخ بدء وانتهاء المواسم لكل سلعة، الرسم الجمركي المطبق خلال الموسم، الرسم الجمركي المطبق خارج الموسم، أية بيانات أخرى تراها اللجنة ضرورية لحسن تطبيق الرزنامة الزراعية في الدول العربية.

وتناقش جداول المواسم الزراعية في اجتماع اللجنة في الأسبوع الاخير من شهر أكتوبر من كل عام. كما ترفع اللجنة هذه القوائم للمجلس الإقتصادي في دورة فبراير من كل عام للاطلاع.

ويبلغ الاجتماع السنوي للسادة مدراء الجمارك في الدول العربية والذي يعقد في شهر ديسمبر من كل عام ببرنامج التطبيق السنوي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة، وبجداول المواسم الزراعية التي تصدرها اللجنة كل عام لمتابعة التنفيذ في بلدانهم.

ح- تعقد اللجنة اجتماعاتها كجهاز لفض المنازعات بناءً على طلب دولة عضو أو أكثر، أو بطلب من الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية. وتمارس اللجنة في هذه الحالة مهامها وفق ما هو منصوص عليه في الفقرتين (د)، (هـ) من مهام اللجنة الواردة في البند (2-9-1) من البرنامج التنفيذي.

ط- النظر في تقارير اللجان الفنية المكلفة بمهام تتعلق بتطبيق البرنامج التنفيذي، كلجنة قواعد المنشأ وغيرها.

3-2-10-2 اللجنة الوزارية السباعية :

وفقاً لقرار المجلس الإقتصادي والاجتماعي الخاص باقرار البرنامج التنفيذي تواصل اللجنة الوزارية السباعية أعمالها لمعالجة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي

خلال المراحل الأولى من تطبيقه، ومن ثم تكون مهمتها:

أ- النظر في تقارير لجنة التنفيذ والمتابعة خاصة ما يتعلق منها بما يلي:

- التقرير السنوي الدوري حول اجراءات التنفيذ الذي تصدره اللجنة في نهاية شهر يناير من كل عام.
- التقرير السنوي الدوري عن السياسات التجارية للدول العربية.
- التقرير الدوري عن المعاملة الوطنية للسلع العربية.

ب- النظر في تقارير لجنة المفاوضات التجارية خاصة:

- تقرير اللجنة عن تصفية القيود غير الجمركية.
- تقرير معاملة منتجات المناطق الحرة.
- تقرير حول السلع الممنوع استيرادها بين الدول العربية.

ج- النظر في تقرير جهاز فض المنازعات:

د- تعقد اللجنة الوزارية اجتماعين سنويين:

* الاجتماع الاول في شهر فبراير وينظر على الأخص في :
  - التقرير السنوي حول اجراءات التنفيذ.
  - التقرير الخاص بتخفيض القيود غير الجمركية.
  - تقرير معاملة منتجات المناطق الحرة.
  - تقرير السلع الممنوع استيرادها.
* الاجتماع الثاني في شهر أغسطس وينظر على الأخص في :
  - التقرير السنوي للسياسات التجارية.
  - التقرير الدوري عن المعاملة الوطنية.
  - تقرير جهاز فض المنازعات.

ويمكن اللجنة أن تعقد اجتماعاً استثنائياً بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء أو بطلب من الامانة الفنية للنظر في موضوع محدد مسبقاً.

3-2-10-3 لجنة المفاوضات التجارية:

وهي مكلفة بالمهام التالية:

أ- تصفية القيود غير الجمركية على السلع العربية المتبادلة ما بين الدول العربية

ب- معاملة السلع الممنوع استيرادها في الدول العربية.

ج- معاملة السلع المنتجة في المناطق الحرة في الدول العربية.

د- متابعة تطبيق قواعد المنشأ العربية في الدول العربية.

هـ- وضع قوائم السلع والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي دولة عضو لأسباب دينية أو صحية أو أمنية او بيئية ، لقواعد الحجر الزراعي والبيطري.

تضع اللجنة برنامج عمل لها لانجاز مهامها خلال فترة تطبيق البرنامج التنفيذي.

3-2-10-4 لجنة قواعد المنشا :

وهي مكلفة بالمهام التالية:

أ- وضع قواعد عامة للمنشأ.

ب- وضع قواعد منشأ خاصة بالسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

ج- تفسير قواعد المنشأ والنظر في أي خلاف ينشأ نتيجة تطبيق قواعد المنشأ العربية.

د- ترفع توصياتها الى لجنة التنفيذ والمتابعة تمهيداً لعرضها على المجلس الإقتصادي والاجتماعي للنظر فيها واتخاذ ما يراه مناسباً.

3-2-10-5 الامانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

وفقاً لقرار المجلس الإقتصادي والاجتماعي الخاص بإقرار البرنامج التنفيذي، خاصة الفقرة المتعلقة بآلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات تكون مهام الامانة الفنية على النحو التالي:

أ- إعداد مشاريع جداول الاعمال للجان المنبثقة عن البرنامج.

ب- إعداد تقرير سنوي عن سير التجارة بين الدول العربية الاعضاء في البرنامج يبين فيه أثر تطبيق البرنامج على التجارة العربية من حيث اتجاهاتها ومعدلات نموها، وتقديم المقترحات والحلول واستقراء التطورات في التجارة العربية والدولية. ويعد التقرير بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية من القطاع الخاص.

ج- التعاون مع المنظمات العربية والمؤسسات المالية العربية وفق طبيعة عمل كل منها .

3-2-11 دور المنظمات الإنمائية والمؤسسات المالية العربية :

3-2-11-1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

أ- تقديم تقرير سنوي عن سير التجارة العربية في السلع الزراعية العربية، ويشكل جزء من التقرير السنوي للأمانة الفنية عن سير التجارة العربية.

ب- المشاركة في إعداد مشروع جدول أعمال لجنة المتابعة والتنفيذ في اجتماعها في نهاية شهر اكتوبر لوضع جداول الرزنامة الزراعية العربية.

ج- المشاركة في أعمال اجتماعات لجنة قواعد المنشأ العربية، عندما يتعلق الأمر بقواعد منشأ السلع الزراعية.

د- المشاركة في إعداد التقرير السنوي للسياسات التجارية، خاصة ما يتعلق بالسياسات التجارية حول السلع الزراعية.

هـ- المشاركة في أعمال لجنة المفاوضات خاصة ما يتعلق بالقيود غير الجمركية على السلع الزراعية وقوائم السلع الممنوع استيرادها لاسباب الحجر الزراعي والبيطري.

و- تزويد الأمانة الفنية بكافة الاحصاءات والبيانات والمعلومات عن السلع الزراعية.

3-2-11-2 المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:

أ- المشاركة في إعداد التقرير السنوي عن سير التجارة العربية، خاصة ما يتعلق بتجارة السلع الصناعية.

ب- وضع المواصفات والمقاييس للسلع العربية وتقديم تقرير دوري عن ذلك الى لجنة المتابعة والتنفيذ.

ج- المشاركة في أعمال لجنة المفاوضات التجارية، خاصة ما يتعلق بتطبيق القيود غير الجمركية على السلع الصناعية.

د- المشاركة في أعمال لجنة قواعد المنشأ، خاصة ما يتعلق بقواعد المنشأ للسلع الصناعية.

هـ- المشاركة في إعداد تقرير السياسات التجارية، خاصة ما يتعلق بالسلع الصناعية.

و- المشاركة في اعداد التقرير الدوري عن المعاملة الوطنية للسلع العربية المتبادلة.

ز- تزويد الأمانة الفنية بكافة المعلومات والاحصاءات عن انتاج واستيراد وتصدير السلع الصناعية.

3-2-11-2 صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية :

أ- إعداد الدراسة الخاصة بمعاملة منتجات المناطق الحرة في الدول العربية.

ب- المشاركة في إعداد التقرير السنوي عن سير التجارة العربية.

ج- المشاركة في إعداد التقرير الدوري عن السياسات التجارية في الدول العربية.

د- المشاركة في اعمال لجنة المتابعة والتنفيذ عندما يتعلق الأمر بالسياسات التجارية ، المعاملة الوطنية، بحث التقرير السنوي عن سير التجارة العربية.

هـ- المشاركة في أعمال لجنة المفاوضات التجارية.

و- تقديم الدعم الفني والمادي للأمانة الفنية في مجال تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية.

ز- تزويد الأمانة الفنية بالبيانات والمعلومات والاحصاءات عن التجارة العربية بكافة جوانبها.

3-2-11-3 الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية :

أ- المشاركة في إعداد التقرير السنوي عن سير التجارة العربية.

ب- المشاركة في أعمال لجنة المتابعة والتنفيذ، خاصة عندما يتعلق الأمر ببحث الاجراءات التنفيذية والسياسات التجارية العربية، وتطبيق معاملة السلع الوطنية، ووضع الرزنامة الزراعية.

ج- المشاركة في أعمال لجنة المفاوضات التجارية، خاصة عندما يتعلق الأمر ببحث تصفية القيود غير الجمركية.

د- معاونة الأمانة الفنية في إعداد تقاريرها عن إجراءات التنفيذ ومدى تطبيق البرنامج التنفيذي.

هـ- تزويد الأمانة الفنية بالبيانات والاحصاءات والمعلومات عن التجارة العربية والمصدرين والمستوردين والمنتجين وتطور الأسعار العربية والدولية للسلع العربية المتبادلة، وأية بيانات أخرى قد يتطلبها عمل الأمانة الفنية.

4- تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية باستخدام شبكات الاتصال العربية والدولية وتكوين قواعد للمعلومات تشمل:

- البيانات الاقتصادية والاحصائية عن الدول العربية.
- النظم والسياسات التجارية.
- البيانات الجمركية، هياكل التعرفة الجمركية والرسوم الجمركية.
- الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية.

- قواعد المنشأ العربية المطبقة في الدول العربية.
- بيانات الانتاج والاستيراد والتصدير للسلع العربية.
- بيانات الاسواق الدولية.
- بيانات عن المنظمات التجارية الدولية (منظمة التجارة العالمية – منظمة الجمارك العالمية، الانكتاد.....الخ).
- بيانات التخفيض الجمركي المطبقة في الدول العربية الاعضاء.
- أية بيانات أخرى ضرورية لعمل اللجان الفنية والأمانة الفنية.

3-3 الأداء الراهن لتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

3-3-1 الدول المنضمة إلى البرنامج التنفيذي :

بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في بداية عام 1999، أي في العام الثاني لهذا البرنامج، أربع عشرة دولة تشمل كل من المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الأمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والجمهورية التونسية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، والجماهيرية الليبية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية. وبذلك فإن خمس دول فقط من الدول أعضاء اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والذي بلغ عددها حتى هذا العام (19) دولة، مازالت غير منضمة الى عضوية البرنامج التنفيذي، وهي السودان ، الصومال، فلسطين، موريتانيا واليمن، حيث لم تتخذ الاجراءات اللازمة نحو تطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية.

3-3-2 مستوى الإلتزام بتطبيق أحكام البرنامج التنفيذي :

وتشتمل الاجراءات اللازمة للتطبيق كما تضمنها البرنامج التنفيذي على مايلي:

أ- اتخاذ قرارات من قبل الجهات الرسمية بشأن الإنضمام الى عضوية البرنامج التنفيذي للاتفاقية.

ب- إبلاغ المنافذ الجمركية

د- تطبيق قواعد المنشأ العامة للسلع العربية.

هـ- وضع الرزنامة الزراعية.

ويلخص الجدول رقم (3-1) مواقف الدول العربية أعضاء إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السنة الثانية من البرنامج التنفيذي، (1999)، باعتبار أن البرنامج قد دخل حيز التطبيق في بداية عام 1998. ومن هذا الجدول يمكن استخلاص المواقف التالية بشأن مختلف الإجراءات المشار اليها.

أ- ان الدول أعضاء اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية التي اتخذت قرارات من قبل الجهات الرسمية للإنضمام الى البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قد بلغ عددها (15) دولة، وتشمل كل من الأردن والأمارات والبحرين وتونس والسعودية والسودان وسوريا والعراق وسلطنة عمان وقطر والكويت ولبنان والجماهيرية الليبية ومصر والمغرب .

ب- أن الدول التي تعتبر اعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، وهي التي أنهت اجراءات إبلاغ منافذها الجمركية لتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، وبدأت في الخفض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الجمركية بنسبة 10٪ اعتباراً من بداية عام 1998، يبلغ عددها (14) دولة، وهي نفس الدول المذكورة بعاليه باستثناء السودان.

ويوضح الجدول رقم (3-1) إختلاف تواريخ إبلاغ المنافذ الجمركية في هذه الدول، والتي استمرت لمدة عام تقريباً. ويعكس هذا الاختلاف مدى الالتزام في تطبيق هذا البند الرئيسي في البرنامج التنفيذي، اذ تراوح بين البدء في التنفيذ من الشهر الأول في السنة الأولى للبرنامج كما هو الحال بالنسبة للكويت (أول يناير/كانون 1999)، والمغرب في الثالث عشر من يناير 1998، وفي أول الشهر الأخير من هذا العام (1998)، 12 ديسمبر /كانون أول، كما حدث بالنسبة لكل من لبنان والجماهيرية.

وعلى أية حال، فإن تواريخ ابلاغ المنافذ الجمركية لتطبيق الخفض التدريجي بالنسبة المقررة للعام الأول (10٪) كانت متقاربة بالنسبة لعدد كبير من الدول،

جدول رقم (3-1)

مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في السنة الثانية 1999

الدولة	إبلاغ المنافذ الجمركية	ايداع هياكل التعرفة الجمركية	تطبيق قواعد المنشأ العامة	البرنامة الزراعية	الاستثناءات	إتخاذ قرار من قبل الجهات الرسمية
الأردن	مارس 1998/9	*	*	*	*	*
الامارات	مارس 1998/14	*	*	لايوجد	لايوجد	*
البحرين	فبراير 1998/10	*	*	لايوجد	لايوجد	*
تونس	فبراير 1998/6	*	*	*	*	*
الجزائر						
جيبوتي						
السعودية	مارس 1998/2	*	*	*	لايوجد	*
السودان		(*)		(*)		*
سوريا	سبتمبر 1998/1	*	*	*	*	*
الصومال						
العراق	مارس 1998/4	*	*	*	*	*
سلطنة عمان	ماريو 1998/9	*	*	*	لايوجد	*
فلسطين				(*)		
قطر	يوليو 1998/1	*	*	لايوجد	لايوجد	*
جزر القمر						
الكويت	يناير 1998/1	*	*	*	لايوجد	*
لبنان	ديسمبر 1998/1	*	*	*	*	*
ليبيا	ديسمبر 1998/1	*	*	*		* +
مصر	فبراير 1998/11	*	*	*	*	*
المغرب	يناير 1998/13	*	*	*	*	*
موريتانيا						
اليمن				(*)		

ملاحظات1- الدول المظللة غير أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية لعدم انضمامها بعد الى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

2- ( ) تعنى أن الدولة لم تنفذ بعد التخفيض المتدرج بنسبة 10٪ من الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة.

3- * تعني أن الدولة قامت بإتخاذ الإجراء

4- + قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 20 لسنة 1998 بالموافقة على أعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتركزت خلال الربع الأول من هذا العام، حيث تم ذلك في تسع من الدول الأعضاء حالياً في المنطقة كما هو موضح بالجدول المذكور.

ج- أودعت كافة الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هياكل تعرفتها الجمركية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، باعتبارها الأمانة الفنية لهذه المنطقة. وباستثناء كل من الجمهورية العربية السورية والعراق، فقد التزمت الدول العربية الأعضاء بما نص عليه البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بأن تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج، والتي سيطبق عليها الخفض التدريجي للتعريفات الجمركية.

وبالاضافة الى الدول الأعضاء، فقد أودعت جمهورية السودان هياكل التعرفة الجمركية الخاصة بها لدى الأمانة، على الرغم من أنها مازالت تعتبر دولة من غير الاعضاء، حيث لم يتم ابلاغ المنافذ الجمركية لتطبيق التخفيض المتدرج للرسوم الجمركية والضرائب المماثلة بالنسبة المقررة للسنة الأولى، رغم دخول البرنامج في السنة الثانية.

د- تطبق جميع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى القواعد العامة للمنشأ، كما ورد ذلك في الصور المبلغة للمنافذ الجمركية التي أودعت في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وتجدر الاشارة الى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد وافق على القواعد العامة للمنشأ لاغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التجارة بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة عربية كبرى، وذلك في دورة إنعقاده (60) في سبتمبر/أيلول/ 1997، أي بعد اعلان هذه المنطقة في فبراير/شباط 1997.

ولقد وافت (10) دول من الدول الأعضاء الأربعة عشرة الأمانة العامة للجامعة بإعتبارها الأمانة الفنية للمنطقة بصور الاختام والتوقيعات المستخدمة للتصديق على شهادات المنشأ العربية، وهي الأردن والأمارات والبحرين وتونس والسعودية وسوريا والعراق وسلطنة عمان ومصر والمغرب.

هـ- أعدت (12) دولة عربية رزنامتها الزراعية، من بينها دولة واحدة مازالت غير عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى الآن، وهي السودان. وبذلك يصل عدد الدول الأعضاء التي تشكل الرزنامة الزراعية العربية لعام 1999 (11) دولة تشمل كل من الأردن وتونس والسعودية وسوريا والعراق وسلطنة عمان والكويت والجماهيرية الليبية ولبنان ومصر والمغرب. أما الدول الأعضاء التي لم تتقدم برزنامة زراعية، فتشمل كل من الإمارات والبحرين وقطر.

وعلى أية حال، فان إعداد الرزنامة الزراعية ليس من بين الاجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث أن الرزنامة ليست قاعدة أو شرط ضروري، بل هي في واقع الأمر استثناء من الالتزام بأحكام هذا البرنامج لوقف التخفيض التدريجي المنصوص عليه في البرنامج خلال مواسم محددة داخل العام. وسوف يتم عرض موضوع الرزنامة الزراعية ببعض التفصيل في جزء لاحق .

و- تقدم نصف الدول الأعضاء بطلبات استثناء من أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتشمل قائمة الدول الأعضاء التي تقدمت بطلبات استثناء كل من الأردن وتونس وسوريا والعراق ولبنان ومصر والمغرب، وبالتالي فان قائمة الدول التي لم تتقدم بطلبات استثناء حتى الآن تضم كل من الأمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت والجماهيرية .

والحقيقة أن موضوع الاستثناءات يحتل اهمية كبيرة في المفاوضات بين الدول الأعضاء، وهو مثار جدل محتدم الآن، باعتبار أن المفروض وفقاً لنص وروح البرنامج التنفيذي أن تكون القاعدة هي التحرير والالتزام باحكام البرنامج، وليس الاستثناء .

3-3-3 الموضوعات ذات الصلة بتطبيق البرنامج التنفيذي ولم يتم تنفيذها :

في بداية تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى برزت عدة موضاعات يحتاج تنفيذها بعض الوقت، بعضها انبثق عند تطبيق تلك الاحكام،

والبعض الآخر متضمناً فيها، وذلك نظراً لأن التنفيذ يحتاج إلى آلية محددة يتفق عليها، أو أن العمل بها قد يحتاج بعض الوقت للتفاوض بشأنها، أو أن إحكام وضبط التطبيق يتطلب مستوى من الشفافية في التعامل لتحقيق أهداف تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف. ولعل من أبرز هذه الموضوعات إعداد قواعد المنشأ التفصيلية، وتحديد الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي يتم ازالتها تدريجياً شأنها شأن الرسوم الجمركية، والقيود غير الجمركية الادارية والكمية والنقديه ، ومعاملة منتجات المناطق الحرة، وتسوية المنازعات.

3-3-3-1 قواعد المنشأ التفصيلية للسلع والمنتجات:

إدراكاً من الدول العربية بأن غياب قواعد منشأ للسلع العربية كان أحد أهم عوامل عدم الإلتزام بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، فقد حدد البرنامج التنفيذي في البند رابعاً الخاص بقواعد المنشأ أن يتم العمل بقواعد المنشأ التي أقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي في دورته السابعة والخمسين لحين إقرار ما تتوصل اليه لجنة قواعد المنشأ المكلفة بوضع القواعد التي يشترط توافرها في السلع التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج.

ولقد قدمت الأمانة العامة للجامعة مقترحات لاخذها في الاعتبار عند إعداد قواعد المنشأ التفصيلية لتلك السلع اشتملت على الآتي:

أ- وضع أولوية القطاعات والسلع وفق هيكل الانتاج لكل بلد عربي على حده.

ب- أن تكون قواعد المنشأ تفضيلية أي أن تحقق ميزة تفضيلية للدول العربية الاعضاء على الدول الأخرى حيث أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتطلب ذلك.

ج- أن تهدف قواعد المنشأ الى تحقيق التكامل الانتاجي أفقياً ورأسياً ما بين الدول العربية الأعضاء.

د- ان تكون هذه القواعد أساساً ملائماً لوضع قواعد منشأ وطنية للدول الأعضاء لخفض التكاليف على الدول العربية أو ان يتفق على ان تكون قواعد المنشأ العربية موحدة.

هـ- أن تراعى قواعد المنشأ مستوى التطور الاقتصادي للدول العربية الاعضاء.

و- الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة في هذا المجال مثل خبرة منظمة الجمارك العالمية، اتفاقيات الشراكة الاوربية مع الدول العربية المتوسطية ودول النافتا .

وفيما يتعلق بقواعد المنشأ التفصيلية للسلع والمنتجات الزراعية، فقد كلفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعدادها. وبناء عليه قامت المنظمة بإعداد الإطار والمنهجية لإعداد قواعد المنشأ المطلوبة، والتي اشتملت على مايلي :

أ- تقسيم السلع والمنتجات الزراعية الأكثر أهمية في التبادل التجاري العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى مجموعات، وبحيث تشمل السلع والمنتجات النباتية، والسلع والمنتجات الحيوانية، والأسماك، والمدخلات وعناصر الإنتاج زراعية المنشأ، والمدخلات وعناصر الإنتاج الزراعية صناعية المنشأ .

ب- تنميط تصنيف السلع والمنتجات الزراعية داخل كل مجموعة وفقاً للنظام المنسق باللغة العربية الذي أعدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتسهيل تطبيق النظام المنسق عليها.

ج- تحديد الأولويات لكل دولة عربية على حدة، على مستوى المجموعات، وعلى مستوى السلع داخل كل مجموعة وفق الأهمية النسبية للتركيب الهيكلي النوعي لكل من المحاصيل والسلع والمنتجات الزراعية المختلفة، وذلك بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بكل دولة.

د- في ضوء الأولويات التي يتم تحديدها في كل دولة، يطلب من الأجهزة الفنية المتخصصة ماهو متاح من قواعد منشأ تفصيلية للسلع والمنتجات الزراعية المتداول مع الدول العربية - إن وجدت - سواء في اطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول عربية أو غير عربية.

هـ- تشكيل فرق عمل متخصصة على مستوى سلعي لاعداد قواعد المنشأ التفصيلية، مع الاستعانة بالخبرات العربية الوطنية من الدول ذات الخبرة في هذا المجال، وبقواعد المنشأ التي تم إعدادها في بعض التكتلات الإقتصادية الأخرى، سواء العربية أو غير العربية، وبالتنسيق مع الإدارة العامة للشون الإقتصادية بجامعة الدول العربية.

و- إعداد خطة عمل وبرنامج زمني تفصيلي لاعداد قواعد المنشأ التفصيلية للمجموعات التي تمثل القطاعات الفرعية داخل قطاع الزراعة ، وإعطاء أولوية لمجموعات السلع والمنتجات الزراعية الأكثر تداولاً بين الدول العربية وذات الامكانات المستقبلية للتبادل، وبما يساعد علي تحقيق قدر أكبر من التكامل الزراعي بين هذه الدول، ومتابعة التطور في حركة التبادل في تلك السلع في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ز- إعداد تقارير دورية حول قواعد المنشأ التفصيلية التي يتم إعدادها وفق البرنامج الزمني المقترح. واحداث آلية مناسبة لمراجعة هذه القواعد من قبل المختصين بالدول العربية قبل عرضها على لجنة قواعد المنشأ ولجنة المفاوضات ولجنة التنفيذ والمتابعة للدراسة والاعتماد من المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

على أن تراعي المنظمة الاعتبارات التي حددتها الأمانة العامة بشأن إعداد قواعد المنشأ التفصيلية السابق الإشارة إليها. وتقوم المنظمة حالياً بالتنسيق مع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لانجاز هذه المهمة، ومن ثم عرضها على لجنة قواعد المنشأ تمهيداً لتقديمها الى المجلس الإقتصادي والإجتماعي لاعتمادها للعمل بها في البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة.

3-3-3-2 الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية :

تتضمن الفقرة (1) من البند ثانياً من البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الخاص بتحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف تخفيض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. ولقد كلف المجلس الإقتصادي والإجتماعي صندوق النقد العربي لإعداد دراسة حول الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وعرضت الدراسة التي أعدها الصندوق على المجلس في دورته الثانية والستين في سبتمبر / أيلول 1998، وأبدت بعض الدول العربية ملاحظاتها حولها، ومن ثم طلب إستكمال الدراسة لتغطية كافة الدول العربية الأعضاء مع الأخذ في الاعتبار ملاحظات الدول، وأية ملاحظات أخرى ترد إلى صندوق النقد العربي، أو الأمانة حول الدراسة .

قام الصندوق بإنجاز الدراسة المعدلة، والتي أشار فيها الى أن الجداول الوطنية للتعرفة الجمركية المودعة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والخاضعة للتخفيضات

الجمركية المنصوص عليها في البرنامج التنفيذي، لا تضمن كافة أشكال هذه الرسوم التي يفرضها العديد من الدول الأطراف في البرنامج التنفيذي. ويعزى ذلك الى عدد من الأسباب منها أن هذه الرسوم تقع ضمن مجموعة الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تستوفى على معاملات الاستيراد والتصدير، إما مقابل خدمات محددة، أو لأغراض حماية الانتاج الوطنية، أو لتوليد ايرادات اضافية لخزانة الدولة.

وفي ضوء ذلك، فان إخضاع هذه الرسوم والضرائب للتخفيضات الجمركية أو ازالتها وفق احكام البرنامج التنفيذي يتطلب تحديدها بموجب الأسس والمعايير الدولية المتعارف عليها، ومن ثم حصرها تمهيداً لاخضاعها للتخفيضات الجمركية أو إزالتها وفقاً لأحكام البرنامج التنفيذي. ومن شأن ذلك الاجراء أن يضفي قدراً أكبر من الوضوح والشفافية في هيكل الرسوم والضرائب الجمركية، بما في ذلك الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، مما يسهل تطبيق اجراءات التخفيضات الجمركية، ويعزز الجهود المبذولة لانجاح اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأوضح التقرير الذي أعده صندوق النقد العربي أن تجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالرسوم والضرائب الأخرى على الإستيراد، ومنها الرسوم والضرائب ذات الأثر المباشر التي تفرضها الدول الأطراف على السلع العربية المستوردة ، وإتاحتها للمستوردين والمصدرين في الدول العربية تمثل عاملاً مساعداً هاماً لهم في سعيهم لتقدير تكاليف التصدير والاستيراد بين الدول العربية بصورة أفضل، وبالتالي تشجعهم على توسيع تعاملهم في الأسواق العربية.

ولقد قدم صندوق النقد العربي في هذا التقرير مجموعة من التوصيات حول الأمور المطلوب العمل على تحقيقها لتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية في اطار البرنامج التنفيذي، والتي من بينها مايلي:

أ- الإفصاح عن الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بما فيها تلك التي تستوفى على المنتجات على أساس نوعي، والتعريف بأسس احتسابها والنسب أو المبالغ المقطوعة.

ب- التزام الدول الأطراف المستخدمة للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بتقديم جداول التعرفة الجمركية مبين فيها الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل

المطبقة لديها فعلاً منذ تاريخ بداية البرنامج التنفيذي.

ج- العمل على ربط رسوم خدمات الاستيراد بالتكلفة الفعلية ووقف العمل بالرسوم التصاعدية والرسوم كنسبة من القيمة المستوردة مقابل خدمات الاستيراد، الى جانب إزالة الرسوم المستوفاة والتي لا تقابلها خدمات ذات صلة مباشرة بمعاملات الاستيراد من الدول العربية.

د- التوصل إلى الغاء الرسوم القنصلية والطوابع على شهادات المنشأ العائدة للبضائع العربية المستوردة من الدول العربية الأطراف في البرنامج، وذلك أسوة بما جاء في الاتفاق الجمركي اللبناني السوري، مع إمكانية تطبيق الدول الأطراف مبدأ المعاملة بالمثل في هذا الشأن.

هـ- السعى إلى دمج الرسوم والضرائب على الاستيراد والمكملة للتعرفة الجمركية، (سواء لدعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية أو لمواجهة نقص في إيرادات الخزينة، وغيرها من الحالات)، وذلك في جدول التعرفة الجمركية لغرض إخضاعها لإجراءات التخفيضات الجمركية وفقاً للبرنامج التنفيذي.

و- الإتفاق على توحيد الوعاء الضريبي للضرائب المحلية المطبقة على السلع العربية المستوردة، وذلك للتوصل إلى منح تلك السلع معاملة وطنية. ويمكن التوصية في هذا الشأن باحتساب الوعاء الضريبي لضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات على أساس القيمة المستوردة (سيف)، بدون إضافة التعرفة الجمركية والرسوم والضرائب الجمركية الأخرى، وذلك أسوة بما نصت عليه إتفاقية التبادل التجاري الحر بين الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية، مع إمكانية تطبيق الدول الأطراف مبدأ المعاملة بالمثل في هذا الشأن.

وقد أحيلت الدراسة الى الدول العربية لابداء ملاحظاتها عليها في فبراير/شباط 1999، ليتم إعادة عرضها على لجنة التنفيذ والمتابعة. وأكدت هذه اللجنة على قيام الدول العربية بتطبيق التخفيض التدريجي بنسبة 10٪ سنوياً على الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وأن ترسل كل دولة قائمة بما لديها من هذه الرسوم وتطبق عليها التخفيض المتدرج بنسبة 10٪ إبتداء من 1998/1/1، وليكون التخفيض في السنة الحالية 1999 بنسبة 20٪، وبعد ذلك بنسبة 10٪ سنوياً لتستكمل ازالتها مع نهاية فترة منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى.

3-3-3-3 القيود الادارية والكمية والنقدية :

تضمن البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية موضوع القيود غير الجمركية، وعلى وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والرسوم التي تفرض على الاستيراد، حيث نص البند الثالث من هذا البرنامج، والخاص بالقيود الجمركية على الآتي:

"لاتخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي إلى قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الإقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1037 — د 43 بتاريخ 1987/9/3 متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف".

ومن خلال دراسة بلاغات التنفيذ للمنافذ الجمركية التي تلقتها الأمانة العامة من قبل الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، تبين ان هناك عدداً من الدول العربية قامت بفرض قيود غير جمركية مخالفة بذلك أحكام البرنامج التنفيذي .

وقد شملت هذه القيود ما يلي:

- إعتماد رزنامة زراعية محلية.
- إضافة منتجات السلع الزراعية إلى السلع الزراعية الواردة في الرزنامة.
- فرض استثناءات لم يتم إقرارها من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي.
- فرض رسوم وضرائب محلية وفقاً لتبريرات محلية.
- فرض رخص استيراد ومايماثلها.
- فرض قيود نقدية.
- الإستمرار بالعمل بالاتفاقات الثنائية دون تحديد، وتشمل بعض هذه الإتفاقات استثناءات وقوائم سلبية لا تتضمنها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- منع استيراد سلع غير واردة في قائمة السلع التي لاتسرى عليها أحكام البرنامج.
- تحتاج كل من الأمارات العربية المتحدة والعراق الى إصدار تعليمات تنفيذية الى المنافذ الجمركية بشكل سنوي أما باقي الدول العربية فهي مغطاة حتى 2007/1/1.

ولقد تمت مناقشة هذه القيود خلال إجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة الخامس في فبراير/شباط 1999، والتي أصدرت مجموعة من التوصيات، تم اعتمادها من المجلس الإقتصادي والإجتماعي في دورة إنعقاده العادية الثالثة والستين في نفس الفترة المذكورة، والتي إشتملت على:

أولاً : أن تصدر الدول التي لديها قيود غير جمركية قرارات من الوزارات المعنية لديها، تنص بشكل واضح على الغاء كافة هذه القيود تجاه الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وإعلان ذلك في وسائل الإعلام الرسمية، مع إبلاغ الأمانة العامة بصورة من هذه القرارات، وان تتضمن بشكل خاص :

أ- إلغاء رخص الاستيراد أو التصدير وما في حكمها على السلع العربية المستوردة أو المصدرة الى الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ب- إلغاء كافة الاستثناءات تجاه الدول العربية الأعضاء ماعدا تلك الإستثناءات التي يقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

ج- إلغاء كافة الرزنامات الزراعية التي لاتتماشى وأحكام البرنامج التنفيذي سواء تم أعتمادها من جانب واحد أو بموجب إتفاقات ثنائية، ويحل محلها الرزنامة الزراعية العربية التي أقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

د- إلغاء القيود النقدية على الاستيراد والتصدير بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتستثنى كل السلع العربية

المستوردة من الدول الأعضاء من أي قيود نقدية تخضع لها عمليات الإستيراد.

هـ- الإعلان بشكل واضح بأن ما جاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من امتيازات تشكل الحد الأدنى للتعامل ما بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبالتالي لايجوز أن تتضمن الاتفاقات الثنائية استثناءات أو قيود أو قوائم سلبية تحد من الإمتيازات التي توفرها منطقة التجارة الحرة العربية.

ثانياً : دعوة الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الى الإستمرار في إعداد تقرير المتابعة حول تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، وذلك من واقع الممارسة العمليه للتبادل التجاري بين الدول العربية، على أن يتم توسيعه ليشمل كافة الدول العربية الأعضاء، مع الإشارة الى المعوقات بالشفافية المطلوبة.

3-3-3-4 معاملة منتجات المناطق الحرة :

أثارت الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مسألة معاملة منتجات المناطق الحرة القائمة في بعض هذه الدول في إطار البرنامج التنفيذي للمنطقة، وما إذا كانت هذه المنتجات تدخل في نطاق السلع العربية التي يتم تبادلها بين الدول الأطراف في هذا البرنامج. ووفقاً لقرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي رقم (1317) في دورته العادية التاسعة والخمسين الخاص بإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تم تكليف الأمانة العامة للجامعة بترتيب إعداد دراسة وافية عن المناطق الحرة القائمة في الدول العربية، وعرضها على المجلس قبل نهاية عام 1998 لإتخاذ قرار بشأن معاملة منتجاتها في إطار البرنامج التنفيذي.

وقد كلفت الأمانة العامة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية القيام بهذه الدراسة، والذي قام بانجاز الدراسة وتقديمها إلى لجنة التنفيذ والمتابعة في إجتماعها الخامس في فبراير/شباط 1999، والتي أوصت بإحالتها الى الدول العربية لدراستها وابداء ملاحظاتها بشأنها تمهيداً لإعادة عرضها.

وأشارت الدراسة الى الاختلافات الجوهرية بين الدول العربية في فهم العناصر التي تشكل النقطة الأساسية في إعطاء منتج ما صفة منشأ محلي في مناطق التجارة الحرة، مما يبرر ضرورة التوصل الى آلية ناظمة لمعاملة هذه السلع، حيث أن هناك ثمة تخوف من دخول البضائع والسلع الأجنبية من إحدى المناطق الحرة إلى داخل الدولة، ومن ثم إلى داخل الدول العربية، وتعامل معاملة السلع الوطنية اذا ما استوفت الشروط المطلوبة في بعض البلدان لإعتبارها سلعة عربية، مما يزيد حدة المنافسة للمنتجات المحلية العربية التي لاتستفيد من القدر الكبير من التسهيلات والإعفاءات والحوافز التي تتمتع بها مناطق التجارة في الدول العربية.

واعتبرت الدراسة أن مناطق التجارة الحرة في البلاد العربية هي خارج الحدود الجمركية للدول العربية، كما أنها خارج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويجب بالتالي أن تعامل في حال دخولها الى الإستهلاك المحلي في بلد ما نفس المعاملة حين دخولها لأي بلد عربي آخر باستيفاء التعريفات الجمركية عليها بحسب المكون الأجنبي غير العربي الذي يدخل ضمن صنعها بحسب التعريفة الجمركية المعطاة إلى الخارج.

3-3-3-5 تسوية المنازعات:

تتضمن أحكام البرنامج التنفيذي في البند تاسعاً الخاص بآلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات، أن المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية هو الجهة المشرفة على فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي. كما تضمن البرنامج في البند تاسعاً تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج. وعلى الرغم من وجود الآلية، غير أن هناك عدم وضوح بالنسبة للاجراءات التي تستطيع لجنة تسوية المنازعات أن تتخذها في الاتفاقية المذكورة بحق الدول التي تخالف أحكامها، الأمر الذي يتطلب دراسة يسترشد بها بالخبرات والتجارب المطبقة في التكتلات الإقتصادية المماثلة، أو بما هو معمول به في منطقة التجارة العالمية.

ويرتبط بهذا الأمر الآلية التي يمكن اتباعها للتحقيق في الشكاوي التي تقدم من الدول الأطراف في المنطقة بالمخالفة. وفي هذا الصدد يقترح الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية أيجاد آلية ووسيلة للتعرف على المشاكل التي تقع ميدانياً

أمام تنفيذ أحكام البرنامج باعتماد وسائل عدة منها أن تقوم الغرف باسناد وظيفة الاستعلام وتحديد المطالب واستلام الشكاوي الى أحد الأجهزة العاملة بها، والاتصال المباشر بكل الاتحادات والمنظمات المهنية وجمعيات الصناعيين والمصدرين والناقلين الذين لديهم المام عن كثب بالخلافات التي يمكن أن تقوم. بالإضافة إلى الاطلاع على مجالس التحكيم، والدعوة إلى فتح نافذة في مجلات الغرف للتعرف على المشاكل التي تعترض القطاع الخاص العربي في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورفع المشاكل والمعوقات والشكاوى إلى الأمانة العامة للجامعة بإعتبارها الأمانة الفنية لهذه المنطقة، ومن ثم إلى المجلس الإقتصادي والإجتماعي باعتباره مشرفاً على تطبيق البرنامج.

3-4 الرزنامة الزراعية العربية :

3-4-1 أهداف ومبررات الرزنامة الزراعية :

بعد صدور القرار السياسي للإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، دخلت الدول العربية في مرحلة جادة من العمل العربي المشترك لصياغة البرنامج التنفيذي لتفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وصولاً إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وشكل المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجنة وزارية سداسية كلفت بدراسة هذا البرنامج التنفيذي ليتماشى مع أوضاع وإحتياجات الدول العربية جميعها، ويتماشى في نفس الوقت مع أحكام منظمة التجارة العالمية، ويحافظ على المصالح الإقتصادية للدول العربية. وكان من بين مهام هذه اللجنة معالجة القضايا التي كانت مثاراً للجدل بين الدول العربية خلال مرحلة الإعداد هذه. ولعل من أبرز هذه القضايا قضية مواسم الانتاج الزراعية، وهي ما تعرف بالرزنامة الزراعية، ذلك أن الدول الزراعية الرئيسية في المنطقة العربية كانت ترى أن تحرير المنتجات الزراعية يمكن أن يؤثر سلباً على قطاعاتها الزراعية والإستثمارات التي ضخت فيه نظراً للاختلاف بين الدول العربية في الجدارة الإنتاجية والميزة النسبية والتفاوت في درجة النمو في هذه القطاعات.

ولقد عالج البرنامج التنفيذي هذه القضية بأن أتاح للدول الأعضاء الاحتفاظ بالرسوم الجمركية المطبقة على استيراد السلع الزراعية خلال فترة الرزنامة الزراعية أي مواسم الإنتاج، وأن تطبق الإعفاءات خارج هذه الفترة الزمنية، على أن تنتهي كافة الرزنامات الزراعية بنهاية مدة إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وبذلك إتسم هذا البرنامج

بالمرونة ليستوعب الدول العربية التي تحفظت على الجانب الزراعي في البرامج، وهو بذلك حافظ على مصالح القطاع الزراعي لكل دولة حسب رغبتها، وأعطى فترة انتقالية مناسبة تمتد لعشر سنوات لتتكيف الدول العربية التي أكدت رغبتها في التكتل اقتصادياً من خلال هذه المنطقة، كخطوة أولى جادة، وذلك تدريجياً مع المنافسة على المستوى القومي العربي.

الحقيقة أن المفاوضات التي جرت أثناء الاتفاق على الرزنامة الزراعية العربية لم تكن سهلة وبسيطة، وعلى الرغم من اعتماد والأسس والقواعد التي يستند اليها في تحديد الرزنامة الزراعية للدول الأطراف في البرنامج، غير أن قضية السلع الزراعية وتصنيفها نباتية وحيوانية، أو خام ومصنعة ونصف مصنعة مازالت مثار جدل وخلاف بين الدول العربية، وبخاصة فيما يتعلق بموضوع الاستثناءات من أحكام البرنامج التنفيذي، وهل الرزنامة الزراعية استوعبت كل الإستثناءات الزراعية التي ترغب الدول الأطراف التمتع بها خلال المرحلة الانتقالية، أم أنها استوعبت فقط شقاً من هذه السلع، وهو السلع الزراعية النباتية الطازجة دون سواها من السلع الزراعية الأخرى، والتي يذهب البعض إلى عدم تصنيفها بين السلع والمنتجات الزراعية، كالمنتجات الحيوانية سواء الطازجة أو المجهزة أو المصنعة .

2-4-3 الأسس والمعايير لإعداد الرزنامة الزراعية العربية :

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالدور الرئيسي في تحديد الجوانب الفنية الواردة في الرزنامة حيث إضطلعت بمهمة المقرر للفريق الفني الزراعي الذي كلف من قبل لجنة التنفيذ والمتابعة لوضع هذه الأسس والمعايير. وتجدر الإشارة إلى أن جانباً من هذه الأسس والمعايير جاء نتيجة للتفاوض بين الدول الأطراف في البرنامج التنفيذي.

وتأخذ الأسس والمعايير التي يجب اتباعها في وضع الرزنامة الزراعية بعين الاعتبار ما يلي :

أ- أن الرزنامة الزراعية لاتعني بأي حال من الأحوال منع استيراد السلع الزراعية، وان الهدف من الرزنامة الزراعية إعطاء الفرصة للدول العربية للتكيف في إنتاجها الزراعي مع عملية التحرير المتدرج للسلع الزراعية العربية وتداولها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ب- أن تهدف المعايير إلى تقليص عدد السلع الزراعية المدرجة في الرزنامة الزراعية مع تقليص الفترات الزمنية لمواسم الإنتاج الزراعي التي سيطبق فيها الرسم الحمائي.

ووفقاً لذلك تم تحديد الأسس والمعايير لوضع الرزنامة الزراعية العربية على النحو التالي :

أ- أن تكون السلع الزراعية منتجة تحت ظروف طبيعية تقليدية، ولاتشمل هذه السلع تلك التي يتم إنتاجها خارج مواسم الإنتاج الطبيعية بتقانات الزراعة المحمية المختلفة، والتي يتم فيها التحكم في ظروف الإنتاج، ومن ثم تجعل الإنتاج ممكناً خلال العام كله. وتشمل هذه التقانات على سبيل المثال البيوت الزجاجية أو البلاستيكية، والأنفاق المغطاة بشرائح بلاستيكية، وغيرها من الأساليب. ويعزز هذا الأساس من التوجه بالزراعة العربية نحو التخصص والإستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول العربية.

ب- أن تقتصر السلع الزراعية المدرجة في جدول مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية العربية) على السلع الطازجة، وبذلك لا يدخل في نطاق هذه السلع تلك المصنعة أو المجهزة سواء بالحفظ أو التعليب أو التخليل بهدف تنظيم أو إطالة فترة العرض (موسم السلعة).

كما لايدخل في الرزنامة الزراعية السلع التي تخضع لعمليات تصنيعية تحويلية على صورتها الخام الأولية. وفي كل الأحوال، يجب تحديد البند الجمركي للسلعة، وفقاً للنظام المنسق HS عند مستوى 6 أرقام، وبحيث تتطابق مواصفات هذه السلعة عند تحديدها مع مواصفات البند الخاص بالسلعة.

ج- أن تمثل مواسم الإنتاج للسلع الزراعية المحددة بالرزنامة الزراعية العربية مواسم ذروة الإنتاج، ولا تمتد لتغطي طول فترة الحصاد أو الجني أو الجمع للمحصول.

ويمكن تعدد مواسم الذروة للسلعة الواحدة في حالة إنتاجها في مناطق مناخية مختلفة داخل البلد الواحد، على أن لا يتجاوز عدد السلع في الرزنامة الزراعية

للدولة عن 10 سلع، وأن لا يتجاوز مجموع فترات ذروة الإنتاج لقائمة كل دولة 45 شهراً، والحد الأقصى لمجموع فترات ذروة الإنتاج لأي سلعة 7 شهور في السنة.

د- أن لاتتضمن الرزنامة الزراعية العربية أصناف الخضر الورقية بأنواعها، بإعتبار أن غالبية هذه الخضر تنتج على فترات (مواسم) قصيرة متعاقبة على مدار العام.

هـ- لا تدخل الرزنامة الزراعية السلع التي ليس لها نظير ينتج في الدول العربية الاخرى.

ويوضح الجدول رقم (3-2) الرزنامة الزراعية المقدمة من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي اعتمدت في فبراير/شباط عام 1999 كرزنامة زراعية عربية خلال هذا العام، على أن تقوم لجنة التنفيذ والمتابعة بمراجعتها قبل نهايته واعتمادها للتطبيق في العام 2000. وتشتمل هذه الرزنامة حتى الآن على (30) منتجاً زراعياً، وهذا العدد هو محصلة المنتجات التي تقدمت بها (10) دول حتى تاريخ الإعتماد. وتجدر الإشارة الى أن كل من لبنان والسودان قد تقدما برزنامتهما للإعتماد بعد هذا التاريخ، مما سوف يؤدي الى زيادة عدد المنتجات المشمولة بالرزنامة الزراعية العربية لعام 1999.

ويلاحظ من هذه الرزنامة مايلي:

أ- أن تسع دول من بين الدول العشر المضمنة في الرزنامة الزراعية العربية حددت مواسم للبطاطس للإستثناء من التخفيض التدريجي وفقاً لأحكام البرنامج التنفيذي ، أي جميع الدول ماعدا العراق.

ويتراوح طول هذا الموسم بين 7 شهور أي الحد الأعلى لعدد شهور الاستثناء، وشهرين. وتغطي هذه المواسم مجتمعة أشهر السنة كاملة.

ب- أن سبع دول من بين دول الرزنامة الزراعية العربية حددت مواسم للحماية بالنسبة للطماطم، حيث أن كل من الأردن والجماهيرية والمغرب لم تضمن رزنامتها هذه السلعة. ولقد تراوحت مواسم الاستثناء بين الحد الأقصى

جدول رقم (3-2) : الرزنامة الزراعية المقدمة من قبل الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

م	السلعة والرسم الجمركي	رمز النظام المنسلسل	الأردن		تونس		السعودية		سوريا		العراق		عمان		الكويت		ليبيا		مصر		المغرب	
			من :	الى	من :	الى	من :	الى	من :	الى	من :	الى	من :	الى	من :	الى	من :	الى	من :	الى	من :	الى
1	بطاطا (بطاطس)	070190	5/31	11/1	11/30 9/1		6/30	12/1	10/31	4/1			4/31	2/1	11/30	10/1	7/31	6/1	3/31	12/1	10/31	5/1
					5/31 2/1								3/31	11/1	10/31	8/1	2/28	12/1	8/31	3/1		
2	طماطم (بندورة)	070100			4/30	10/1	8/31	5/1	6/30	3/1	12/1	6/1										
3	بصل	070310	10/31	5/1	10/31	6/1	11/31	5/1	6/30	4/1					10/31	9/1	9/30	7/1				
		071220							11/30	9/1					8/31	7/1	9/30	7/1				
4	ثوم	070320	9/30	5/1	10/31	5/1									9/30	7/1					11/30	5/1
5	باذنجان	070330					8/31	6/1														
6	ملفوف (كرنب)	070410											2/15	12/15	10/31	8/1						
	(قرنبيط																					
7	جزر	070610					5/31	2/1					3/31	1/1								
8	خيار	070700					8/31	5/1					3/31	11/1	3/31	2/1						
9	فاصوليا	070820	9/30	7/1																	9/30	6/1
10	خرشوف (قنارية)	070910			4/30	1/1																
11	الفلفل الحار	070960			4/30	1/1																
12	زيتون لخضر	070990																				
13	كوسا	070990					8/31	5/1							2/28	2/1						
															8/31	7/1						
14	باميا	070990					8/31	5/1														
15	الموز	080300	5/31	3/1									12/31	7/1								
			1/31	11/1																		
16	التمور	080410									1/1	8/1	5/31	11/1			11/30	8/1			1/31	7/1
17	الجوافة	080450																				
18	البرتقال	080510	3/31	12/1					3/31	10/1	4/1	10/1							5/31	11/1	5/31	1/1
19	اليوسفي	080520																	3/31	12/1		
20	كلمنتين	080520							1/31	9/1												
21	الليمون	080530	3/31	11/1					2/29	9/1			9/30	6/1								
22	العنب	080610	10/30	8/1	11/30	8/1	8/31	5/1			12/1	6/1					9/30	6/1	9/30	6/1	9/30	6/1
23	البطيخ	080711			6/30	4/1	8/31	5/1	8/31	5/1			6/30	4/1					8/31	5/1		
24	الشمام (بطيخ اصفر)	080719							7/31	6/1			7/31	5/1					8/31	5/1		
25	التفاح	080810	12/31	9/1					2/28	10/1									11/30	5/1	11/30	6/1
26	الكمثرى	0800820			7/30	6/1													9/15	7/15		
27	المشمش	080910			9/30	7/1													6/30	4/1	7/31	5/1
28	الدراق (الخوخ)	80930	9/30	8/1																		
29	البرقوق "	080940																			7/31	5/1
30	الرمان	081090									1/1	7/1										
	إجمالي عدد الشهور		45		45		45		45		29		41		20		19		45		45	

(7شهور)، وثلاثة شهور، وهي أيضاً تغطى كامل شهور السنة.

ويعطى هذا الوضع مؤشراً على أن عدداً كبيراً الدول العربية ينتج هاتين السلعتين، على الرغم من إختلاف الجدارة الإنتاجية والتفاوت الكبير في تكلفة الإنتاج التي أوضحته الدراسة التي أعدتها المنظمة في إطار مهامها لتحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والخاصة بدراسة وضع الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية للسلع والمنتجات الزراعية في ضوء المزايا النسبية. الأمر الذي يعكس وجود إمكانيات للتكامل الزراعي بين هذه الدول عند انتهاء الفترة الإنتقالية الممتدة لعشر سنوات، حيث تنتهي هذه الحماية المؤقتة للإنتاج المحلي اثناء ذروات الإنتاج وزيادة المعروض المحلي.

ج- هناك (6) دول ضمنت البصل رزنامتها الزراعية، ولاتتضمن بعض الدول المنتجة الرئيسية في المنطقة العربية، وبخاصة مصر والمغرب. وتمتد فترة المواسم المسجلة للاستثناء بين الحد الأقصى (7 شهور) وشهرين. ولاتغطى هذه الشهور جملة شهور السنة، حيث تمتد في مجملها لتسعة أشهر تشمل أبريل/نيسان وحتى نهاية نوفمبر/تشرين ثان، أي شهور الشتاء (ديسمبر - مارس) لا تشملها الرزنامة الزراعية العربية.

د- بالنسبة لبقية محاصيل الخضر، فيتراوح عدد الدول بين 5 دول (الثوم)، ودولة واحدة (البامية). وبطبيعة الحال، فان مواسم الذروة في الرزنامة الزراعية العربية لاتغطي شهور السنة كاملة.

ويعطى هذا الوضع بالنسبة لمحاصيل الخضر التي لا تمتد مواسم الاستثناء المضمنة في الرزنامة طوال العام مؤشراً على إمكانية قيام تبادل تجاري بين الدول العربية فيها، وبإعتبار أن مواسم الإستثناء (الحماية) مختلفة بعض الشيء.

هـ- بالنسبة لمحاصيل الفاكهة، فان الوضع يختلف عن الخضر نسبياً، حيث أن بعض الدول العربية لاتمتلك المقومات والقدرات الإنتاجية لجميع أنواع الفواكه. ولقد انعكس ذلك على مواسم الاستثناء المقدمة من الدول العربية، حيث يتراوح

عدد هذه الدول بين (5) دول كحد أقصى، ودولة واحدة. وتتركز حالات الاستثناء في العنب (6 دول)، والبطيخ (5 دول)، والبرتقال (5 دول)، والشمام (4 دول)، والتفاح (4 دول)، والتمور (4 دول).

ومن الملاحظ أن مواسم الاستثناء للفاكهه تتداخل بدرجة كبيرة، باعتبار أن مواسم الإنتاج متقاربة لهذه المحاصيل في المنطقة العربية، مما يقلل أو يحد من فرص تبادلها بين الدول المنتجة المضمنة في الرزنامة، خاصة اذا كان الإنتاج المحلي يفوق الإستهلاك، وتتحقق فوائض تصديرية مع توافر مقومات التصدير من نقل وتسهيلات تسويقية أخرى. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى غير المتضمنة في الرزنامة، فإن فرص وإمكانيات التجارة البينية في هذه المحاصيل قائمة بصورة واضحة.

وعلى أية حال، فإن التطور في مستوى التفاوض بين الدول العربية في إطار البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبالرغم من تشدد عدد من الدول أثناء هذا التفاوض، إنما يعكس حقيقية أن هناك توجه للإلتزام بما يتفق عليه، وجدية في احترام البرنامج التنفيذي، وحرص من الدول على أن لاتوافق على مالاتستطيع تنفيذه. وهي مؤشرات جيدة وتدعو للتفاؤل بأنه بإنتهاء الفترة الإنتقالية للبرنامج التنفيذي يمكن أن تتطور معدلات التبادل التجاري، حيث تنتهي الدول من تكييف أوضاعها الإنتاجية وفقاً لمبادىء التخصص والميزة النسبية، ويعاد هيكلة الإستثمارات في القطاعات الزراعية لتخدم هذه المبادىء. ذلك أن من القواعد الرئيسية المعمول بها حالياً في الرزنامة الزراعية أنها لاتشمل منتجات الزراعات المحمية. ولقد خضع هذا الأمر لمفاوضات جادة موضوعية إنتهت إلى إقرار هذا التوجه الذي يخدم الإنتاج وفقاً للمزايا النسبية والتخصص.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد أنيطت بمهام متابعة تطبيق الرزنامة الزراعية العربية، وهي تحاول بالتعاون مع الأجهزة المعنية في الدول الأطراف في البرنامج التنفيذي لإحكام وضبط التطبيق، بما يحقق أهدافها، ويحد من التجاوزات لصالح الزراعة العربية وحماية المقتصدات الزراعية العربية خلال الفترة الإنتقالية.

3-4-3 مسألة الإستثناءات للسلع والمنتجات الزراعية :

تعطى إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بموجب المادة (15)، والتي تعتبر الاطار القانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الحق للدول الأعضاء في طلب الاستثناء من أحكام البرنامج التنفيذي فيما يتعلق بالتخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل في حالة ثبوت الضرر من التطبيق.

ولقد استخدمت هذه المادة حتى الآن كمدخل مشروع لتقديم قوائم للإستثناء من أحكام البرنامج التنفيذي، وكانت هناك مغالاة في عدد السلع والمنتجات التي تشملها هذه القوائم من قبل بعض الدول أثناء المفاوضات بشأن الاستثناءات، وكأن القاعدة كما سبقت الإشارة هي الإستثناء وليس التحرير التدريجي. وفي محاولة للحد من ذلك التوجه والذي يتعارض مع روح ونصوص البرنامج التنفيذي واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، تم الإتفاق في شهر مايو/آيار 1998 على مجموعة القواعد والضوابط لطلب الإستثناء، وأعتمدت هذه المجموعة من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي في سبتمبر/أيلول 1998.

وتشتمل مجموعة القواعد والضوابط المعتمدة لطلب الاستثناء من أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على ما يلي:

أ- تقدم طلبات الإستثناء فقط من قبل الدول العربية التي بدأت التنفيذ الفعلى للبرنامج ، على أن يتضمن طلب الإستثناء المبررات والظروف الداعية له، وأن يرتكز طلب الإستثناء على العلاقة بين استيراد السلعة وحصول الضرر، أو يكون هناك تهديد بحصول الضرر.

ب- يشترط لطلب الإستثناء أن تكون السلعة منتجة محلياً في الدولة العربية صاحبة الطلب وأن يكون لها منتجات مماثلة ذات منشأ وطني في الدول الأعضاء.

ج- لاتشمل طلبات الإستثناء السلع الزراعية، إذ أن السلع الزراعية منحت الإستثناء في إطار الرزنامة الزراعية، والتي وضعت لها ضوابط خاصة بها.

د- يمنح الاستثناء للسلع لمدة زمنية واحدة غير قابلة للتجديد، وبحد أقصى أربع سنوات، وللجنة التنفيذ والمتابعة صلاحية تقليص هذه المدة، اذا اتضح إنتفاء

حاجة السلعة للإستثناء.

د- لاتتمتع السلعة الواحدة بأكثر من نوع واحد من الاستثناءات.

هـ- أن لاتزيد قيمة مجموع السلع المستثناة عن 15٪ من قيمة الصادرات للدولة المعنية مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحسب هذه النسبة على أساس المتوسط الحسابي للسنوات الخمس السابقة على تاريخ طلب الإستثناء.

و- أن لا يكون الإستثناء مانعاً لتطبيق البرنامج التنفيذي لباقي السلع.

ز- أن يتضمن طلب الإستثناء معلومات كافية عن السلع من حيث :

* حجم الإنتاج والإستهلاك والإستيراد والتصدير لكل سلعة.
* الأهمية الإقتصادية للسلعة من حيث تشغيل الأيدى العاملة والإستثمارات وأثرها على الميزان التجاري.
* الأهمية النسبية للسلع في التجارة الخارجية للدولة مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (لآخر خمس سنوات متاحة).

ح- تبنيد السلع الواردة في طلبات الإستثناء وفق النظام المنسق عند مستوى 6 أرقام على الأقل .

ط- تقدم الإستثناءات وفق الأولوية التي تراها كل دولة.

ي- على الدولة الحاصلة على الإستثناء تقديم تقرير سنوي يتضمن تحديثاً للمعلومات المقدمة بشأن السلع المستثناه للجنة المفاوضات التجارية ثم يرفع الى لجنة التنفيذ والمتابعة.

ك- في حالة إستثناء أي سلعة يتم تصديرها من دولة طرف إلى دولة طرف أخرى يكون من حق الدولة الأخرى الطلب من لجنة التنفيذ والمتابعة الحصول على إستثناء مماثل تجاه الدولة الأولى، إن كانت الدولة الأخيرة تنتج وتصدر نفس السلعة، وأن يكون هناك ضرر وقع على الدول مقدمة الطلب.

وعلى الرغم من أن الفقرة (3) من هذه القواعد والضوابط تنص صراحة على

أن لا تشمل طلبات الإستثناء السلع الزراعية للأسباب الموضحة فيها، فإن قوائم الإستثناء التي قدمت حتى الآن من عدد من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إشتملت على بعض السلع والمنتجات الحيوانية، إستناداً إلى أن السلع الزراعية لاتشتمل على السلع والمستند الى أحكام الفقرتين (1) ، النص الوارد في البرنامج التنفيذي للمنطقة، (2) من المادة السادسة من إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، قد جاء على النحو التالي : «السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام وغير المعدنية ....».

والحقيقة أن هذا الفهم كان مثار جدل بين هذه الدول والدول الأخرى أعضاء المنطقة من ناحية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والدول التي لديها هذا الفهم من ناحية أخرى، ذلك أنه وفقاً لهذا النص فان المنظمة لايدخل في نطاق عملها قطاع الإنتاج الحيواني والسمكي وغيرها من منتجات المملكة الحيوانية. وينسحب نفس الشيء على منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

والمدخل الآخر لهذه الدول التي تضمنت قوائم طلباتها للاستثناء سلع زراعية، أن الرزنامة الزراعية إقتصرت على السلع النباتية الطازجة، ومن ثم فإن هناك مجالاً لطلب الاستثناء لخلاف هذه السلع مثل السلع نصف المصنعة أو المصنعة أو القابلة للتخزين، حتى أن بعض هذه الدول قد ضم القمح والشيلم والقطن والسكر والحيوانات الحية من مختلف الأنواع والدواجن الحية والمذبوحة والحليب والعسل الطبيعي، إضافة لبعض السلع والمنتجات المحضرة والمصنعة مثل زيت بذرة القطن والعصائر بأنواعها والزيوت والدهون والشحوم والخضر والفواكه المحفوظة والجبن الطازج والمنتجات البحرية المحفوظة ومحضرات الزيتون وبعض الخضر ومعجون الطماطم.

ونظراً لأهمية حسم هذا الاختلاف، فقد كلفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لتصنيف السلع الزراعية والحيوانية في شكلها الخام والمصنع ونصف المصنع لغايات الاستثناء. وتجدر الاشارة في هذا الصدد أن الدول التي تقدمت بطلبات استثناء من احكام البرنامج التنفيذي لسلع ومنتجات زراعية خلاف تلك المقدمة منها في الرزنامة الزراعية يبلغ عددها (6) دول فقط،

ويتفاوت عدد السلع المقدمة في هذه الطلبات بدرجة كبيرة، خاصة اذا ما أخذ في الإعتبار البند الجمركي وفقاً للنظام المنسق المحدد للسلعة المطلوب استثنائها .

5-3 الآثار المتوقعة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية في المجال الزراعي :

نظراً لحداثة تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإنه يصعب تقديم تحليل كمى لقياس آثار قيام هذه المنطقة، خاصة وأن إجراءات التنفيذ لم تستكمل بعد، كما أن عدداً من الدول العربية لم يقم بعد باتخاذ الاجراءات والترتيبات الأساسية للانضمام، كما أوضحت الدراسة فيما سبق. وبناء عليه، فإن تحليل الآثار المتوقعة، وبخاصة في المجال الزراعي ، سيعتمد على المنهج الوصفي لاتجاهات ومجالات التأثير في ضوء أهداف ومضمون وأداء البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، وذلك بنهاية الفترة الإنتقالية، أو الأجل المحدد للإنتهاء من تنفيذ ما يتضمنه هذا البرنامج من إجراءات وترتيبات فيما يتعلق بتحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف في المنطقة، والموضوعات والقضايا المرتبطة بها.

وتشير الأدبيات إلى أن العامل الرئيسي الذي يحد من نمو وتنمية التجارة العربية البينية بالقياس لتجارتها الكلية مع العالم الخارجي، إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى ضعف وعدم تنوع هياكل الإنتاج وطاقاته، بالقدر الذي يسمح بتوفير أنواع وكميات المنتجات التي تحتاجها كل من الدول العربية. ومن ذلك يتضح أن تنمية التجارة العربية البينية عامة، والزراعية البينية بصورة خاصة تتطلب تعزيز القاعدة الإنتاجية العربية وتنويعها بما يفتح الفرص أمام نمو التبادل التجاري بين الدول العربية على نحو يزيد من أهميتها قياساً مع التجارة العربية الكلية مع العالم الخارجي. ولكن ذلك لايعنى أن التجارة العربية البينية لايمكن تنميتها إطلاقاً إلا اذا قامت هذه الاستراتيجية إذ أنه وبالرغم من التجانس الكبير في هياكل الإنتاج العربية، إلا أن الطاقات الإنتاجية الزراعية القائمة تملك امكانات واسعة وتوفر قدراً من الفوائض السلعية التي لم تستغل حتى الآن استغلالاً كاملاً في اطار التبادل الزراعي البيني.

ومن خلال هذا الطرح يتبين ان تنمية وتطوير التبادل التجاري الزراعي العربي تتطلب العمل من خلال مدخلين رئيسين :

أ- المدخل التبادلي: وهذا يقتضى الإستفادة القصوى من الفرص القائمة للتبادل التجاري في السلع الزراعية (الخام والمصنعة)، وذلك بازالة كل عوائق التجارة، وتوفير الخدمات اللازمة من نقل وتمويل وغيرها لتحريك تبادل فوائض السلع الزراعية بين الدول العربية.

ب- مدخل التنمية التكاملية: ويتطلب تعزيز القاعدة الإنتاجية العربية بما يخلق قدراً أكبر من التكامل في الإنتاج الزراعي الذي يقوى وينوع الطاقات الإنتاجية للدول العربية، على نحو يولد ترابطاً عضوياً إنتاجاً وتبادلاً بين هذه الدول.

ومن الملاحظ أن معظم المجهودات العربية السابقة لتنمية التبادل التجاري العربي قد انحصرت في المدخل الأول، وفي هذا الإطار المحدود لم تحقق إلاّ القليل، وذلك لأنها ركزت وبشكل كبير على آلية المدخل التبادلي وهو تحرير التجارة من القيود الجمركية، وأهملت الآليات الأخرى من البنيات الأساسية للتجارة الخارجية.

ويتطلب الإستفادة من الفرص القائمة للتبادل التجاري ليس فقط تحرير التجارة، بل كذلك وجود بنية تسويقية تصديرية ووسائل إعلامية وتعريفية، وتمويل كافي يساعد على تبادل السلع. ولذلك فإن تحقيق منطقة التجارة العربية الكبرى لآثار ايجابية إنما يتوقف على نجاحها أولاً في خلق التجارة وليس تحويل التجارة القائمة، وفي تهيئة وتوفير البيئة المشجعة على الاستثمار لتنمية وتطوير البنية التسويقية والمعلوماتية الزراعية العربية. وفي هذه الحالة، فإنها سوف تمكن من الاستغلال الأفضل للطاقات القائمة والتوجه نحو التخصص والإنتاج الكبير، وهذا بدوره يخدم تنويع القاعدة الإنتاجية في الدول العربية، وتوجيهها نحو التكاملية.

وهناك مؤشرات إيجابية على أن منطقة التجارة الحرة العربية ممكن أن تحقق نجاحات في تلك الإتجاهات، بحسبان أن هذه المنطقة تقوم في إطار إتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية، والتي تتضمن الربط بين المدخل التبادلي وبين التنمية المتكاملة . ومن ناحية أخرى فإن المشكلة الرئيسية لفشل الاتفاقيات العربية في خلق نمو ملحوظ في التجارة البينية لا تمكن في تركيز إجراءاتها وسياستها على تنمية التبادل التجاري دون تنمية الإنتاج بالدرجة الأولى، وإنما بسبب ضعف إقبال الدول عليها والإلتزام

بقراراتها. وفي ظل الأداء الحالي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من ناحية الالتزام العملي بتطبيق المبادىء الواردة في البرنامج التنفيذي، فإن هناك توجهات مبشرة لنجاح هذه المنطقة في تحقيق أهدافها، ومؤشرات أولية لفعاليتها وتطورها يعكسه مدى الإقبال على التطبيق، والإهتمام بالمصادقة على إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري من قبل عدد جديد من الدول العربية.

وعلى صعيد آخر، فإن منهجية التدرج والمرونة التي روعيت في إعداد البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد أعطى في واقع الأمر زخماً في التطبيق، وإسراع الدول في إعمال أحكام هذا البرنامج فيما يتعلق بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وإعداد الرزنامة الزراعية من قبل الدول ذات الإمكانيات الإنتاجية الزراعية في المقام الأول.

وفي المدى المنظور، وفي ظل هذه المؤشرات فيتوقع أن يتم التحرير الكامل للتجارة الزراعية العربية البينية في نهاية البرنامج التنفيذي، شاملاً ازالة كافة القيود غير الجمركية تحت أى مسمى، وبناء القدرات والمؤسسات في مجالات قواعد المنشأ التفصيلية العربية وتبادل المعلومات والبيانات والمواصفات والمقاييس، وفض وتسوية المنازعات. كما يتوقع أن تنتهى الدول من تكييف اوضاعها وتدعيم قواعدها الإنتاجية وفق معطيات ومقتضيات البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

كما يتوقع أيضاً أن تفرز الممارسة العملية للتحرير التدريجي القضايا التي تحتاج إلى حلول تفاوضية يتفق على التوجهات العربية والإقليمية بشأنها، ومن ثم تصاغ السياسات القطرية على أساسها. ووفق هذا التصور المرحلي والنهائي يمكن إستنتاج مجموعة من المجالات للآثار المتوقعة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المدى المتوسط والطويل، المحدد بنهاية الإطار الزمني المحدد للبرنامج التنفيذي والتي من أهمها:

أ- إنسياب حركة التبادل التجاري بين الدول العربية في السلع والمنتجات الزراعية بمعدلات تفوق نظيرتها الحالية، نتيجة الميزات التفضيلية التي تتمتع بها هذه السلع والمنتجات في الأسواق العربية، وزيادة قدرتها على المنافسة العربية مع

بديلتها من المصادر غير العربية، لما تمنحه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من إعفاءات .

ويتوقع أن يتحقق ذلك بدرجة أكبر في مجموعة السلع والمنتجات التي تمتلك الدول العربية المنتجة الرئيسية لها ميزات نسبية في إنتاجها وتسويقها، وكانت تحول القيود التي تفرض عليها، وبخاصة غير الجمركية من الاستفادة من تلك الميزات.

وبطبيعة الحال، فإن زيادة فرص وصول السلع والمنتجات الزراعية الأسواق العربية، وزيادة قدرتها على المنافسة سوف يؤدي إلى الحد من الواردات من المصادر غير العربية، ومن ثم تحسن الميزان التجاري الزراعي العربي مع العالم الخارجي.

ب- إن الإنتهاء من برنامج التحرير الكامل لكافة السلع المتبادلة، اضافة الى النجاح في معاملة السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية، فضلاً عن مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لاجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم، يتوقع أن يؤدي الى تعديل الهيكل النوعي للإنتاج الزراعي في الدول الأطراف في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتوزيع المكاني للإنتاج الزراعي العربي في اتجاه التخصص وفق الميزة النسبية التي تتمتع بها تلك الدول. ذلك انه من المتوقع خلال المرحلة الإنتقالية أن تقوم الدول العربية بتقويم أوضاع قواعدها الإنتاجية، وتعديل هيكل استثماراتها الزراعية وفق المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة، في إتجاه تعزيز صادراتها إلى الأسواق العربية في حدود طاقاتها الإستيعابية بعد إنتهاء هذه المرحلة الانتقالية، وبما يدعم التكامل الزراعي العربي.

ج- إن الإنتظام المتوقع في حركة التبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية على المستوى الثنائي والإقليمي، واستقرار الفرص والأنصبة السوقية للسلع

والمنتجات الزراعية في الأسواق العربية، يتوقع أن يشجع على تطوير البنية التسويقية المحلية والتصديرية بما يتواكب مع هذا الإنتظام والاستقرار.

وفي إطار برامج الإصلاح الإقتصادي الذي تطبقها غالبية الدول العربية، وتخلى الحكومات عن دورها في التسويق الداخلي والخارجي، وإضطلاع القطاع الخاص بالدور الرئيسي في هذا المجال، فانه يتوقع زيادة الاستثمارات في المشروعات العربية المشتركة الكبيرة لتحسين البنية التسويقية التصديرية والاستيرادية على حد سواء، وهي من المجالات التي عادة ما تلقى قبولاً من القطاع الخاص، خاصة اذا ما قدمت له التسهيلات والحوافز، والتي تضمنها السياسات الزراعية والتسويقية التي تنتهجها حالياً الدول العربية ذات القدرات والامكانيات الزراعية.

إن التوسع في إنشاء مثل هذه المشروعات سوف يساعد على خفض التكاليف التسويقية للمنتجات والسلع الزراعية نتيجة وفورات السعة التي تحققها المشروعات الكبيرة. وهذا الأمر يمكن أن يعزز من فرص وصول المنتجات والسلع الزراعية العربية إلى غالبية الأسواق العربية، إذ يحد من الآثار السلبية لارتفاع تكلفة النقل نتيجة للبعد المكاني بين أسواق المشرق والخليج العربي، والمغرب العربي. ويدعم هذه الإتجاه وجود خدمات وتسهيلات نقل وشحن وتفريغ ومناولة منتظمة وبسعات مناسبة بين الدول العربية.

د- إن فتح الأسواق العربية للسلع والمنتجات الزراعية العربية دون قيود، ووفق المزايا التفضيلية التي تمنحها منطقة التجارة الحرة العربية، سوف يساعد على الإهتمام بمواصفات ومقاييس الجودة، وبمعاملات ما بعد الحصاد للمحاصيل البستانية على وجه الخصوص حتى تتمكن منتجاتها من المنافسة والاحتفاظ بنصيبها السوقي، ذلك أن المنافسة السعرية نتيجة خفض التعريفة الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 100٪ قد لا تعتبر كافية لتعزيز حركة التبادل التجاري الزراعي العربي.

وبطبيعة الحال، فإن تطوير معاملات ما بعد الحصاد سوف يساعد في

زيادة المكاسب من التبادل التجاري، نتيجة خفض نسب الفقد والتلف والهدر المترتبة على القصور والتخلف في هذه المعاملات نتيجة ضعف البنية التسويقية اللازمة، والتي سبقت الإشارة الى أنه من المتوقع تطويرها وإعادة تأهيلها لتحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية.

هـ-مع التطور في الأداء الإنتاجي والتسويقي للقطاع الزراعي العربي في المجالات المشار اليها سابقاً، فإنه يتوقع أن يكون ذلك التطور بمثابة عامل محفز على تهيئة ظروف مواتية لإحداث درجة أعلى من التكامل الأفقي والرأسي بين قطاع الزراعة والقطاعات الإنتاجية والخدمية المرتبطة به، وبخاصة تصنيع المنتجات الزراعية الغذائية، وتصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي من ميكنة وأسمدة ومبيدات، وغيرها.

إن النجاح في تطبيق قواعد المنشأ، وإعتبار السلع موضع التبادل بين اطراف منطقة التجارة الحرة سلع عربية بتوافر النسبة المحددة للمنشأ الوطني للسلعة (40٪) وفق تلك القواعد، سوف يعزز التوجه نحو رفع نسبة استخدام المكونات العربية في الصناعات التي تعتمد على المواد الخام والنصف مصنعة الزراعية لإنتاج السلع ومنتجات صناعية زراعية تتمتع بالمزايا والتفضيلات التي تمنحها منطقة التجارة، وفق هذه القواعد.

و- مما لاشك فيه أن النجاح المتوقع في تحقيق وفورات سعة داخلية في مشروعات تدعيم وتطوير البنية التسويقية العربية لخدمة أهداف منطقة التجارة العربية سوف لايقتصر على تعزيز القدرة والفرص التجارية للمنتجات والسلع الزراعية العربية داخل الأسواق العربية فحسب، بل يتوقع أن تنعكس آثار مثل هذه المشروعات على رفع كفاءة التجارة الزراعية العربية مع العالم الخارجي، وتحسين فرص وصول الفوائض التصديرية الزراعية العربية التي تفوق الطاقات الاستيعابية للسوق العربية الى الأسواق الخارجية. ومن ناحية أخرى فإنه يتوقع أيضاً ان يفضى ذلك الى تجارة استيرادية عربية من المصادر الخارجية أكثر كفاءة وترشيداً من الجوانب الفنية والإقتصادية .

3-5-1 الآثار على الإنسياب السلعي ومعدلات التبادل التجاري الزراعي العربي :

أوردت بعض الدراسات القطرية مؤشرات إحصائية أولية أسفر عنها التنفيذ العملي لإتفاقية منطقة التجارة الحرة ، وذلك على النحو التالي :

*** حالة المملكة المغربية :**

تشير الإحصاءات الأولية المتاحة بالنسبة للفترة من يناير إلى سبتمبر من عام 1998 ، جدول رقم (3-3) إلى حدوث ارتفاع في الصادرات المغربية إلى الدول العربية بنسبة 5٪ بالمقارنة إلى صادرات نفس الفترة من عام 1997 . وأهم السلع التي ساعدت في هذا الإرتفاع وهى البذور (لا سيما بذور القمح الصلب والشعير) ، والزهور (خصوصاً الورود الحمراء) والمشمش إضافة إلى البطيخ ، والافوكادو ، ودقيق القمح الطري والحمضيات الطازجة ، والبقوليات خاصة الحمص والفاصوليا الجافة .

أما بالنسبة لواردات المغرب الزراعية من الدول العربية ، جدول (3-4) ، فقد إنخفضت بمعدل 47٪ ما بين يناير - سبتمبر 1997 ونفس الفترة من عام 1998 وهذا الإنخفاض يرجع لإنخفاض أسعار الإستيراد . ومن أهم السلع التي ساهمت في إنحفاض قيمة الواردات الحبوب ، لا سيما القمح الصلب ، والتمور ، والقطن الخام ، بينما إرتفعت قيمة واردات التوابل واللحوم الحمراء والبيضاء ، والعلف وجلود الحيوانات .

*** حالة جمهورية مصر العربية :**

يوضح الجدول رقم (3-5) إجمالي التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع الدول العربية في عام 1998 . ومنه يتضح أن إجمالي التجارة يبلغ نحو 4157.7 مليون جنيه تحتل السعودية المرتبة الأولى في التبادل التجاري مع مصر ، تليها ليبيا ثم الإمارات ثم بقية الدول العربية .

وقد إختل الميزان التجاري المصري مع بقية الدول العربية بعجز في الصادرات يقدر بحوالي 641.5 مليون جنيه في السلع البستانيه .

وتتمثل الحوافز في إعفاء صادرات المنتجات البستانية بشكل عام وسلع الرزنامة الزراعية بوجه خاص من الرسوم الجمركية ، وكذلك تخفيض رسوم الإنتاج لهذه المنتجات من 2٪ في 1997 إلى 1٪ ، كما عمدت الدولة منذ أواخر 1997 إلى تخفيض

جدول رقم (3-3)

الصادرات المغربية الزراعية من الدول العربية

الكمية : بالطن
القيمة : بالألف درهم

المواد	1997 (يناير – سبتمبر)		1998 (يناير – سبتمبر)	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة
إجمالي الصادرات	51446	98851	61788	440503
دقيق القمح الطري	30496	119210	32994	102019
الجبن	3701	61770	4121	91196
مستحضرات مواد غذائية	608	40271	780	74620
بقوليات	616	13916	10359	71993
الحوامض الطرية	2279	1604	2736	17553
فواكه أخرى (المشمش)	168	81	371	4299
بذور	8	1689	3339	16818
الزهور (الورود)	15		102	4940

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدراسة القطرية للمغرب ، المعدة في إطار الدراسة القومية لإمكانات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، الخرطوم ، 1999 .

جدول رقم (3-4)
الواردات المغربية الزراعية من الدول العربية

الكمية : بالطن
القيمة : بألف درهم

المواد	(يناير - سبتمبر) 1997		(يناير - سبتمبر) 1998	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة
إجمالي الواردات	68431	324847	69062	173884
مستحضرات الحبوب	302	11904	303	12779
التوابل	354	5578	742	9401
لحوم حمراء وبيضاء	32	935	142	4269
التمور	431	10647	133	3033
معلبات الخضر والفواكه	160	1486	74	409
الحبوب	21100	43315	0	0
علف	31242	49645	63508	73852
قطن خام	9615	164797	3105	51315
جلود الحيوانات	75	1937	337	6178

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدراسة القطرية للمغرب ، المعدة في إطار الدراسة القومية لإمكانات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، الخرطوم . 1999 .

جدول رقم (3-5)
التجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية عام 1998

مليون جنيه

البيان / الدول	إجمالي التجارة	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
الأردن	145.4	32.2	88.8	56.6
الامارات	263.7	(30.9)	116.4	147.3
البحرين	37.7	(22.3)	7.7	30.0
تونس	111.5	16.3	63.9	47.6
الجزائر	31.1	16.1	23.6	7.5
جيبوتي				
السعودية	1967.8	(1025.8)	471	1496.8
السودان	163.6	9.6	86.6	77
سوريا	180	55	117.5	62.5
الصومال	1.9	0.5	1.2	0.7
العراق	75.7	60.7	68.2	7.5
عمان	145.4	32.2	88.8	56.6
قطر	37	(1.2)	17.9	19.1
الكويت	88.9	40.1	64.5	24.4
فلسطين	54.8	38.4	46.6	8.2
لبنان	169.1	50.3	109.7	59.4
ليبيا	492	(18.8)	236.6	255.4
المغرب	62.1	15.1	38.6	23.5
موريتانيا	6.2	(6.2)	0.0	6.2
اليمن	123.8	97.2	110.5	13.3
الإجمالي	4157.7	(641.5)	1758.1	2399.6

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدراسة القطرية لمصر ، المعدة في إطار الدراسة الشاملة حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، الخرطوم ، 1999 .

ضريبة الوارد والإستهلاك لمستلزمات الإنتاج الزراعية والمنتجات الزراعية المستوردة من 20٪ لضريبة الوارد والإستهلاك مجتمعين إلى 2٪ لضريبة الوارد و 6٪ لضريبة الإستهلاك كضرائب منفصلة .

* **حالة دولة الكويت :**

يطبق بالنسبة للقطاع الزراعي في الكويت نظام الإعفاء الكامل من الجمارك والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع والمنتجات الزراعية والغذائية الواردة إلى الكويت . خاصة الفواكه والخضروات ، وبالنسبة لصادرات الكويت إلى الدول العربية فلا تصدر كميات تذكر من السلع والمنتجات الزراعية وطنية المنشأ .

2-5-3 الآثار على معدلات الإكتفاء الذاتي من أهم السلع الزراعية والغذائية:

من المتوقع أن ينعكس أداء منطقة التجارة الحره العربية على أوضاع التجاره الخارجية والموازين التجارية الغذائية للدول العربية وأيضاً على أوضاع الاكتفاء الذاتي . فإذا ما كان ذلك الأداء في الإتجاه الإيجابي المنشود فمن المنتظر أن تتحسن الموازين التجارية الغذائية ومعدلات الإكتفاء لكل دولة ولمجموعة الدول العربية معاً كمحصلة لكافة فعاليات الآثار التكاملية التجارية والإنتاجيه .

ونظراً لأن هذه الآثار لا يتوقع لها أن تنعكس على أوضاع الموازين التجارية ومعدلات الاكتفاء الذاتي في الأمد القصير وربما المتوسط ، فيمكن عرض الأوضاع الراهنة لهذه المؤشرات بإعتبارها الأساس للمقارنه كما يتوقع له أن يتحقق في فترات لالحقه .

يمكن تقسيم الدول العربية طبقاً لنسب الاكتفاء الذاتي في المجموعات السلعية الغذائية إلى ثلاث مجموعات ، الأولى ، تضم الدول التي تعتمد على الإستيراد Net importer ، والثانية تضم الدول المكتفية ذاتياً Self sufficient ، بينما تضم المجموعة الثالثة الدول التي تعتمد على التصدير Net exporter . هذا ويمكن أن يتم ذلك إما على مستوى الوضع العام للميزان الغذائي للدول بالإستعانة بالميزان التجاري الغذائي (الصادرات الغذائية مطروحاً منها الواردات الغذائية) ، وكذلك نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية ، أو على مستوى السلع والمجموعات السلعية الغذائية كل على حده بالنسبة للدول المختلفة .

ويوضح جدول رقم (3-6) أن الميزان التجاري الغذائي لكافة الدول العربية بإستثناء السودان وسوريا وموريتانيا قد حقق عجزاً تتراوح قيمته بين 33.85 مليون دولار في جيبوتي إلى 3960.63 مليون دولار في السعودية . وعلى ذلك فكل الدول العربية بإستثناء الدول الثلاث المذكورة تعتبر صافي مستوردة للغذاء ، بينما تعتبر سوريا هي الدولة الوحيدة التي تعتبر مكتفية ذاتياً بغض النظر عن هامش العجز الذي تحقق في عام 1998 ، حيث تصل نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية إلى 99.5٪ . أما الدول صافي مصدرة للغذاء فهي السودان بنسبة تغطية تقدر بنحو 152.5٪ ، وموريتانيا بنسبة تغطية قدرها 130.2٪ .

أما على المستوى السلعي ، فيوضح جدول رقم (3-7) نسبة الاكتفاء الذاتي في الدول العربية في عام 1997 ، ويستدل منه أنه على الرغم من أن معظم الدول تحقق عجزاً صافياً في الميزان التجاري الغذائى ، إلا أن هنالك كثيراً من الدول تحقق فوائض تصديرية في العديد من السلع خاصة الخضر والفاكهة والأسماك والبيض ، كما يتضح أيضاً ما يلي :

الأردن : مستوردة لكافة السلع الغذائية ما عدا الفاكهة والبيض ، حيث تحقق فيها الاكتفاء الذاتي كما تحقق فائضاً في إنتاج الخضر .

الأمارات : مستوردة لكافة السلع الغذائية عدا الأسماك التي تحقق فيها الإكتفاء الذاتي .

البحرين : مستوردة لكافة السلع الغذائية ، حيث يتضح أن نسبة الاكتفاء الذاتي فيها أقل من 100٪ فيما عدا الأسماك التي تحقق فائضاً تصديرياً .

تونس : مستوردة لمجموعة الحبوب والبقوليات والسكر والألبان ومنتجاتها، بينما تحقق الاكتفاء الذاتي في الخضر والفاكهة والبيض ، وتقترب من الاكتفاء الذاتي في البطاطس والزيوت واللحوم ، أما الأسماك فلديها فائض تصديري.

الجزائر : مستوردة لكافة السلع الغذائية ، عدا الخضر حيث تقترب من الاكتفاء الذاتي فيها .

جدول رقم (3-6)
الصادرات والواردات الغذائية والميزان التجاري
الغذائي في الدول العربية في عام 1997

مليون دولار

الدولة	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الميزان التجاري الغذائي	نسبة تغطية الصادرات للواردات ٪
الأردن	387.81	714.17	(326.60)	54.3
الامارات	668.46	22.96.06	(1927.60)	29.1
البحرين	81.67	454.26	(372.59)	18.0
تونس	681.55	874.47	(192.92)	77.9
الجزائر	32.87	395.52	(362.65)	8.3
جيبوتي	11.35	45.20	(33.85)	25.1
السعودية	561.86	4522.49	(3960.63)	12.4
السودان	361.98	237.94	124.04	152.1
سوريا	689.07	692.36	(3.29)	99.5
الصومال	19.92	65.19	(45.27)	30.6
العراق	N.A.	N.A.	N.A.	N.A.
عمان	156.63	45.46	(293.83)	34.8
قطر	16.71	275.16	(258.45)	6.1
الكويت	41.72	1061.99	(1020.27)	3.9
لبنان	64.0	573.0	(509.00)	11.2
ليبيا	30.11	1511.59	(1481.48)	2.0
مصر	327.43	3199.38	(2871.95)	10.2
المغرب	607.42	1012.73	(405.31)	60.0
موريتانيا	182.94	140.48	42.46	130.2
اليمن	45.65	497.64	(451.99)	9.2
الجملة	4969.12	19020.11	(14050.99)	26.1

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، المجلد رقم (18) ، الخرطوم ، 1998 .

NA : Not available (غير متاحة)

جدول رقم (3-7)
نسبة الاكتفاء الذاتي في المجموعات السلعية الغذائية
الأساسية في الدول العربية في عام 1997

٪

الدولة	مجموعة الحبوب	القمح	الذرة الشامية	الأرز	الشعير	البطاطس	جملة البقوليات	جملة الخضر	جملة الفاكهة
الأردن	6.49	8.78	0.21	-	7.80	93.8	10.80	133.00	96.20
الامارات	0.04	0.10	-	-	-	96.00	-	73.90	48.55
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	11.05	20.13
تونس	36.70	45.43	-	-	34.56	91.96	60.60	100.79	100.84
الجزائر	15.54	15.55	0.03	-	46.44	81.28	16.97	99.69	100.40
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	90.57	-
السعودية	28.42	99.97	0.82	-	7.26	84.6	-	81.02	63.34
السودان	86.09	44.64	100.00	9.14	-	99.47	90.42	99.72	100.24
سوريا	108.83	140.44	33.70	-	143.27	103.15	473.53	110.81	101.26
الصومال	51.70	0.29	90.97	15.91	-	-	48.07	99.98	101.44
العراق				-	-	-	-	-	-
عمان	6.30	1.64	-	-	4.58	67.45	-	71.58	75.80
قطر	3.63	0.41	5.55	-	13.39	0.88	-	41.06	100.00
الكويت	0.13	0.04	1.48	-	0.16	37.49	-	38.81	7.24
لبنان	11.23	13.07	1.93	-	33.22	114.40	73.72	93.01	113.36
ليبيا	8.10	2.68	6.34	-	17.9	93.11	-	95.87	98.50
مصر	71.27	55.64	69.46	103.83	82.77	114.79	81.6	101.42	100.77
المغرب	63.95	58.76	38.62	95.78	94.24	102.31	93.74	106.28	118.42
موريتانيا	45.72	0.67	93.56	55.46	32.98	33.55	98.5	34.23	94.28
اليمن	21.87	6.68	50.20	-	97.66	102.81	64.18	98.90	96.73
الجملة	55.31	50.54	51.63	84.73	41.2	97.54	74.76	98.21	97.43

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (18) ، الخرطوم ، 1998 .

السعودية : مستوردة لمجموعة الحبوب ما عدا القمح ، حيث تحقق فيه الاكتفاء الذاتي ، كما أنها مستوردة كذلك للفاكهة والخضر والبطاطس والسكر والزيوت والأسماك والألبان ومنتجاتها . ومكتفية ذاتياً في القمح ولديها فائض تصديري في البيض (نسبة الاكتفاء الذاتي 110.6٪) .

السودان : مستورد للقمح والأرز ومكتفي ذاتياً في الخضر والفاكهة والبطاطس واللحوم والأسماك والبيض والألبان ومنتجاتها ، ويقترب من الاكتفاء الذاتي في البقوليات ولديه فائض تصديري في السكر والزيوت واللحوم.

سوريا : مستوردة للذرة الشامية والأرز والسكر والزيوت والأسماك ومكتفية ذاتياً في البطاطس والخضر والفاكهة واللحوم والبيض والألبان ومنتجاتها (نسبة الاكتفاء الذاتي 93٪) ، ولديها فائض تصديري في القمح والشعير والبقوليات .

الصومال : مستوردة للقمح والأرز والشعير والبطاطس والبقوليات والسكر والزيوت ، ومكتفية ذاتياً في الخضر والفاكهة واللحوم والبيض والألبان ومنتجاتها ، وتكاد تقترب من الاكتفاء الذاتي في الذرة الشامية.

عمان : مستوردة لكافة السلع الغذائية ما عدا الأسماك ، حيث تحقق فيها فائضاً تصديرياً يصل إلى 50٪ .

قطر : مستوردة لكافة السلع الغذائية ما عدا الفاكهة ، والتي تحقق فيها الإكتفاء الذاتي.

الكويت : مستوردة لكافة السلع الغذائية .

لبنان : مستوردة للحبوب والبقوليات والسكر واللحوم الحمراء ، مكتفية ذاتياً في اللحوم البيضاء ولديها فائض تصديري في البطاطس .

6-3 مجالات النجاح في تطبيق المراحل الأولى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

تشير نظريات التكامل الاقتصادي إلى أن تطور تطبيق منطقة التجارة الحرة سوف يؤدي إلى التحرير الكامل في نهاية المطاف لكل أو معظم السلع والخدمات محل التبادل التجاري من كافة أنواع الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية ، وإعطاء الفرصة كاملة لأثر إحداث أو خلق التجارة (Trade creation effect) على توظيف عوامل الكفاءة الإنتاجية لصالح المستهلك ، والاستفادة من عناصر الميزة النسبية واقتصاديات الحجم . ومع بداية تطبيق نظام منطقة التجارة الحرة سوف يبرز أثر تحويل التجارة (Trade diversion effect) لبعض الوقت ، والذي يكون على حساب المنتج الأكثر كفاءة في الخارج ولصالح المنتج الأقل كفاءة في الداخل (أي داخل منطقة التجارة الحرة) .

ومن الارهاصات الايجابيه المبكرة للنجاح المرتقب لمنطقة التجارة الحرة العربية ما يلاحظ من إرتفاع عدد الدول المنضمة للإتفاقية وأيضاً التي بدأت بإتخاذ الإجراءات التنفيذية للإلتزام بأحكامها ، هذا فضلاً عما تبديه الدول العربية من موضوعية وجدية في تناول ومناقشة ومعالجة القضايا المثارة بهدف الوصول إلى حلول عملية مناسبة لها تكفل التطور الإيجابي في تطبيق أحكام الإتفاقية . وفي هذا الصدد فقد دخلت الدول العربية عملياً مرحلة هامة على طريق التكامل الاقتصادى فيما بينها، بانضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، التي بدىء في تنفيذها منذ الأول من يناير .1998 .

وتشكل مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية سوقا استهلاكية واسعة يزيد عدد سكانها عن 174 مليون نسمة ، وبمتوسط دخل فردى يبلغ حوالى 3000 دولار (عام 1997) . كما أن القوة الإنتاجية لهذه المجموعة يزيد ناتجها المحلى الإجمالى سنة 1997 عن 515 مليار دولار ، كما تشكل تجارتها الخارجية الجزء الأساسي من التجارة العربية الخارجية والتجارة العربية البينية ، حيث تزيد قيمة صادراتها عن 160 مليار دولار ، أي حوالي 90٪ من قيمة الصادرات العربية الإجمالية ، وتقدر قيمة وارداتها بحوالي 131 مليار دولار أي حوالي 91٪ من قيمة الواردات العربية الإجمالية لعام 1997 . وتسيطر مجموعة دول منطقة التجارة الحرة على حوالي 96٪ من الصادرات العربية البينية ، وحوالي 91٪ من الواردات البينية .

ويلاحظ أن الدول التى لم تبدأ بعد إجراءات التنفيذ ، سواء المصدقة أو غير المصدقة على الإتفاقية ، هي ثمان دول عربية تشمل جيبوتى ، السودان ، الصومال ، فلسطين ، جزر القمر وموريتانيا واليمن (وهذه الدول تحتاج إلى معاملة خاصة لتتمكن من الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية) ، بالإضافة إلى الجزائر والتي تمر حالياً بمرحلة إصلاح إقتصادي[1] .

وقد قامت الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية بإجراء التخفيض المتدرج بنسبة 10٪ من الرسوم والضرائب الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل. وبدأت لبنان التنفيذ إعتباراً من 1999/1/1 وبنسبة تخفيض 20٪ . وفى ليبيا تم إبلاغ التوجيه إلى المنافذ الجمركية خلال ديسمبر 1998 ، بحيث يشمل التخفيض السنوي بنسبة 10٪ مع تطبيق قواعد المنشأ وقائمة السلع التي لا تسرى عليها أحكام البرنامج التنفيذي .

وكما سبق القول فقد أودعت كافة الدول الأعضاء هياكل تعريفتها الجمركية لدى الأمانة العامة للجامعة ، وهى الهياكل المطبقة فعلا منذ أول يناير 1998 وهو تاريخ بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية . وبعتبر إيداع كافة الدول الأعضاء لتعريفتها الجمركية تعبيراً عن مدى الإهتمام بتطبيق منطقة التجارة الحرة . وقد حدد البرنامج التنفيذي أن يكون تصنيف السلع وفق النظام المنسق حتي يكون للسلع العربية نفس المسميات وأن يتم تصنيف ذات السلعة لدى كافة الدول الأعضاء في ذات البند الجمركي. هذا ويعد وجود هياكل تعريفة جمركية متماثلة لا يخدم فقط عملية تصنيف السلع لغايات التخفيض الجمركي وإنما يشمل أيضاً غايات الإستثناء وقواعد المنشأ وقوائم السلع التي لا تسرى عليها أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

7-3 المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة فى مجال السلع الزراعية:

تتمثل أهم معوقات العمل في منطقة التجارة الحرة فيما يلي :

---

(1) الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، وآخرون ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 1998 ، ص 17 .

3-7-1 فرض قيود غير جمركيه :

لا تزال العديد من السلع العربية المستوردة من الدول الأعضاء فى الاتفاقية تخضع لتراخيص الاستيراد، وهناك أيضا القيود النقدية التى تطبق وتعقيدات الإجراءات المصرفية لفتح الاعتمادات لتمويل التجارة العربية . كما لازالت بعض الدول العربية تطبق قوانين تمنع الاستيراد . وتتم عملية المنع هذه تحت مبررات حماية الإنتاج المحلي أو لأسباب بيئية أو صحية ، بينما هناك قائمة للسلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي للأسباب الواردة فيه (الدينية – الأمنية – الصحية – البيئية) وهذه القائمة قد أقرها المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، ومن ثم فإن أي منع خارج هذه القائمة يعتبر مخالفاً لأحكام البرنامج التنفيذي ، ومعوقاً لمسيرته .

ونظراً لأن مثل هذا المنع يأتى بموجب قوانين محلية ، وبعضها صدر قبل الإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فإن هذه الدول تتمسك بالاستمرار فى تطبيق المنع تحت هذه الحجة ، مع أن الاتفاقية واضحة فى هذه النقطة ، حيث تنص على أنه "**لا يجوز لأى دولة طرف أن تصدر تشريعاً أو قراراً يخالف أحكام هذه الإتفاقية أو يعطل تنفيذها**" . وبالتالي على الدول العربية التي لديها قوانين أو تشريعات تخالف أحكام الإتفاقية أن تسوى أوضاعها القانونية والتشريعية بما يتوافق وأحكام الإتفاقية .

3-7-2 البيروقراطيه الإداريه والتشدد فى تطبيق شروط ومعايير الجودة:

تبالغ بعض الدول العربية فى الشروط التى تطلبها للسماح بدخول السلع العربية المستوردة ، وبطريقة تؤدى إلى عرقلة تنفيذ منطقة التجارة الحرة ، حيث تشترط هذه الدول تطبيق مواصفاتها القياسية المحلية على السلع المصدرة إليها ، وقد يكون ذلك وضعا عاديا ، لكن كثرة إجراءات الحصول على الشهادات المطلوبة يجعل ذلك قيداً على استيراد السلع العربية . يضاف إلى ذلك تعدد الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع . وفي كثير من الأحيان تتواجد المختبرات في مدن مختلفة مما يهدر كثيراً من الوقت ، لذا فإن المبالغة في تطبيق مثل هذه الإشتراطات لا ينسجم مع مبدأ المعاملة الوطنية الذي أقره البرنامج التنفيذي .

3-7-3 الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التى تفرض عند الاستيراد :

هناك دول عربية تفرض رسوما وضرائب غير جمركية عند استيراد السلع العربية، مثل رسم الترخيص للاستيراد أو رسوم مكملة للاستيراد، وقد تزيد أنواع هذه الرسوم فى بعض الدول العربية عن 10 أنواع مختلفة من الرسوم والضرائب ، والتى يتم تحصيلها فى أماكن متباعدة . ويعتبر فرض هذه الرسوم مخالف للإتفاقية لأنها تفرض على السلع العربية المستوردة ولا تفرض على السلع المحلية المماثلة أو تفرض بقيم مختلفة ، مما يخل بمبدأ المعاملة الوطنية من جهة . ومن جهة أخرى أشار البرنامج التنفيذي إلى أن التخفيض المتدرج ينصب على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

4-7-3 اسلوب التقييم الجمركي :

تختلف الدول العربية فى نظم تطبيق الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ، فبعض هذه الدول أعضاء فى منظمة التجارة العالمية ، ومن ثم فهى ملتزمة بإتفاقية التقييم الجمركي وعليها تسوية أوضاعها لاستخدام قيمة الفاتورة كقيمة معتمدة لأغراض الرسم الجمركي، وهناك دول عربية أخرى هى تلك التي لم تنضم إلى منظمة التجارة العالمية ، حيث تتبع نظام يمكنها من إعادة تقييم فواتير الإستيراد وفق نظم محلية توضع لهذا الغرض ، ويفرض الرسم الجمركي حسب القيمة المحسوبة وليس القيمة المسجلة في فاتورة الإستيراد .

ويمكن الدول العربية من أعضاء منطقة التجارة الحرة تطبيق النظام المطبق فى إطار إتفاقية الجات لمنظمة التجارة العالمية ، لأنه يسهل كثيراً من الإجراءات على المستوردين والمنتجين العرب ويعطيهم ثقة أكبر فى منطقة التجارة الحرة العربية ويوفر لهم إمكانية التنبؤ بالأسعار فى أسواق الدول العربية دون الخوف من التقلبات السعرية وعدم التيقن حول مستويات أسعار السلع المنافسة للإنتاج المحلي. ولن يكون هناك مجال للتلاعب بقيم فواتير الإستيراد وعدم التشدد في دفع قيمة الفواتير ، مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للسلع العربية في الأسواق العربية .

5-7-3 تطبيق القوائم السلعية والبرنامج الزراعية المدرجة فى الاتفاقيات الثنائية :

أعطى البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الدول العربية الأعضاء تبادل إعفاءات وامتيازات فيما بينها تفوق ماهو وارد فى البرنامج ، سواء كان ذلك ئيا أو متعدد الأطراف .وهذا يعنى أن الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق تجارة حرة بين دول العربية ، عليها ألا تقل في معاملتها التفضيلية عما توفره منطقة التجارة الحرة ، إلا أعتبر الاتفاق الثنائي مقيداً لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

وقد لوحظ أن بعض الاتفاقيات الثنائية تتضمن قوائم سلعية ورزنامات زراعية لم ترد فى البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة ، وتكون الأولوية فى التطبيق فى مثل هذه الحالات للبرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية .

6-7-3 الإجراءات الحدودية :

بالرغم من أن موضوع طول وتعقيد الإجراءات الحدودية ما بين الدول العربية يندرج فى إطار كفاءة التجارة أكثر مما يندرج تحت تحرير التجارة العربية ، وتؤدى إلى تهميش تعقيدات الإجراءات الحدودية تؤثر سلبا على تحرير التجارة العربية البينية ، إلا ان الإعفاءات والإمتيازات الممنوحة للسلع العربية، ومن ثم تؤدي إلى نقص قدرتها التنافسية أمام السلع غير العربية ، خاصة وأن معظم التجارة العربية البينية تتم عبر الحدود البرية.

وقد أوضحت الأمانة العامة مجموعة من الإجراءات الحدودية التى تمارس عند عبور السلع العربية للمنافذ الجمركية ، سواء كان ذلك للتخليص النهائى أو لمرورها كتجارة عبور "ترانزيت" . ومن هذه الإجراءات عمليات التفتيش وفترات الانتظار الطويلة فى المنافذ التى تصل في بعض الحالات إلى عشرة وحتي خمسة عشر يوماً حتى يتم إنهاء الإجراءات والتراخيص المطلوبة مع طول المدة اللازمة لإنهاء الإجراءات وكذلك مطالبة الناقلين بمبالغ مرتفعة ودفع رسوم تتجاوز ما هو متفق عليه في إطار إتفاقية تنظيم النقل الترانزيت[1] .

(1) محور أعمال الدورة العادية الثالثة والستين للمجلس الإقتصادي والإجتماعي "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" ، جامعة الدول العربية الإدارة العامة للشئون الإقتصادية وإدارة المجالس والمنظمات المشترك ، القاهرة ، فبراير 1999 .

3-7-7 غياب آلية المتابعة الميدانية للتطبيق لدى الدول الأعضاء :

تخلق منطقة التجارة الحرة العربية مصالح إقتصادية متجددة داخل الدول العربية ، ويتم ممارسة النشاط التجارى والعمليات التجارية بشكل يومى ، مما يحتاج إلى آلية متابعة مستمرة داخل الدول الأعضاء ، والمتابعة الذاتية النابعة من إدراك الدول العربية لأهمية نجاح هذه المرحلة من مراحل التكامل والتي تعتبر أساسية لتحقيق التقدم المنشود نحو مستويات أكثر تقدماً على هذا المسار ، مثل هذه الآلية لا تزال غائبة ولا وجود لها ، وبالتالي يمكن إقامة مثل تلك الآلية القطرية على نحو أو آخر ويمكن على سبيل المثال أن تكون على هيئة مكاتب في الغرف التجارية تخصصها الأقطار لمتابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية ، بحيث تتحقق المتابعة داخل القطر ومع الأقطار الأخرى الأطراف في منطقة التجارة الحرة العربية[1] . فضلاً عن أهمية وجود آلية متخصصة للمتابعة والتقويم على المستوى العام الشامل .

3-7-8 عدم تطبيق الإستثناءات :

تشكل الاستثناءات محاولة لتحقيق توازن مؤقت بين المصالح الاقتصادية على المستوى المحلى والمصالح الاقتصادية التى يمكن تحقيقها على مستوى منطقة التجارة الحرة العربية ، نتيجة إختلاف مستويات التطور الإقتصادى وإختلاف درجة تحرر القطاعات الاقتصادية ما بين الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية . ومن ثم عندما تسمح الإتفاقية الإقتصادية بالإستثناءات في إطار مناطق التجارة الحرة أو درجات أعلى من التكامل الإقتصادي فهي تهدف إلى إعطاء فترة زمنية للتكيف الإقتصادي مع الأوضاع الجديدة للدول التي ترى أن مصالحها الإقتصادية قد تضار أو تتعرض للخطر نتيجة فتح المنافسة مع سلع باقي الدول الأعضاء ، إلا أن هذا الحق في الإستثناء لا يتحقق إلا بموافقة المجلس الإقتصادي والإجتماعي وللفترة الزمنية التي يحددها ، وقد سلفت الاشارة إلى هذا الأمر في جزء سابق من هذا الباب ، إلا أنه في هذا الصدد هناك بعض النقاط التي لابد أن تؤخذ في الإعتبار .

---

(1) Jamel Zarrouk, Arab Free \trade Area : Potentialities and Effects, Mediterranean Development Forum, September 1998, Marrakech, Morroco, p10.

- أن الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية ليست جميعها فى نفس مستوى التطور الاقتصادى ، وإن كانت جميعها دولاً نامية ، إلا أن بعضها تشكل صادراتها الصناعية نسبة تزيد عن 50٪من إجمالى صادراتها الخارجية . وتشكل الصادرات الزراعية وصادرات المواد الأولية ما تزيد عن 60٪ من الصادرات الإجمالية لدول أخرى . وتتراوح معدلات التعريفة الجمركية ما بين 4.5٪ و 300٪ ، ومن ثم لابد من أخذ مثل هذه التباينات في الإعتبار .
- أن الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبري ليست جميعها أعضاء فى منظمة التجارة العالمية ، فهناك تسع دول عربية أعضاء فى هذه المنظمة وهي (الإمارات والبحرين وجيبوتى وتونس وقطر والكويت ومصر والمغرب و موريتانيا) ، وسبع دول غير أعضاء ، منها خمس دول عربية في مرحلة التفاوض (الأردن والجزائر والسعودية والسودان وعمان) . ومعني ذلك أن الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية يترتب عليها إلتزامات لا تستطيع تجاوزها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية .الكبرى .

هذا وتنحصر مبررات الإستثناء التي تقدمت بها بعض الدول العربية فيما يلي :

أ- حماية الإنتاج المحلى :

ذكرت معظم الدول العربية التى سبق لها أن تقدمت بطلبات إستثناء أن حماية الإنتاج المحلى هى المبرر لهذا الإستثناء ، وقد جاء ذكر هذا المبرر دون أن توضح أى دولة منها بوقوع ضرر على إنتاجها المحلى المراد حمايته ، أو أن هناك تهديداً بوقوعه . إذ يلاحظ أن طلبات الاستثناء قد تم تقديمها في اليوم الأول للتنفيذ بل وقبل أن تبدأ بالتنفيذ مع أنه لابد أن يمر على التنفيذ فترة زمنية يتضح من خلالها حدوث زيادة كبيرة في الواردات نتيجة التخفيض الجمركي ، وأن تكون هذه الزيادة قد سببت ضرراً للمنتجين المحليين لتلك السلع .

ب- الإلتزامات الثنائية أو متعددة الأطراف :

أشارت بعض الدول العربية إلى أنها حصلت على استثناءات للسلع التى طلبت إستثناءها فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية ، من خلال منظمة التجارة العالمية أو بموجب إتفاقها مع السوق الأوروبية الموحدة ، أو من خلال اتفاقيات ثنائية مع دول عربية.

غير أن وجود إستثناء أو إلتزام دولي متعدد الأطراف أو ثنائي لا يعتبر مبرراً لطلب الإستثناء في إتفاق آخر مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ج- سياسة تجارية محلية :

يتمثل ذلك في وجود إحتكار محلى تلتزم به الدول مع شركات معينة بعدم الاستيراد لفترة زمنية معينة فى إطار سياسة الخصخصة حتى تتمكن الدولة من خصخصة عدد من شركاتها العامة .

د- مبررات غير معلنة :

بالرغم من أن الدول العربية لا تفصح عن ذلك بشكل واضح فى طلبات الاستثناء إلا أن الأمانة العامة قد أرجعت بعضها إلى :

- غياب قواعد المنشأ التفصيلية ، والتي قد يؤدى غيابها إلى تسرب سلع أجنبية رخيصة التكلفة عبر دولة عربية طرف فى منطقة التجارة الحرة العربية ، مما يشكل تهديداً للإنتاج المحلى في الجدول الدولة طالبة الإستثناء .
- قد تتقدم بعض الدول العربية بطلبات استثناء لأسباب تفاوضية حتى يمكن إحداث توازن مع الدول الأخرى عندما تتقدم الأخرى بطلبات استثناء موسعة(*). كما هو موضح في رقم (3-8) .

(*) المجلس الإقتصادي والإجتماعي الدورة العادية الحادية والستون (التقرير والقرارات) ، جامعة الدول العربية ، الإدارة العامة للشئون الإقتصادية وإدارة المجالس والمنظمات ، ومؤسسات العمل العربي المشترك ، القاهرة - فبراير 1998 ، ص 21-22 .

جدول رقم (3-8)
مبررات الاستثناءات وفقاً لطلبات الدول العربية

الدولة	حماية الإنتاج المحلي	تحسباً لوقوع ضرر	التزامات ثنائية أو متعددة الأطراف	سياسة تجارية محلية	غير محددة
الأردن	*	*		* عقد احتكار	
تونس	*	*	*		
سوريا	*				*
مصر			*		
المغرب	*		*	* سياسة خصخصة	

المصدر : المجلس الاقتصادي والاجتماعي/الدورة (63) ، القاهرة ، فبراير 1999 ، ص 32 .

الباب الرابع

تعزيز العمل الزراعي العربي المشترك على طريق التكامل

الباب الرابع

تعزيز العمل الزراعي العربي المشترك على طريق التكامل

4-1 تمهيد :

لقد مرت جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك بمراحل ومنعطفات متعددة ، سواءً تحت مظلة جامعة الدول العربية ، أو في إطار المنظمات والأشكال الاقليمية الأخري، فضلاً عن الأشكال المتعددة للإتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف . ورغم موجات التقلبات الحادة على منحنى الأداء العام للعمل العربي المشترك ، فقد ظلت تلك الجهود محصورة على أرض الواقع في نطاق ضيق ومحدود لا يتناسب مع الضرورات الموضوعية التي تفرضها . وبالقياس إلى الحراك الديناميكي المتسارع على الصعيد العالمي في مجالات التكامل الإقتصادي والاقليمي والتكتلات الاقتصادية والسياسية ، فقد ظلت كافة الإنجازات العربية في هذا المجال محدودة الأثر على الخريطة العالمية .

وفي السنوات الأخيرة ، وفي أعقاب تطورات عالمية وإقليمية هامة على مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، فقد تعمق الإدراك العربي بخطورة الآثار المترتبة على تعثر جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وأهمية الإنضواء ضمن كيانات إقتصادية قوية ، وسط التصاعد المتسارع الإيقاع للمستجدات العالمية ، تلك المستجدات التي تتمثل أهم ملامحها الرئيسية في نمو التكتلات الإقتصادية والسياسية الهائلة . كما في أوروبا ، وأمريكا الشمالية والوسطى ، وجنوب شرق آسيا ، وتصاعد النمو الإقتصادي الجديد في آسيا وغيرها من مناطق العالم ، هذا إضافة إلى إحتكام الإقتصاد والتجارة الدولية إلى قواعد الحرية والمنافسة ، التي تعتمد على عناصر القوة والإقتدار والتميز والكفاءة ، التي تعتمد بدورها على مستويات الإبداع

طور التنظيمي والإداري والتفوق في مجالات الإتصال والمعلومات . يضاف إلى
منة المتزايدة للشركات العالمية العملاقة متعددة الجنسيه وخطورتها على
المحلية المماثلة ذات السعات المفتتة والصغيرة .

لقد بدأت الدول العربية في الواقع العملي تعاني بدرجة كبيرة ومتزايدة من الآثار
سبية الخطيرة للأوضاع العالمية والتعامل مع التكتلات الإقتصادية الكبيرة والقوية في
ياح العاتية للمنافسة العالمية ، وقد كان ذلك الأمر حافزاً وعاملاً أساسياً في بعث قناعات جديدة
دروبا وأمريكا وغيرها
بمسلمات قديمة حول حتمية العمل العربي الاقتصادي المشترك . وقد إنتهى ذلك مؤخراً
بإعلان قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، وبموجب هذا الإعلان تمت الموافقة على
البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة ، حيث يتم تحرير تبادل كافة السلع العربية بين
الدول الأطراف في المنطقة وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي بدأ تطبيقه مع مطلع عام
1998 ويستكمل خلال عشر سنوات

وبرغم بدء البرنامج التنفيذي لمنطقة التجاره الحره العربية الكبرى فإن بعض
المؤشرات الأوليه تشير إلى وجود العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه فعالية أداء
تلك المنطقة .

في هذا الإطار يتطلب الأمر من كافة المعنيين والمهتمين وبخاصة المؤسسات
الأكاديمية والبحثية ، ومراكز الدراسات والمنظمات والهيئات المعنية بالعمل العربي
المشترك. طرح الأفكار والمقترحات اللازمه لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية ومواجهة
ما يعترضها من معوقات ، سعياً نحو تعزيز مقومات التكامل الزراعي العربي الذي
أصبحت مبررات قيامه ضرورة حتميه في هذه المرحلة أكثر من أي وقت مضى ، لا سيما
في إطار تحديات العولمه والمستجدات على الساحة الداخلية العربية ، وعلى الساحتين
الإقليمية والدولية .

2-4 بعض الإعتبارات الأساسية في سبيل تعزيز العمل الزراعي العربي المشترك :

كما سبق القول فإن التكامل الإقتصادي العربي لا بد له أن يكتسب منطلقات جديدة

وأهداف ومبررات معاصره تعزز الإرادة العربية نحو السعي الجاد والمتفاني على طريق التكامل والحرص على نجاح الجهود والفعاليات التي أنطلقت على هذا الطريق . ولعل من بين الإعتبارات التي تتطلب التأكيد عليها في سبيل السعي نحو تعزيز العمل الزراعي العربي المشترك في إطار جهود التكامل الإقتصادي العربي ما يلي :

- أن تفعيل أداء منطقة التجارة الحرة كالية تكامل مرحلية تعد صيغة ملائمة للأوضاع الإقتصادية العربية ، حيث أن مشروع إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى يمكن أن يمثل نقطة إنطلاق وقوة دفع جديدة لاستئناف مسيرة التكامل ، إذا توافرت لها الآليات والمقومات الضرورية ، وتعد صيغة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هى الأكثر ملاءمة فى هذه المرحلة ، باعتبارها مدخلاً أساسياً لتحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول العربية .

في هذا الإطار ، وفي ضوء مقررات البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحره العربية الكبرى ، فإن تفعيل أداء هذه المنطقة والإلتزام العربي الشامل والكامل بإستحقاقات هذا البرنامج وفق تطوراته الزمنيه ، وعدم وضع العراقيل والمعوقات أمام مسيرتها ، والتفهم الواعي لجدواها وضرورتها برغم ما قد يبدو في الأمد القصير من اختلال حسابات الربح والخسارة بين الدول كل على حده. هذا التفعيل من شأنه أن يحقق إنجاح هذه الصيغه التكامليه لبعث روح الأمل ، والعمل نحو مزيد من الخطوات على طريق التكامل نحو تحقيق السوق المشتركة والوحده الإقتصاديه .

- التأكيد على أن قضية التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي تمثل أولوية قصوى كهدف أساسي تتوخاه أي صيغة للعمل التكاملي الزراعي العربي، وبخاصة في ضوء الإستشراف المستقبلي لأوضاع ندرة الموارد الزراعية الأساسية من المنظور القطري لكل دولة ، وتفاقم أزمة الغذاء العربي مع إستمرار السياسات الإنمائية الزراعية القطرية ، في ذات الوقت الذي تتراءى فيه الموارد الزراعية العربية من المنظور التكاملي القومي ذات وفرة نسبية

ملحوظة ، وذات قدرات كبيره على تحقيق مستويات أفضل للأمن الغذائي العربي. من هنا فإن النظرة إلى التكامل الزراعي العربي وأهمية تفعيل الصيغة القائمة لمنطقة التجارة الحرة إنما يجب النظر إليها في إطار ما يتهدد المنطقة العربية حالياً وبدرجة أكبر مستقبلاً في أمنها الغذائي ومن ثم أمنها القومي ، الأمر الذي يستحق تعميق الإرادة والفعل التكاملي الزراعي العربي ، والإستهانة بأية أعباء محتملة في الأمد القصير مقابل المنافع المتحققة في الأمد المتوسط والبعيد .

- في إطار ما أصبح مطروحاً على الساحتين الدولية والإقليمية من صيغ وإتفاقيات للتكامل الإقتصادي بمستوياته المختلفة ، فإن أي صيغة للتكامل العربي لا يجب لها أن تكون بديلاً يتعارض مع كافة تلك الصيغ ، أو يؤدى إلى نوع من الإنعزالية أو الإنغلاق على الذات بدرجة أكبر ، وإنما ينبغي لها أن تشكل إطاراً للفعل الجماعي الأكثر قوة وتأثيراً لمزيد من التفاعل الكفء ، ودرجة أعلى من الإعتماد المتبادل مع كافة دول العالم ومناطقه وتكتلاته علي النحو الذي يعظم صافي المنافع المكتسبة للمنطقة العربية .

ويدخل في ذلك الإطار أيضاً أهمية السعي والعمل على تحقيق أقصى إستفادة ممكنة من الإنضواء في الساحات الأوسع للتنسيق والتعاون الإقتصادي والتجاري إقليمياً وعالمياً ، بما يخدم فعالية وزيادة كفاءة التكامل العربي ، بما في ذلك الإستفادة من الخبرات والتجارب المكتسبة من الأحكام والبرامج والأليات التي تتبعها الإتفاقيات والصيغ التكاملية الأخرى .

- أصبحت الشفافية من أهم الضروات التي تفرضها جدية العمل في إطار أى نظام للتعاون والتنسيق ، فضلاً عن نظام يستهدف التكامل على طريق الوحده الإقتصادية . من هنا فإن مبدأ الشفافية يجب التأكيد عليه وتوافره بأفضل مستوى ممكن كأساس وركيزه هامة لضمان التقدم الإيجابي على طريق التعاون والتكامل العربي ، ولا يقتصر الأمر في هذا المجال على الشفافية المتعلقة بالسياسات والنظم والبيانات والمعلومات ، بل يمتد أيضاً إلى الشفافية في القصد والتوجهات حتى لا تتناقض النوايا المضمره مع التصريحات المعلنة .

3-4 مبررات تعزيز التكامل الزراعي العربي من المنظور التنموي :

أوضحت الدراسات التي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن محاولات التكامل العربية في المجالات الزراعية كانت محدودة بصفة عامة ، وأن الإنجازات تعتبر إلي حد ما ضئيلة قياساً بالتطلعات . وكنتيجة لذلك يلاحظ أن مشكلة الغذاء في المنطقة العربية ما زالت تمثل هاجساً كبيراً خاصة وأن معدلات النمو في الإنتاج الغذائي ما زالت دون مستوى مواكبة الزيادة المضطردة في الإستهلاك ، مما أدى إلى زيادة إعتماد الوطن العربي على توفير معظم إحتياجاته الغذائية من السوق العالمي وما يعنيه ذلك من إحتمالات التعرض لمخاطر عديدة نتيجة لإرتباط ذلك بالعلاقات السياسية وإمكانية إستخدام الغذاء كسلاح للضغوط الإقتصادية على الدول العربية لتبني إتجاهات أو سياسات أو قضايا معينة قد لا تتفق مع المصالح والتطلعات العربية .

من هذا المنظور يمكن طرح بعض المبررات الداعية إلى ضرورة وتعزيز التكامل الزراعي العربي من المنظور الخاص بقضايا التنمية الزاعية وما يرتبط بها من اعتبارات الأمن الغذائي الذي أصبح يمثل ركيزة الأمن الإستراتيجي القومي .

وبطبيعة الحال لا يتعرض هذا الطرح للمبررات العديدة التي لا يمكن حصرها في معرض هذه الدراسة لأهمية تعزيز التكامل العربي لقضية مصيرية لها أبعادها الجغرافية والتاريخية والسياسية والثقافية المتعددة .

1-3-4 مواجهة الآثار المترتبة على المتغيرات الاقتصادية الدولية :

مع بداية عقد التسعينات بدأت تظهر ملامح عصر عالم جديد بدأت آثاره تنعكس علي النشاطات الاقتصادية بما في ذلك مسيرة التنمية الزراعية في المنطقة العربية وبخاصة بعد أن ازدادت النزعة الى التكتل الاقتصادي وتيارات تحريرالتجارة الدولية في اطار من عالمية الاقتصاد.

ولقد أدى التطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات الى تطور مماثل في المجالات الإقتصادية والتجارة الدولية ، كما عززت المنجزات التكنولوجية وبخاصة في مجال المعلومات من تزايد عالمية الإقتصاد، وتزايد درجات الإعتماد المتبادل بين الدول.

وفي هذا العالم الجديد تبرز الأهمية الكبيرة والخطيره لما يمكن تسميتهم (أقطاب التجارة) ، حيث يتعاظم دورهم في التأثير على كافة مقدرات الأمور التى تتعدى مجال التجارة الى مجالات الانتاج والاستثمار والتنمية بوجه عام . ففي هذا العالم يملك الإتحاد الأوروبي في المتوسط نحو 40٪ من مقدرات التجارة الدولية وتملك الولايات المتحدة الامريكية ما يزيد قليلاً عن 13٪ واليابان 8٪ .

ومع بداية عقد التسعينات شهدت الساحة الدولية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية العالمية والتي من أهمها ، قيام الإتحاد الأوروبي مع بداية عام 1993 ، وتكوين منطقة التجارة الحرة فيما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك NAFTA ، وتكوين منطقة التجارة الحرة فيما بين البرازيل والارجنتين كنواة لإنضمام المزيد من دول أمريكا اللاتينية مستقبلاً. وتكوين الرابطة الآسيوية التي تستهدف تكوين منطقة للتجارة الحرة لانعاش منطقة جنوب شرق آسيا .

وبلا شك فأن ظهور هذه التكتلات الإقتصادية ، يؤثر بصورة مباشرة وفعالة على الدول العربية في اتجاهات متعددة من أهمها تقلص السعات السوقية المتاحة أمام المنتجات الزراعية العربية ، وكذلك التأثير على شروط التبادل التجاري بين الدول العربية ودول تلك التكتلات لغير صالح الدول العربية ، بالاضافة إلى تقليص فرص العمل المتاحة أمام العمالة العربية في بعض الاسواق المتصلة بتلك التكتلات كأسواق أوروبا الغربية.

ولقد تزامنت مع ظهور تلك التكتلات الإقتصادية الخطوات والإجراءات التي تم البدء في تنفيذها بشأن تحرير التجارة العالمية وما أعقبها من تطورات بانشاء منظمة التجارة العالمية. وهو أمر يحتاج الى قدر كبير من التنسيق فيما بين الدول العربية حتى يمكن الاستفادة من الميزات التي تتيحها الإتفاقية للتكتلات الإقتصادية ، إضافة إلى أن الدول العربية مجتمعة تستطيع أن تعزز من مواقفها التفاوضية على المستويات الدولية . وأن تركز من جهودها الانتاجية والتسويقية والتجارية حتى يمكن لها المنافسة في السوق العالمية .

2-3-4 التطور على صعيد الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي :

في ظل تزايد وطأة الدين الخارجي والإختلالات الأساسية الإقتصادية الكلية ، بالإضافة إلى تدهور معدلات النمو في العديد من القطاعات الإنتاجية الأساسية وخاصة القطاع الزراعي بدأت معظم الدول العربية في تنفيذ سياسات التثبيت (السياسات المالية والنقدية الرامية لإصلاح الإختلالات الكلية) وبرامج التكيف الهيكلي (سياسة تحرير الأسعار، والخصخصة ، وتحرير التجارة الخارجية وغيرها) لتعزيز فرص النمو على المستوى القطاعي والكلي في المدي المتوسط والطويل.

وقد ترتب عن تلك السياسات تغييرات هامة خاصة في إطار إعطاء القطاع الخاص دور أكبر لممارسة النشاط الإقتصادي، إضافة إلى إلغاء القيود على الأفراد في إتخاذ القرارات المنظمة للإنتاج ، والرفع التدريجي للقيود على أسعار السلع والخدمات ودعم مستلزمات الإنتاج.

وبلا شك فإن تحقيق التجانس في السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية المقرون بالإستقرار السياسي والإقتصادي يوفر مناخاً أكثر ملاءمة لإمكانية تعزيز وتفعيل التكامل الإقتصادي الزراعي العربي من خلال تعميق التجارة البينية وإنسياب رؤوس الأموال داخل البلاد العربية على أساس الميزة النسبية للانشطة والقطاعات المختلفة . كما أن تلك التغييرات سيكون لها أكبر الأثر في تخفيض معدلات التضخم للعديد من المقتصدات العربية إضافة إلى تحسين قدراتها للتخلص من أعباء الديون الخارجية.

كما أن تحقيق الإستقرار الإقتصادي يعتبر شرطاً أساسياً لإنتقال حركة الموارد ، وإقامة المشروعات المشتركة وإنسياب وزيادة المبادلات التجارية .

3-3-4 ضرورة الإستفادة بالموارد الزراعية غير المستغلة في الوطن العربي :

في ظل الفجوة الغذائية التي تعاني منها المنطقة العربية بإستيرادها ما يقارب 50٪ من إحتياجاتها الغذائية ، فإن الحاجة تبدو ماسة للنهوض بالإنتاج الغذائي العربي

ليواكب المتطلبات المتزايدة في مجالات الاستهلاك ، وبما يحقق قدراً من الفوائض التصديرية.

وتشير الاحصاءات الى أن المساحات المزروعة في المنطقة العربية قد بلغت نحو 53.383 مليون هكتار في عام 1997 ، في حين أن الاراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو 198 مليون هكتار، أي أن ما يتم استغلاله في الوقت الراهن يمثل نحو 26.96٪ من المساحات المتاحة ، اضافة الى أن مساحة تقدر بنحو 15.469 مليون هكتار في عام 1997 تركت بوراً نتيجة للمعوقات والمحددات المتصلة بإستخدام تلك الاراضي . وتقدر دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن المساحة المتاحة للزراعة المطرية في الوطن العربي تبلغ نحو 186.6 مليون هكتار، يستخدم منها في الوقت الراهن نحو 34.749 مليون هكتار، أي ما نسبته 18.62٪ فقط .

وبلا شك فإن معظم تلك المساحات تتوفر في الدول ذات الامكانيات الارضية الواسعة والتي تفتقر لرأس المال اللازم لتخصيص الاستثمارات المطلوبة لاستغلال تلك الاراضي ، مما يدعو الى ضرورة العمل القومي التكاملي في ذلك الاتجاه .

وخير مثال لذلك جمهورية السودان التي تقدر أراضيها الصالحة للزراعة بنحو 84 مليون هكتار ، وما يستغل منها للزراعة ، حسب إحصاءات عام 1997 ، يقدر بنحو 17 مليون هكتار ، أي نحو 20٪ من المساحات المتاحة.

ومن ناحية أخرى تعتبر الموارد المائية المحدد الرئيسي بين عناصر الانتاج الزراعي وبالتالي فهي المحدد الأكبر على امكانية انتاج الغذاء في المنطقة العربية ، بما لها من ارتباط مباشر بدرجة استخدام الاراضي ومستويات الانتاج من خلال التوسع الافقي والرأسي ، بما يحقق الاكتفاء الذاتي ويوفر فوائض التصدير التي تدخل في مسارات التجارة الخارجية . ووفقاً لبيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية يتضح أن جملة الموارد المائية المتاحة قد بلغت 247.7 مليار م^3/العام ، في حين أن جملة استخدامات الدول العربية كمتوسط خلال عقد التسعينات قد بلغت 190.0 مليار م^3 تمثل الاستخدامات الزراعية منها حوالي 89.0٪ .

وتشير البيانات إلى أن كفاءة استخدام مياه الري في الزراعة العربية تتراوح بين

33٪ - 50٪ بمتوسط قدره 38٪ حيث أن نظام الري المتبع هو الري السطحي التقليدي ويشمل حوالي 88٪ من المساحات المروية مما تسبب في فقدان حوالي91 مليار م 3 من المياه سنوياً ، وهي تعادل في المتوسط 54٪ من اجمالي كمية المياه المستخدمة في الري.

ونسبة لمحدودية وندرة الموارد المائية فإن الأمر يستدعى قدراً كبيراً من التنسيق الجماعي بين الدول العربية خاصة في مجالات تطوير الاستثمارات لتنمية المصادر المائية وترشيد استخداماتها وصيانة وحماية الموارد المائية من التلوث ، إضافة الي العمل المشترك لاحترام المواثيق والمعاهدات الدولية والاقليمية الخاصة باستغلال مياه الانهار المشتركة خاصة وأن ما يقارب 73٪ من جملة الموارد السطحية في المنطقة العربية يتأتى من مصادر خارج المنطقة.

4-3-4 مواكبة التقدم العلمي والتقني :

يتسم العصر الحالي بسماته الواضحة في التطور التقني السريع والمتلاحق ، بل أن مقومات البقاء للامم اضحت تحكمها قدرتها على إمتلاك التكنولوجيا وتطويرها واستيعابها وتطبيقها .

ولا شك أن تواضع المستويات التقنية في الزراعة العربية عامة يؤثر سلباً وبدرجات متفاوتة علي معدلات الانتاجية أو الانتاج للوحدة الأرضية أو الحيوانية أو المائية بالدول العربية . ويشمل هذا التأثير مختلف انشطة الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

وتشير التقديرات المتاحة إلى أن الدول العربية تتخلف بدرجة واضحة في مستويات انتاجيتها الهكتارية عن متوسط الانتاجية في العالم . وتشير الاحصاءات الى أن الانتاجية الهكتارية للحبوب في الوطن العربي قد بلغت نحو 1.397 طن في عام 1997، مقارنة بحوالي 5.299 طن في الولايات المتحدة وحوالي 4.89 طن في الصين ، كما ان المتوسط العالمي لانتاجية الحبوب قد بلغ نحو 2.971 طن للهكتار بزيادة قدرها112.67٪ عن المتوسط العربي . كما تصل الزيادة إلى 144.12٪ بالنسبة للمتوسط العالمي للإنتاجية الهكتارية للقمح .

وتعكس الانتاجية المستويات التكنولوجية الزراعية المطبقة سواء كان ذلك متعلقاً

بالآلات والمعدات أو التسميد أو إستخدام المبيدات أو إستخدام الاصناف المحسنة ، ويلاحظ أنه على المستوى العربي لا يزال مستوى إستخدام تلك التطبيقات التكنولوجية منخفضاً مقارنة بما يحدث في الدول المتقدمة .

وبطبيعة الحال ، تتفاوت الاقطار العربية في مستويات استخدام التكنولوجيا الزراعية ، ويتأثر ذلك بمدى الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الانتاج والموارد الطبيعية ومستوى التحسن في الخدمات الزراعية، اضافة الي الامكانات الاستثمارية والتمويلية وهو أمر يستدعى قدر كبير من التنسيق والتكامل فيما بين الدول العربية .

ويعد تطبيق التقانات الحديثة في الزراعة المطرية أمراً في غاية الأهمية ، حيث تمثل الزراعة المطرية ما يزيد عن 80٪ من المساحة المزروعة الموسمية ، ولا زال هذا القطاع يعاني من مشاكل كثيرة تستلزم النهوض به من خلال التوسع الافقي ، إذ أن المساحة المتاحة للزراعة المطرية تبلغ حوالي 186.6 مليون هكتار يستخدم منها في الوقت الراهن34.749 مليون هكتار أي ما نسبته 18.62٪ مما يظهر مدى امكانية التوسع الافقي في الزراعة المطرية ، كما يتأتى التوسع الرأسي في زيادة كفاءة استخدام الاراضي الصالحة للزراعة على محورين ، يتمثل الاول في زيادة الكثافة المحصولية إذ تبلغ تلك الكثافة في أراضي الزراعة المطرية في الوطن العربي في الوقت الراهن نحو 55٪. والمحور الثاني يتمثل في رفع الانتاجية الهكتارية والحيوانية وذلك من خلال الاهتمام والعمل لاستنباط الاصناف والسلالات عالية الإنتاجية واستخدام التقانات المتطورة وإتباع التركيبات المحصولية المثلى والمعاملات الفلاحية الموصى بها وإستخدام الأساليب الحديثة لحصاد المياه التي يمكن أن تساهم في رفع الكثافة المحصولية وزيادة الإنتاجية . فضلاً عن مجالات تحسين السلالات والرعاية الصحية والبيطرية للمنتجات الحيوانية .

5-3-4 تعزيز وتحرير التجارة الزراعية العربية :

تعتبر مؤشرات الأداء في قطاع التجارة الخارجية الزراعية من بين المؤشرات الهامة للدلالة على أداء المقتصدات الوطنية ومدى تفاعلها مع الاسواق الخارجية قياساً بما هو متاح من موارد وامكانات زراعية .

وتشير الدراسات والإحصاءات الى أن التجارة البينية العربية من السلع الزراعية لا

تتجاوز 10٪ من التجارة الكلية العربية من تلك السلع ، مما يعنى اعتماد العالم العربي في تأمين احتياجاته على الاسواق العالمية ، الأمر الذي ينطوي على خطورة بالغة في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية .

وعلى الرغم من أن التجارة الزراعية العربية البينية قد تعتبر نتيجة ومتغيراً تابعاً لأوضاع الإنتاج الزراعي العربي من حيث هيكله وتنوعه وتوزيع مناطق عجزه وفوائضه ، إلا أن الحقيقة التي لا خلاف حولها أن التجارة الخارجية هي التي تلعب الدور الهام والبالغ الأثر في التنمية الزراعية بإعتبارها تمثل أهم الأقطاب الرائدة التي تقود عملية التنمية وتوجهها وفق الأسس الصحيحة للتوزيع والتخصيص الأمثل في إستغلال الموارد، وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة التوزيعية للإنتاج وفق اعتبارات المزايا النسبية والقدرة التنافسية ، وكذلك مستويات أعلى من الكفاءة الإقتصادية التي تستند إلى مستويات أفضل من التخصص واقتصاديات السعة الإنتاجية والسوقية .

وفي إطار تعزيز وتحرير التجارة الزراعية العربية البينية تتوافر الظروف الموضوعية المواتية والمناخ الأكثر تشجيعاً لقيام الشركات العربية الزراعية المشتركة في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية والتسويقية والتجارية التي تدفع إلى مستويات أفضل على طريق التكامل الزراعي العربي ، ومستويات أفضل من معدلات التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي .

4-4 بعض القضايا الهامة والأساسية في إتجاه تعزيز التكامل :

1-4-4 تنسيق السياسات الزراعية :

يشمل ذلك التنسيق مجموعة السياسات التى يمكن للدول العربية تبنيها فى إطار تنمية التبادل التجارى الزراعى وتدعيم التكامل الاقتصادى العربى ، والمتمثلة فيما يلي :

- زيادة فاعلية المؤسسات التمويلية العربية فى مجال تمويل التجارة البينية الزراعية ومنها برنامج تمويل التجارة للدول العربية ، وصندوق النقد العربي، والبنك الاسلامى للتنمية ، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى . مع توجيه ودعم قدرات هذه الصناديق والمؤسسات التمويلية العربية القطرية والإقليمية لتخصيص تمويل أكبر لدفع الأنشطة والمشروعات التي تعزز التبادل التجاري بين الدول العربية .

- تشجيع الهيئات العربية والاتفاقيات القطاعية وبخاصة في مجال الزراعة على غرار الهيئة العربية لإنتاج الحبوب ، والتى تضم مصر ، سوريا، ليبيا ، السودان ، بهدف التأكيد على إستغلال وتخصيص الموارد الذاتية المتاحة فى الدول العربية وفق صيغة تكامليه ، والتخصص فى الإنتاج الزراعى تأسيسا على مبادئ الكفاءة والميزة النسبية ، على النحو الذي يفتح آفاقاً أوسع لإنتاج الفوائض وتبادلها بين الدول العربية .

- زيادة فاعلية الاتحادات النوعية العربية مثل اتحاد منتجى الأسماك وإتحاد الأسمدة الكيماوية وإتحادات الغرف التجارية والزراعية والصناعية .

- تطوير قواعد ونظم البيانات والمعلومات التجارية ، وذلك بتقوية الوحدات المركزية والقطرية العاملة فى مجال تجميع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات التجارية وتحقيق الإستفادة القصوى في هذا الشأن من الشبكات الإقليمية والدولية والطرق السريعة للمعلومات والتقانات الحديثة للإتصالات ، يضاف إلى ذلك الإهتمام بإجراء الدراسات التسويقية وتوفيرها لكل القطاعات المرتبطة بعمليات التبادل التجارى البينى بما فيها وحدات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التجارة الخارجية .

- تنمية وتطوير الهياكل التحتية الضرورية لقيام وتوسيع نطاق التبادل التجارى البينى العربى ، ويشمل ذلك الاتصالات والنقل والموانى وروابط النقل البحرية والجوية وشبكة الطرق البرية الدولية العابرة للمنطقة العربية وغيرها فى إطار توفير عناصر وبنيات تحسين كفاءة التجارة العربية الخارجية فى المنتجات الزراعية وغير الزراعية . ويعتبر تطوير أساليب النقل البري والبحري والجوي من أهم حلقات تنمية التجارة الزراعية العربية البينية . وفي نفس الوقت يعتبر هذا المجال من أبرز مجالات الإستثمار الخاص على المستوى القطري أو الثنائي أو متعدد الأطراف من قبل المستثمرين العرب في إطار شركات متخصصة مشتركه .

- الاتجاه بالسياسات القطرية نحو تقبل مفاهيم الإنفتاح البينى العربى ، وما يعنيه ذلك من تحرير الاقتصادات العربية من شتى القيود التجارية ، شاملا الاهتمام بحل مشكلات إنتقال العمالة بين الدول العربية ، وضرورة إعطاء الأفضلية للتعامل العربي البينى فى شتى المجالات .

- حفز وتشجيع سياسات جذب الفوائض المالية العربية لإستثمارها فى مجال الانتاج الزراعى داخل المنطقة العربية ، وتهيئة أفضل الظروف والمناخات الإستثمارية للأموال العربية ، وإزالة كافة العقبات القائمة أمام التجارة والإستثمار العربيين . وتقتضى هذه السياسات زيادة فاعلية المؤسسات القطرية المعنية بالاستثمار الزراعى من جانب ، وتوفير مناخ الاستقرار السياسى والاقتصادى فى القطر المضيف من جانب آخر ، بما يضمن تحويل الأرباح وأصول الإستثمار إلى الخارج ، وإستقرار سعر العملة المحلية ، وتسهيل إجراءات الحصول على تراخيص الإستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية . كما يتطلب الأمر كذلك تشجيع الإستثمار الموجه لمشروعات التصدير من خلال بعض المزايا التفضيلية التي يمكن تقديمها للمستثمرين مثل الاعفاءات الضريبية ، وتوفير القروض ، وحوافز التصدير وغيرها من الحوافز الجاذبة للإستثمار .

- تشجيع الإعلام التسويقى لمنتجات الدول العربية فيما بينها ، فضلا عن المعارض الدائمة والمؤقتة والنشرات المتخصصة ، وأن يضطلع بهذا الدور كل من القطاع الخاص ، والإتحادات والروابط والغرف النوعية والمنظمات غير الحكومية .

- التأكيد على أهمية تنميط وتماثل مواصفات ومعايير الجودة والرقابة والسلامة الصحية للمنتجات العربية ، مع مراعاة الاختلافات بين الاسواق فيما يتعلق بالأنماط الغذائية ونوعية السلع وتفضيلات المستهلكين ، على أن يتم ذلك فى الإطار العام لمواصفات الجودة العالمية . ويرتبط بذلك أيضاً الإهتمام بالرقابة على الجودة ومدى سلامة السلع الداخلة في التجارة البينية ، من خلال تطوير أوضاع أجهزة الجمارك والتفتيش والتحكيم والحجر الزراعي والصحي

والبيطري ، والعمل على توحيد النظم والتشريعات الخاصة بها .

4-4-2 تخصيص إستغلال الموارد الزراعية من منظور عربي متكامل ووفقاً لإعتبارات الكفاءة والإستدامه :

ويستلزم ذلك دراسة شامله ومتعمقه لنمط الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية العربيه المتاحه وبخاصة الموارد الطبيعية المائية والأرضية من منظور قومي متكامل ، على أن يتأسس مفهوم الإستغلال الأمثل على قواعد الاستدامه الموردیه ، والكفاءه الانتاجيه وفق المعايير والآليات السوقيه الحره سواء على مستوى الأسواق الداخليه أو الأسواق الدوليه. وليس ثمة شك أن دراسة متعمقه فى مجال توجيه وتوزيع الانتاج الزراعى وتعديل أنماط استغلال الموارد الزراعية على المستوى القطري والقومي وفق إعتبارات المزايا النسبيه والتوليف الأمثل لهذه الموارد، يمكن أن تسفر عن المشروعات والأنشطه ذات الكفاءة العاليه والقدره التنافسيه الكبيره في كل دوله ، وبخاصه الأنشطة التى تتناسب مع البيئة والمعطيات الموردیه . والأنشطه قليلة الاستهلاك للمياه ، والتى تعتمد على التكثيف الاستثمارى والتقانات الحديثه المتطوره بأكثر ما تعتمد على الموارد الطبيعية المحدوده وعناصر العمل البشري .

وفي هذا الصدد يجب أن ينسحب المبدأ ذاته في تخصيص إستغلال الموارد على المشروعات والأنشطه غير الزراعية التي تخدم قطاع الإنتاج الزراعي وترتبط به أو تعتمد عليه مثل الأنشطة التسويقية والتصنيعية ، سواء لمدخلات الزراعيه ومستلزماتها أو لمراحل ما بعد الحصاد حتى وصول المنتجات الزراعية النهائية إلى المستهلكين المحليين أو في الأسواق الخارجيه .

4-4-3 تعميم مفهوم الكفاءة والمزايا التنافسيه وأهمية توسيع المجالات التكاملية :

إلى جانب الأهمية البالغة لدراسة وتحديد المجالات والأنشطة الزراعية التى يمكن الاهتمام بتنميتها وتطويرها بإعتبارها ذات كفاءة اقتصادية عالية من المنظور الإنتاجي ، وذات كفاءة مجتمعيه عاليه من منظور الاستخدام الموردى ، وبخاصه للموارد الأكثر ندره كالمياه . فإن من الأهميه البالغه أيضاً أن يتسع مفهوم الكفاءه والمزايا التنافسيه ليمتد

إلى مختلف الأنشطة فى كافة القطاعات الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية . فالموارد الرأسمالية والمياه والى حد ما الموارد الأرضية ، تخضع للتنافس فى الاستخدام بين عديد من الأنشطة والمشروعات الزراعية وغير الزراعية ، ويتوقف الأمر فى النهاية على اعتبارات تعظيم الكفاءة فى استغلال المورد ، ومن ثم فإنه ليس بالضروره أن تضيق النظره القطريه إلى المزايا النسبيه لتقتصر فقط على القطاع الزراعي وحده ، أو على أحد قطاعاته الفرعيه ، أو أن تقوم حسابات الأعباء والمنافع التكامليه على أساس سلعة زراعيه بعينها أو عدد محدود منها ، وإنما يجب أن تتسع هذه النظره وتستند هذه الحسابات إلى المجالات الإقتصاديه في مختلف القطاعات ، ولمختلف السلع الزراعية وغير الزراعية ، فالدوله التي قد لا يتحقق لها ميزه نسبيه في مجال محدد أو قطاع معين لا بد أن تتوافر لها تلك الميزه في مجال آخر أو قطاع آخر .

وفى ظل إختلاف الأهمية النسبية للقطاع الزراعى فى الدول العربيه ، وكذا محدودية الموارد الزراعية الطبيعيه في بعض الدول ووفرتها النسبيه في بعضها الآخر ، فإنه يمكن التركيز في كل دوله على بعض الأنشطة الزراعية عالية الكفاءة ، أو بعض الأنشطة التحويلية أو التصنيعية ، سواء لمنتجات زراعية أو معدات ومستلزمات انتاجيه زراعية تقوم على أسس ومعايير الكفاءة تستهدف الأسواق التصديرية بصفة أساسية إلى جانب تغطية الاحتياجات الداخلية . وفى الأوضاع الراهنه هناك العديد من مثل تلك الأنشطة التى يمكن اخضاعها للدراسة وتطوير وتوسيع ما يتمتع منها بالكفاءة والقدره التنافسيه والمواصفات والامكانات التصديريه .

كما يعتبر مجال التجاره فى الخدمات على نطاق اقليمى ودولى ، من أهم المجالات الواعده التي يمكن الاهتمام بتنميتها وتطويرها في بعض الدول على أسس متقدمه وحديثه، ومن ذلك تجارة الترانزيت ومجالات الشحن والنقل والتأمين ، والخدمات البنكيه ، والمعلوماتيه وما إلى ذلك .

وفى هذا الصدد تتمتع بعض الدول العربية غير الزراعيه بخصائص ومزايا طبيعية وجغرافيه وموردية وخبرات بشرية تؤهلها للقيام بدور هام واكتساب نصيب متزايد من السوق العالميه فى العديد من تلك المجالات .

4-4-4 تعزيز الدور الحكومى فى دعم المرافق والخدمات المسانده :

يتطلب التفاعل والمواءمه مع توجهات التكامل الزراعي العربي وتفعيل أداة منطقة التجاره الحره العربية الكبرى وتحقيق الالتزامات المترتبة على الانضمام إليها ، العمل على إعادة تأهيل ودعم بعض المجالات الهامة والرئيسية ، ومن أمثلة ذلك ما يتعلق بدعم وتطوير البنيات والمرافق التسويقية الأساسية على الصعيدين المحلي والخارجي مثل الطرق والموانيء ، ومرافق الخزن الاستراتيجي ، وتشجيع بعض الأنشطة ، وبخاصة فى مجال الخدمات والوظائف التسويقية كالفرز والتدريج والتوضيب والتغليف والتعبئة وما عداها من الأمور التى تعاظمت أهميتها كثيراً فى إطار المنافسة التجارية الدولية ، ويرتبط بذلك أهمية الدور الحكومى فى وضع المعايير والمواصفات السلعية ، ونظم ضبط ومراقبة الجودة الشامله ، ونظم وقوانين حماية المستهلك ، والحفاظ على التنافسيه ومنع الاحتكار، ونظم ومعايير التفتيش والحجر الصحي والزراعى ، وأساليب كشف الإغراق ومنعه .

ويتطلب تحقيق ذلك جهوداً أساسية فى مجالات إقامة بعض المشروعات العربية المشتركه التى لها طابع المرافق والخدمات العامة ، وتوجيه استثمارات كافيه في مجالات دعم وتعزيز بحوث ودراسات مشتركه في مجالات التسويق والتجاره الخارجية ، وفى مجال تأهيل وتدريب الكوادر البشرية لاكتساب الخبرات والمهارات في المعاملات التجارية الدوليه والنظم الحديثة فى التجارة مثل التجارة الالكترونية . ويعتبر بناء نظم فائقة الحداثه للمعلومات بمثابة العمود الفقرى لمختلف مجالات التطوير والمواءمة المطلوبة .

ومع أهمية الدور الحكومى على المستوى القطرى فى كافة المجالات السابقة إلا أن معظمها يقتضى قدراً كبيراً من التنسيق والتكامل على المستوى الإقليمي العربي ، بل أن بعضها لابد أن يتم على أساس عربي موحد وبخاصه ما يتعلق بنظم وتدابير منع الاحتكار ومكافحة الاغراق ومعايير الرقابة والتفتيش ومستويات الجوده والمواصفات .. إلى غير ذلك .

5-4 إنعكاسات التعاون الثنائي والاقليمي والدولي على تعزيز التكامل العربي :

1-5-4 الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية وتعزيز التكامل :

أنجز العالم العربى قدراً متواضعاً من التعاون بصدد تنمية التجارة البينية ، وقد

تضمن ذلك التوسع فى توقيع الإتفاقيات الثنائية على حساب الاتفاقيات الجماعية ومتعددة الأطراف .

ويمكن تقسيم الإتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول العربية إلى ثلاث مجموعات ، الأولى : الإتفاقيات الثنائية ، والثانية : الإتفاقيات الجماعية وهى مفتوحة لكل الدول العربية مثل إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية وإتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية . أما المجموعة الثالثة : فتشمل الإتفاقيات متعددة الأطراف (الإقليمية) وتقتصر عضويتها على عدد محدود من الدول ، ومن هذه الإتفاقيات ، مجلس التعاون لدول الخليج أو إتحاد دول المغرب العربي . ويتضح من جدول (4-1) أن معظم الإتفاقيات الثنائية في العالم العربي قد عقدت خلال السبعينات والثمانينات وهي اتفاقيات تستهدف تشجيع التبادل التجاري مع السعي لإزالة بعض أو كل العوائق الجمركية والإدارية .

وفضلاً عن الإتفاقيات الواردة بالجدول المذكور ، هناك عدد من الإتفاقيات الثنائية الأخرى منها الإتفاق التجاري بين مصر والسودان في عامي 1974 و 1987 وبين تونس والأردن عام 1981 ، وكذلك الإتفاق التجاري بين عمان والأردن (1986) ، وبين تونس والعراق (1990) ، هذا فضلاً عن الإتفاق بين اليمن وعمان (1989) ، وبين العراق ومصر (1988) والمغرب والعراق (1987) . وتنص هذه الإتفاقيات على إعفاءات وتخفيضات جمركية لسلع معينة بشرط أن تكون هذه السلع ذات منشأ محلي بنسبة 40٪ ، وتنص كذلك على الاعفاءات من تصاريح الإستيراد ، ومراعاة القوانين والأنشطة السارية في الدولتين طرفي الإتفاقية ، وقد نص بعضها على الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب للسلع الوطنية المتبادلة ، مثل إتفاقية التجارة بين سوريا والأردن لعام 1975 ، وذلك تمشياً مع قرارات السوق العربية المشتركة ، كما نص بعضها الاخر على الإعفاء الكامل لسلع معينة والتخصيص لسلع أخري محددة ، ويجدر الذكر أن الإتفاقيات الثنائية مع إختلافها نصت في معظمها على إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية من الجمارك والرسوم الأخرى .

أما الإتفاقيات الجماعية بين الدول العربية فقد بدأت بإتفاقية الوحدة الإقتصادية

جدول رقم (4-1)
بعض الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الدول العربية

طرفا الإتفاقية	سنة التوقيع	فترة سريان الإتفاقية	السلع المشمولة	إعفاءات جمركية	صفقات متكافئة
يا ، لبنان	1953	تجدد كل ستة أشهر	سلع محددة	×	–
دن ، قطر	1968	سنة وتجدد تلقائياً سنويا	سلع محددة	×	–
غرب ، سوريا	1973	سنتين وتجدد تلقائياً	سلع محددة	–	–
وريا ، السودان	1975	ثلاث سنوات وتحدد تلقائياً سنوياً	سلع محددة	×	–
الأردن ، سوريا	1975	–	جمع السلع	رفع جميع القيود	–
السعودية ، سوريا	1972	سنة وتجدد تلقائياً سنوياً	سلع محددة	رفع جميع القيود	–
سوريا ، الجزائر	1984	سنة وتجدد تلقائياً سنوياً	سلع محددة	×	–
الكويت ، الاردن	1986	عشر سنوات وتحدد تلقائياً لمدة سنة	جمع السلع	×	–
الاردن ، الجزائر	1987	سنة وتجدد تلقائياً ولمدة سنة	جمع السلع	×	×
مصر ، الاردن	1988	سنة وتجدد تلقائياً ولمدة سنة	جميع السلع	×	×
الامارات ، الاردن	1989	خمس سنوات وتحدد تلقائياً	–	–	–
ليبيا ، السودان	1989	–	سلع محددة	×	×
اليمن ، سوريا	1988	–	سلع محددة	–	×
سوريا ، الامارات	1990	خمس سنوات وتجدد تلقائياً	–	×	×
قطر ، سوريا	1990	–	سلع محددة	×	×
مصر ، السعودية	1990	–	سلع محددة	–	×
سوريا ، تونس	1989	سنة وتجدد تلقائياً ولمدة سنة	–	×	–
سوريا ، مصر	1991	–	–	×	–
عمان ، سوريا	1991	ثلاث سنوات وتجدد تلقائياً ولمدة سنة	سلع محددة	×	–
لبنان ، الأردن	65 ، 92	سنة وتجدد تلقائياً			

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تنمية التبادل التجاري للسلع الزراعية بين الأقطار العربية ، 1993 .

بين دول الجامعة العربية التي وقعت في عام 1975 ، حيث ضمنت أثنتي عشر دولة هى الأردن ، تونس ، السودان ، العراق ، السعودية ، سوريا ، مصر ، لبنان ، ليبيا ، اليمن ، المغرب ، والكويت . وقد استهدفت هذه الاتفاقيه .إقامة منطقة جمركية واحدة لكل الدول الأعضاء ، وكذلك توحيد سياسات الإستيراد والتصدير وأنظمة النقل وعقد الإتفاقيات التجارية وتنسيق سياسات الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي . وقد تضمنت الإتفاقية ، إنشاء مجلس الوحدة الإقتصادية العربية . أما ثاني المحاولات فهي إنشاء السوق العربية المشتركة والتي وقعت بالقاهرة في عام 1964 ، حيث قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية السابق ذكره إنشاء هذه السوق بهدف تحقيق حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية ، وحرية الإقامة والعمل والإستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي ، ثم عقدت بعد ذلك إتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري للدول العربية في عام 1981 .

وفيما يتعلق بالإتفاقيات العربية متعددة الأطراف فقد أنشئت ثلاثة تجمعات ، هي مجلس التعاون لدول الخليج يضم السعودية والإمارات وقطر والبحرين والكويت وعمان . وإتحاد دول المغرب العربي ويضم موريتانيا والمغرب وتونس والجزائر وليبيا ، ومجلسالتعاون العربي ويضم مصر والعراق والأردن واليمن ، وقد إنهار الأخير في أعقاب حرب الخليج .

وتشير بعض الدراسات إلى أن الإتفاقيات العربية الإقليمية لم تسفر عن آثار إيجابية تذكر بالنسبة للتجارة العربية البينية ، مما يعزى بصورة رئيسية إلى محدودية القاعدة الإنتاجية للدول العربية بوجه عام ، حيث لا زالت تعتمد بصورة أساسية على تصدير السلع الأولية . ويبدو أن الإتفاقيات الثنائية بما لها من ميزة مقارنة بالتجمعات متعددة الأطراف فإنها تأخذ مصلحة الدولتين المتعاقدتين في الإعتبار بشكل مباشر ومحدودية التزاماتها عليهما ، ومن ثم فقد حققت نجاحاً أكبر في تنمية التجارة البينية . وربما يعزى التحسن النسبي الضئيل في التجارة البينية العربية خلال الثمانينات إلى العلاقات والإتفاقيات الثنائية بين الدول العربية .

4-5-2 أثر الإنضمام إلى إتفاقيات دولية وإقليمية :

يوضح الجدول رقم (4-2) أن الدول العربية لها ارتباطاتها وعلاقاتها ضمن اتفاقيات وترتيبات اقليمية ودولية إلى جانب ما لها من علاقات إقليمية عربيه . وفي هذا الصدد فإن انتماء أي من الدول العربية إلى إطار الاتفاقيات والترتيبات الاقليمية والدولية غير العربية ، لابد وأن تكون له آثاره وانعكاساته على جهود التكامل العربي وبخاصة في إطار منطقة التجاره الحره العربية .

وفيما يلي عرضاً موجزاً لأهم الآثار المحتملة لإنضمام الدول العربية إلى تلك الاتفاقيات .

4-5-2-1 إتفاقية الجات والتجارة العربية البينية :

إن المنطقة العربية ملتزمة بتحرير تجارتها تنفيذا لاتفاقية الجات ، وإن كان ذلك بمعدلات أقل من الدول الصناعية وعلى فترات أطول نسبياً ، متبعة سياسات تتسم بالشفافية والوضوح . ومن المفترض أن تؤدى اتفاقية الجات إلى التأثير إيجابيا على حجم التجارة البينية ، وفى حدود ما تؤدى إليه إجراءات تسهيل النفاذ داخل المنطقة ، إلا أن ما يحد من هذا الأثر اتجاه بعض دول المنطقة لربط تعريفاتها بمستويات أعلي من المستويات السائدة فعلاً ، مما يعني أنه لن يطرأ تخفيض ملموس على معدلات التعريفات في هذه الدول .

ومن جهة أخرى ، فإن انخفاض المزايا التى كانت تحصل عليها دول المنطقة العربية فى أسواق الدول الكبرى وإشتداد المنافسة فى الأسواق العالمية ، يدفع هذه الدول إلى البحث عن أسواق جديدة بديلة قد تكون الدول المجاورة ، لاسيما وأن المنطقة تتميز بميل مرتفع للتجارة إقليمياً عنه عالمياً[1] .

4-5-2-2 اتفاقيات الشراكة الأوربية :

تم توقيع اتفاقية شراكة أوربية مع تونس والمغرب فى عام 1995 ومع الأردن بعد ذلك . ومازالت المفوضات جارية مع مصر .وتهدف هذه الإتفاقيات بالدرجة الاولى إلى التحرير الكامل للتجارة فى السلع الصناعية وتسهيل نفاذ السلع الزراعية على أساس متبادل . ويلتزم الاتحاد الاوروبى بتقديم الدعم المالي والفني لمساعدة الدول الموقعة على

(1) جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية ، التطورات الدولية والاقليمية وأثرها على الاقتصاديات العربية (دراسة أولية) ، إدارة المال والتجارة والأستثمار 194 ص 25 .

جدول رقم (4-2)

الاتفاقيات الدولية والترتيبات الاقليمية للدول العربية

الدولة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)		(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
					اتحاد أوروبي ويابان	الولايات المتحدة					
الاردن				×	×	×	×		×	×	×
الامارات	×				×			×	×	×	×
البحرين	×				×			×		×	×
تونس	×	×	×		×	×	×			×	×
الجزائر			×		×		×				×
جيبوتي					×						×
السعودية					×			×		×	×
السودان					×	×			×	×	×
سوريا				×	×	×	×			×	×
الصومال					×	×			×	×	×
العراق					×				×	×	×
عمان					×	×		×			×
قطر	×				×			×		×	×
الكويت	×				×			×	×	×	×
لبنان					×					×	×
ليبيا					×				×	×	×
مصر	×	×		×	×	×	×		×		×
المغرب	×	×	×		×		×			×	×
موريتانيا	×				×	×					×
اليمن					×				×	×	×

(1) اتفاقية الجات/منظمة التجارة العالمية
(2) إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية .
(3) اتفاقيات الاتحاد الأوروبي/المغرب العربية
(4) اتفاقيات الاتحاد الأوروبي / المشرق العربي
(5) نظام الافضليات المعمم
(6) اتفاقية لومية لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والباسفيكي
(7) مجلس التعاون لدول الخليج العربية
(8) السوق العربية المشتركة
(9) تيسير وتنمية التبادل التجاري
(10) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إعادة هيكلة اقتصادها ، بما يهدف إلى رفع مستوى الكفاءة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية .

ولعل الأثر المباشر المتوقع لهذه الاتفاقيات هو زيادة حجم التجارة فيما بين الاتحاد الاوروبى والدول الشريكة ، وتحول التجارة على حساب الدول خارج الاتفاق .

ومن المعروف أن إقامة منطقة تجارة حرة بين دولتين يؤدى إلى إلغاء التعريفة الجمركية بينهما ويكون فى نفس الوقت لكل دولة تعريفة جمركية خاصة بها فى مواجهة باقى دول العالم .إذا كانت إحدى هاتين الدولتين تستورد سلعة ما من الدولة الأخرى لأنها أكثر كفاءة ، فإنه نظراً لإلغاء التعريفة الجمركية ينخفض سعر السلعة بمقدار التعريفة . ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة الإستيراد من الدولة الأكثر كفاءة مما يزيد من رفاهية المستهلك .

أما لو كانت هذه الدولة تقوم باستيراد نفس هذه السلعة ولكن من دولة أخرى ليست طرفاً فى منطقة التجارة الحرة ، فإن إقامة منطقة التجارة الحرة سوف يجعل سعر هذه السلعة أعلى نسبيا من السعر الذى تقدمه الدولة الطرف فى منطقة التجارة الحرة. وبالتالى يتجه الطلب إلى سلعة تلك الدولة ويحدث تحول في إتجاه حركة التجارة (Trade diversion) نحو الطرف الأقل كفاءة ، مما ينقض من رفاهية المستهلك .

في هذا الإطار فإن تحرير التجارة الثنائية بين أى دولة من دول المنطقة العربيه مع الاتحاد الاوروبى ، مع بقاء القيود على حجم التجارة البينية العربية على مستواها الحالى، سوف يؤدى إلى انخفاض حجم التجارة العربيه البينية . غير أنه يلاحظ أن السلع غير النفطية (الخاصة بالتجارة البينية بين الدول العربية) هى سلع غير تقليدية ولديها روابط أمامية وخلفية ، وأكثر كثافة وإستخداماً لرأس المال عن السلع غير النفطية المتبادلة مع الإتحاد الأوروبي. وبالتالي من المنتظر أن يكون التأثير الإنشائي للتجارة أكبر من الأثر التحويلي للتجارة ، وينشأ التأثير السلبى على معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى داخل المنطقة .فالشركات متعددة الجنسيات لن تقبل على الاستقرار فى أى من دول المنطقة إذا لم تتمتع بحرية النفاذ للأسواق المجاورة .بل أنه فى هذه الحالة قد تظل الاستثمارات متركزة فى الاتحاد الاوروبى لتتمتع بحرية النفاذ الى جميع دول المنطقة التي ترتبط معها باتفاقيات مشاركة وهو ما يعرف بنموذج المحور والأطراف (Hub & Spoke System) .

وبناء على ذلك فإنه من الأهمية بمكان أن تراعي الدول العربية خطورة تحرير تجارتها مع الإتحاد الأوروبي أو غيره من الدول المجاورة . وفي هذا الصدد ينبغي أن تتخذ خطوات جادة لتحرير التجارة العربية البينية وزيادة فرص النفاذ لمختلف المنتجات العربية داخل أسواقها ، وبالتالي تبرز أهمية منطقة التجارة الحرة العربية كحل أمثل لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تفرضها المتغيرات العالمية .

وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربيه سوف يصحبه بعض التكاليف والأعباء نتيجة لعملية تحرير التجارة وإن كان ذلك الأمر لا يتجاوز المدى القصير ، وربما المتوسط في بعض الحالات المحدوده ، فإلى جانب الأثر المالى المباشر المتمثل فى انخفاض حصيلة الجمارك ، والتى تمثل مصدراً أساسياً لإيرادات الدول العربية غير النفطية ، يصحب تحرير التجارة آثار سلبية حقيقية تتمثل فى عجز بعض الصناعات عن مواجهة المنافسة إثر إلغاء الحماية ، فلا شك أنه في ظل تشابه الهياكل الإنتاجية في الدول العربية وتواجد نفس الصناعات ، فإن إزالة الحواجز الجمركية لابد وأن تؤدي الى الإضرار بالمنشآت الأقل كفاءة والتي سوف تعجز عن منافسة منتجات المنشآت الأكثر كفاءة . وبالتالي لابد أن تسبق التحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية عملية إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية، بمعنى أن يتم تهيئة الظروف المواتيه لحدوث إعادة تقسيم العمل والتخصص بين الدول أعضاء المنطقة حتى تنقضي المراحل الإنتقاليه بآثارها السلبيه ، وتجني هذه الدول المكاسب والآثار الايجابيه للتكامل .

وهكذا فإنه فى ضوء المتغيرات الحادثة على الصعيدين العالمى والاقليمي ، فإنه من المتوقع إلتزام دول المنطقة بتحرير تجارتها ، وفقاً للعديد من الإتفاقيات الدولية والإقليمية وترتيبات التجارة مع الدول العربية ، وعليه تصبح الأسواق العربية أكثر إنفتاحاً مع زيادة درجة المنافسة فيها .وفى نفس الوقت فسوف يتمخض عن تحرير الواردات أزدياد الضغط على الإنتاج الزراعى والصناعي المحلي . وسوف يؤدي تصاعد المنافسة على مستوى أسواق الإتحاد الأوروبي – الشريك الرئيسي في التجارة مع الدول العربية إلى تعريض الميزة النسبية للدول العربية المستفيدة من المعاملة التفضيلية ، لتحديات متزايدة من قبل منتجين آخرين من دول الاقتصاديات ذات الكفاءة الإنتاجية الاعلى . كما تتعرض هذه الميزة للتحدي أيضاً في إطار نظام الافضليات المعمم ، واتفاقيات الجات والشراكة الأوروبية البحر متوسطيه .

وإزاء هذا الوضع، فمن المحتمل أن تتآكل الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها البلدان العربية في أسواق الدول المتقدمة ، وبصفة خاصة الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. بل إن المزايا التفضيلية التي تتمتع بها الدول العربية في إطار المزايا الممنوحة من قبل إتفاقية الجات للدول النامية والأقل نمواً سوف تنحسر هي الأخرى بعد إنقضاء المرحلة الإنتقالية المسموح بها في الإتفاقية . وفضلاً عن التحدي الذي تواجهه الصادرات العربية في أسواق الدول المتقدمة ، هناك مواجهة أخري يحتمل أن تقع على الصعيد الاقليمي عندما تنفتح أسواق المنطقة ذاتها وتصبح ميداناً للمنافسة وهدفاً للإختراق من قبل أطراف عديدة بما تنطوي عليه من تأثيرات بعيدة المدي على التوازنات الاقتصادية والسياسية لمنطقة الشرق الأوسط .

ومن بين الاستراتيجيات ، التى يمكن أن تتبناها الدول العربية ،،على المستوى القطرى لمواجهة هذه التحديات والمخاطر ، هى تلك التى تستهدف الإستفادة من الفرص الجديدة فى الأسواق العالمية والاقليمية المترتبة على المتغيرات العالمية والاقليمية .ومن شأن هذه الاستراتيجية تقليل الخسائر الناشئة عن تآكل مزايا المعاملة التفضيلية ، والتي تتركز بصفة أساسية على تنويع الصادرات في إطار المنظور الأشمل للتحرير التجاري متعدد الأطراف ، مع تسويق المنتجات ذات المواصفات الأفضل وذات القدرة العالية على المنافسة في الأسواق العالمية والإقليمية ، فثمة إتفاق واضح على أن النتائج الإيجابية للنظم التجارية متعددة الأطراف سوف تعود بالنفع بصورة رئيسية على الأقطار المتبنية للتوجه الخارجي والتي بها هياكل أكثر تنوعاً ، ويقصد بالتوجه الخارجي للنظام التجاري، تحرير التجارة الخارجية ، في حين تقع أضرار كبيرة على تلك الدول التي تعتمد فقط على الترتيبات التفضيلية كوسيلة لدخول السوق .

وهناك دول عربية لديها طاقات إنتاجية كبيرة تشمل مزيجاً متنوعا من الموارد الزراعية ، ومع ذلك فإن ما تصدره هذه الدول من منتجات زراعية لا تتناسب من حيث الحجم والنوعية مع الطاقات الانتاجية المتاحة أو الكامنة فيها ، كما أنه وحتى الدول العربية التى تتسم أقتصادياتها الزراعية بمحدودية الموارد لم تستغل بعد امكانياتها من حيث الميزة التنافسية والتي من أهم عناصرها الموقع الجغرافي المتميز ، هذا بالإضافة إلى توافر الثروة البشرية القادرة على إستيعاب التكنولوجيا المتقدمة في مجال الإدارة والتنسيق . ومن ثم فإن الفرصة متاحة لها في أن تعمل على تكوين مراكز تجارية متقدمة فضلاً عن إمكانية إقامة قواعد صناعية تصديرية تقوم على الإنتاج الزراعي العربي.

6-4 بعض التدابير المقترحه لتفعيل أداء منطقة التجاره الحره العربيه:

إن الوصول إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كما هو معروف يتطلب من الدول العربية الوفاء بإلتزاماتهما المترتبة عن إنضمامهم لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى .من أهم هذه الالتزامات إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية على حركة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء في هذه المنطقة وخاصة السلع التي يكون منشأها ومصدرها دولة عربية عضو في هذه الاتفاقية وفق الأسس المعمول بها في قواعد المنشأ . إلا أن المشكلة الكبرى في هذه الآلية تكمن في التباين الملحوظ في فئات التعرفة الجمركية المطبقة في الدول الأعضاء خاصة أن بعض الدول الأعضاء تولي إهتماماً كبيراً للسياسات الجمركية التي تطبقها على إعتبار أنها تمثل مورداً أساسياً من موارد الخزينة العامة ووسيلة لحماية المنتجات المحلية . وذلك كما يتضح من الجدول رقم (3-4) .

ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى حملت فى طياتها آلية هامة لتحرير التجارة العربية البينية ، حيث نصت المادة السادسة منها على التحرير الفورى لجزء هام وملحوظ فى التجارة العربية البينية ممثلا فى التحرير الفورى للسلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وهذا بحد ذاته يعتبر المنطلق الأساسي للوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، نظراً لأن هذه السلع تمثل الجزء الأكبر من الهياكل الإنتاجية لبعض الدول العربية .

وفي ضوء ما يجري على أرض الواقع في مسيرة العمل الخاص بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجاره الحره العربيه الكبرى ، وما يدور من مناقشات في اللجان المتخصصة ، وما يثار من قضايا ومشكلات ، تبرز أهمية بعض الإجراءات والتدابير التي يمكن عن طريقها معالجة أهم تلك القضايا ومواجهة أبرز هذه المشكلات ، ولعل من بين أهم التدابير المقترحة في هذا الصدد ما يلي :

- إعمال التوصيات والمقترحات التي تقدمها الجهات الفنيه المختصه حول القضايا المطروحه والمثاره في إطار منطقة التجارة الحره سواء التي لم يتم حسمها ، أو التي لا تزال محل خلاف ومن ذلك على سبيل المثال مقترحات الأمانه العامه لجامعة الدول العربية بشأن قواعد المنشأ ، ومقترحات وتوصيات

جدول رقم (4-3)

التعريفات الجمركية لبعض السلع في الدول العربية مقارنة بنظيرتها في دول العالم

٪

الدولة	السلع الأولية					السلع المصنعة وأخرى					
	أغذية	مشروبات وتبغ	مواد خام	وقود معدني	دهون وزيوت	كيماويات	سلع مادية	آلات ومعدات	سلع مصنعة متنوعة	سلع أخرى	السنة
الجزائر	30.5	81.9	12.5	4.0	18.7	15.1	31.0	18.8	43.3	25.5	1993
مصر	35.6	46.1	14.0	13.3	18.0	16.4	36.8	20.9	45.7	17.4	1995
المغرب	86.7	73.2	31.0	29.6	47.5	50.0	70.5	55.3	85.3	17.1	1993
عمان	7.1	69.3	5.5	3.9	1.9	5.1	5.3	5.0	5.0	4.2	1992
السعودية	10.2	12.6	11.8	12.0	12.0	11.9	12.3	12.0	12.7	11.0	1994
تونس	38.3	42.7	21.1	11.8	12.0	21.2	32.2	26.4	34.9	36.3	1995
الإتحاد الأوروبي	8.8	22.3	1.4	1.0	30.3	7.4	7.0	5.0	8.1	1.6	1995
دول صناعية أخرى	7.7	7.0	1.1	1.5	4.7	4.4	8.3	5.6	10.5	2.0	1995-94
دول نامية	22.6	34.3	12.8	10.1	18.6	15.1	20.5	16.3	24.2	13.4	1995-93

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تنمية التبادل التجاري للسلع الزراعية بين الأقطار العربية ، الخرطوم ، 1993 .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية بشأن الرزنامه الزراعية ، وتوصيات صندوق النقدالعربي بشأن الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل . وقد تضمن الباب الثالث من الدراسة عرضاً لهذه التوصيات .

- منح المقاول العربى نفس الميزة التى يتمتع بها المقاول المحلى وفقا لاتفاقية الجات ، ويمكن تعميم هذه الميزة على كل أشكال الخدمات .وهو أمر لا يتعارض مع قواعد الجات ، حيث يسمح إتفاق الخدمات للدول النامية بإبرام إتفاقيات لتحرير قطاع الخدمات مع دول نامية أخرى مع منحها معاملة تفضيلية .

- إعتماد قواعد المنشأ للمنتجات الصناعية ، بما فيها السلع المصنعه من مواد خام زراعيه : فالقاعدة التى إستقرت فى الاتفاقيات العربية السابقة إشترطت حداً أدنى لنسبة المكون المحلى (40٪) كمسوغ للتحرير ، وكانت النتيجة أن كل دولة عربية حاولت أن تستقل نسبيا بقاعدة إنتاجية للمكونات الوسيطة حتى توفر هذه النسبة محليا . وهناك إقتراح لتطوير قاعدة المنشأ وفقاً لمعيار المكون العربي المشترك ، حيث يمكن إجازة تحرير السلعة طالما بلغت نسبة المكون العربي المشترك حوالي 50٪ في حالة مشاركة دولتين عربيتين في إنتاجها ، وترتفع هذه النسبة إلى حوالي 60-70٪ إذا ما إزداد العدد إلى ثلاث دول عربية أو أكثر ، وقد يساعد ذلك على تركيز صناعات المكونات الوسيطة وفقاً للميزة التنافسية لكل دولة عربية على حدة ، بما يسهل تحرير التجارة العربية في ظل التنوع والاحتياج المتبادل .

- إعتماد نظام المدفوعات بين الدول ، ومن المقترحات المناسبه في هذا الشأن لتسريع المبادلات العربية البينية هو القبول بتسوية المدفوعات بالعملات المحلية تمهيداً لخلق نظم متعددة الأطراف، وقد يكون للإقتراح محاذيره إلا أنها محاذير مخففة فى ظل الاتجاه العام للدول العربية لتبني سياسات نقدية ومالية لتثبيت سعر الصرف والسيطرة على معدلات التضخم وعجز الموازنة ، ويمكن الوصول إلى تفاهم بين البنوك المركزية العربية ، بحيث تتبادل فيها الإلتزامات بتحويل الأرصدة الدائنة في حساب المدفوعات التجارية العربية إلى

المقابل بالعملات الصعبة في حالات الضرورة .

- تخصيص جزء من المساعدات العربية – العربية لتنمية الموارد السيادية الأخرى للدول العربية الأكثر تضررا ، مع منحها قروض ميسرة لإعادة التكييف الهيكلى . كما يمكن إستخدام جانب من هذه المساعدات لتكوين صندوق الدعم أو التعويض المرحلي والمؤقت لبعض الدول أو القطاعات التي تتضرر سلباً من جراء تحرير التجارة ، ومساعدتها على إعادة التأهيل أو إجراء المواءمات اللازمة مع الأوضاع الجديده لتحرير التجاره .
- منح الدول العربية الأكثر تضرراً فترة سماح للتدرج المرحلى فى خفض التعريفة الجمركية وبمعدلات إستثنائية على وارداتها العربية .
- وبالنسبة للمخاوف التى تدور حول إعادة توزيع الإستثمارات العربية لصالح الدول العربية الأكثر تطوراً (مخاوف يبررها رغبة رأس المال فى التوطن داخل أسواق ناضجة نسبيا) ، هناك بعض الاقتراحات ، تشمل :

* تحويل جزء من الفوائض الدائنة فى ميزان المبادلات العربية – العربية إلى إستثمارات مباشرة فى البلدان العربية المدينة والأقل تطوراً .
* منح الدول العربية الأقل تطوراً رخصة لتحرير صادراتها إلى الأسواق العربية ، وهو حافز قد يستقطب الاستثمارات العربية إلى هذه الدول .
* ضخ نسبة من المعونات والمنح العربية – العربية ، كإستثمارات مباشرة فى مجال البنية الأساسية فى الدول العربية الأقل تطوراً كمقدمة لدمج أسواق هذه الدول فى السوق العربى الموسع[1] .

4-7 البرنامج المقترح لتفعيل الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إتجاه التكامل الزراعي العربي :

4-7-1 مبررات البرنامج :

- لا يزال التبادل التجارى الزراعى العربى يواجه العديد من المعوقات التى تحد من إنسياب السلع والخدمات بين الدول العربية .وتتمثل أهم هذه المعوقات فى

(1) رفعت لقوشه ورقة عمل "السوق العربية المشتركة : مدخلات أولية ، مقدمة في إطار المؤتمر السنوي الثاني ، نوفمبر 1997 ، السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي ، ص 95.

عدم توفر فوائض مناسبة ومتنوعه من السلع الزراعية الرئيسية القابلة للتبادل فى الأسواق العربية ، خاصة وأن الدول العربية عاجزة عن سد إحتياجاتها في عدد كبير من هذه السلع ، وتعتمد في هذا الشأن إعتماداً كبيراً على الأسواق الأجنبية . كما تتشابه الفوائض التصديرية المتاحة للكثير من الدول وبخاصة في إطار ما لوحظ خلال العقود الأخيرة من إزدواجية منهج التنمية في العديد من الدول العربية وتوجهها نحو التطوير والتوسع في نفس المجالات والمشروعات بغض النظر عن إعتبارات الكفاءة الفنية والإقتصادية ، أو كفاية ونوعية المقومات الموردية ، وعدم الإعتداد بإعتبارات الميزة النسبية ومن ثم القدرة التنافسية .

وفى ضوء هذه الحقيقة تتضح الحاجة إلى زيادة الإنتاج القابل للتصدير فى الدول العربية على أساس الكفاءة والتخصص الإنتاجى وهو الأمر الذى يتحقق بدوره عن طريق إحداث التكامل الزراعى العربى كما يعكسه تحليل المزايا النسبية للدول العربية ، فإن كل دولة عربية تستطيع أن تركز في تخصيص مواردها الزراعية على إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية أفضل . ولا شك أن إتباع هذه السياسة سوف يكون له أثاره الايجابية ليس فقط في جانب الإنتاج ولكن أيضاً في جانب التجارة ، حيث لا تضطر الدول إلى الإحتفاظ بمعدلات حماية عالية للسلع التي تنتجها بغير كفاءة تنعكس سلباً على أوضاع الرفاهية العامة ، وتقع أعباؤها المباشرة إما على المستهلكين أو الموازنه العامة في حالات الدعم . وفي نفس الوقت يؤدي التوجيه والتخصيص الأمثل للموارد على أسس من الكفاءة والميزه النسبيه إلى ظهور تنافس المنتجات التصديرية ذات الكفاءه والقدره التنافسيه والتي يمكن أن تتجه إلى الأسواق العربية ويعمل على تخفيف الاعتماد على الأسواق الأجنبية . فضلاً عن إمكانية بلوغها الأسواق الأجنبيه والمنتفسه فيها .

ومن ناحية أخرى فإن إحداث التكامل الإنتاجى والخدمى الزراعى كخطوة رئيسية نحو تفعيل التبادل التجارى ، سوف يخفف من الآثار التحويلية فى إتجاهات التجارة (Trade diversion) التى تترتب على عقد إتفاقات الشراكة بين عدد من الدول العربية والتكتلات الاقتصادية الأخري .

- برغم الخطوات الهامة التي بدأت تأخذ سبيلها إلى التنفيذ في إطار أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فإن واقع الحال يدل بوضوح على ضعف معدلات الإنجاز والتقدم الراهنة سواء بقياس مستوى الإنضمام إلى إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي تعتبر بمثابة الاطار الذي قامت على أساسه منطقة التجاره (هناك ثلاث دول لم تنضم بعد إلى هذه الإتفاقية) ، أو من حيث عدد الدول الأعضاء في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية (14 دولة حتى بداية عام 1999 ولا يزال هنالك 5 دول اعضاء في إتفاقية تيسير وتنمية التبادل غير منضمة إلى عضوية البرنامج التنفيذي) ، أو من حيث مستوى الإلتزام بتكليف أحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة على النمو الذي تم توضيحه في الباب السابق من هذه الدراسة .

وفي هذا الإطار يتطلب الأمر الإهتمام بتفعيل الأداء العربي على محور شمولية الإنضمام إلى الإتفاقية والمنطقة ، وأيضاً على محور الإلتزام بأحكام إتفاقية تلك المنطقة.

- إن تغير الأوضاع على الساحة العربية وبخاصة في مجال توجهات الإصلاحات الإقتصادية والتعديلات الهيكلية ، والتحرر الإقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي ، هذه الأوضاع قد أوجدت أرضية مشتركة ة عامة أكثر ملاءمة من ذي قبل لإنجاح العمل التكاملي الذي تعثر كثيراً في به السابقه ، وكان تباين النظم السياسيه والاقتصاديه واحداً من أهم ذلك التعثر .

ستجدات على الساحتين الدولية والإقليمية ظروفاً جديده تدعو إلى سراع والنهوض بالتكامل العربي عامة ، والتكامل الزراعي خاصة ، لعديد من صيغ التعاون والتنسيق الإقتصادي والتجاري على الاقليمي أصبحت تستقطب الدول العربية إلى دوائرها ، مما لاً يقلل بمضي الزمن من أهمية الصيغة التكامليه العربية ، محفزات دعمها وتفعيلها ، بما لذلك من إنعكاسات المشروع القومي العربي ، وعلى المنطقة العربية ف

الأمد المتوسط والبعيد ، تمتد آثارها إلى الأبعاد الأمنية والاجتماعية والثقافية وإلى الهوية العربية ذاتها ، بغض النظر عن الأبعاد الاقتصادية البحته . ومن جانب آخر فإن وجود الصيغ البديله للتنسيق والتعاون الإقتصادي والتجاري ، وتطور معدلات الأداء في تطبيق هذه الصيغ والإلتزام بمقرراتها، يمكن أن يؤدي إلى إنعدام الأثر والجدوي لمنطقة التجارة الحرة العربية إذا ما تباطأت وتخلفت معدلات أدائها عن معدلات الأداء في مجالات التحرير التجاري وتنسيق السياسات لتلك الصيغ البديلة .

- في إطار ما يجري بشأن تنفيذ أحكام إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، لا تزال هنالك العديد من القضايا والجوانب موضع البحث والتفاوض وربما الإختلاف ، ويتطلب الأمر العمل على معالجة هذه الجوانب وتلك القضايا على النحو الذي يتجه بها نحو تعزيز وتفعيل الأداء في منطقة التجارة الحره والإسراع بمعدلاته ، بدلاً من أن تكون هذه القضايا مجالات أو مداخل لخلق المشاكل ووضع العراقيل والعقبات وإثارة الخلاف الذي يعوق مسيرة الجهود التكاملية وإنتكاسها .

فإلى جانب قضية الرزنامة الزراعية التي لم تحسم بشكل نهائي بعد ، هنالك العديد من القضايا الهامة لا تزال مطروحه على مائدة التفاوض مثل قواعد المنشأ والقيود غير الجمركية ، وتسوية المنازعات ، والمعاملة الخاصة بالدول العربية الأقل نمواً ، إلى غير ذلك من القضايا التي يمكن لأي منها أن تكون حجر عثره أمام جدية التطبيق أو تعوق السير فيه قدماً وفق ما هو مقرر .

4-7-2 أهداف البرنامج المقترح :

في ضوء المبررات السابقة التي تبرز أهمية وجود برنامج أو خطة عمل أو تصور واضح لتفعيل أداء العمل التكاملي العربي وبخاصة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فإن الهدف الرئيسي الذي يتطلب الأمر توخيه من خلال مثل هذا البرنامج يتحدد في العمل على تعزيز مستوى الأداء التنفيذي العملي على أرض الواقع للجهود التكاملية العربية التي بدأت في إطار منطقة التجارة الحره العربية الكبرى ، ويتضمن ذلك الهدف العام بطبيعة الحال العمل على تحقيق ما يلي :

أ- تعزيز المبادلات التجارية الزراعية العربية البيئيه ، ودعم القدرات الإنتاجية الزراعية العربية التي تصب في هذا الإتجاه ، والعمل على إزالة كافة المعوقات التي تعترض أو تحد من تحرير التجاره الزراعية العربية البينية .

ب- دعم مختلف الأنشطة والمشروعات الإنتاجيه والخدميه القطريه والمشتركه التي تعزز مقومات التكامل الزراعي العربي ، بما في ذلك مشروعات الخدمات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعى ، بهدف تلبية الطلب على هذه الخدمات والمستلزمات فى الدول العربية ولاسيما فى مجال البنور والتقاوى، والسلالات الحيوانية والداجنة ، وغيرها من المستحدثات التكنولوجية . وتحقيق هذا الهدف من شأنه دعم زيادة التبادل التجاري لمستلزمات الإنتاج الزراعي والخدمات الزراعيه بين الدول العربية . الأمر الذي يدعم بدوره تطوير المنتجات الزراعية العربية الداخله في التجارة ، وزيادة حجم مبادلاتها التجارية .

ج- التغلب على الإختناقات التسويقية والمعوقات التجارية التى تواجه السلع الزراعية القابلة للتجارة فى الدول العربية (Tradable) ، فهناك العديد من السلع التى تواجه ليس فقط بقيود جمركية أو غير جمركية على المستوى الرسمى ، بل تواجه أيضا مشكلات تسويقية يعجز القطاع الخاص عن مواجهتها وتسبب فشلاً سوقياً (Market Failure) يهدر أية إجراءات جادة تتخذ لإحداث التكامل .

د- معالجة القضايا المثارة أو التي لا تزال قيد البحث على النحو الإيجابي الذي يدعم ويعزز من مستويات الأداء والتنفيذ لأحكام إتفاقية منطقة التجارة الحرة، وتلافي أسباب ودوافع ودواعي إستخدام مثل تلك القضايا كعوامل سلبية الأثر على مستويات ذلك الأداء .

3-7-4 مكونات البرنامج وعناصره :

تتمثل الفكرة الأساسية في هذا البرنامج في طرح بعض المكونات والأنشطة المقترحة لتحقيق الأهداف التي يرمي إليها . ولعل من أهم المكونات والأنشطة التي يمكن إقتراحها في هذا الإطار ما يلي :

4-7-3-1 مكون الدعم السياسي :

ولعل هذا المكون لا يحمل الطابع الفني في معالجة القضايا الخاصة بتفعيل العمل التكاملي العربي في إطار منطقة التجاره الحرة العربية الكبرى ، إلا أنه يشكل القاعدة الأساسية والشرط الضروري لقيام ونجاح أية معالجات ذات طابع فني في هذا المجال .

وفي واقع الأمر فإن إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد كانت في أساساها استجابة لقرار سياسي عربي تم إتخاذه بناء على قرار للقمة العربية (القاهرة- يونيو 1996) بتكليف المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية بإقامة هذه المنطقة . ومن ثم فإن العمل التكاملي العربي في أي مرحلة من مراحله ، تأسيساً وإلتزاماً وتطويراً ، إنما يقوم على إرادة سياسية تدعمه وتعزز توجهاته ومسيرته .

من هنا فلعله من الأهمية بمكان وضع صيغة مناسبة لقرار يتم إتخاذه على مستوى القياده العليا والمؤسسات الدستورية في كافة الدول العربية حول ضرورة الإلتزام الكامل بالمقررات والأحكام التي تقوم عليها إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والإطار الدي تستند إليه في إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، في سبيل إسراع وتعزيز التوجهات التكاملية العربية نحو إقامة سوق عربية مشتركة ، دون وضع أي عراقيل فنية في سبيل ذلك .

هذا القرار يمكن أن يكون داعماً ومشجعاً لكافة المسؤولين ومتخذي القرار على مختلف المستويات في كل دولة وفي مختلف المحافل واللجان الخاصة بمناقشة القضايا التكاملية والتفاوض بشأنها ليكونوا أكثر إيجابية ومتحررين من التخوفات والتحفظات التي قد تحد من قدراتهم على تحمل المسؤولية أو اتخاذ القرارات الحاسمه .

ويندرج ضمن هذا المكون أيضاً أهمية تضمين استراتيجيات العمل السياسي والاقتصادي للدول العربية ما يبرز التوجهات التكاملية العربية على كافة الأصعدة ويؤكد عليها وأهمية إلتزام كافة السياسات والخطط والبرامج والمشروعات بهذه التوجهات ، وبما يخلق مناخاً عربياً عاماً أكثر مواءمة وحفزاً للعمل التكاملي العربي من منطلق قناعات يجب أن تترسخ على كافة المستويات الرسمية والشعبية بأن التكامل العربي قضية حتمية ومصيرية ، وأن ما يتحقق من خلاله من مكاسب للأمة العربية بكافة أقطارها في المدي المتوسط والطويل يستحق أية تضحيات أو أعباء قد تنشأ في سبيل ذلك في الأمد القصير .

ذا الإطار يمكن أن تصبح مسيرة الأداء والإنجاز في منطقة التجارة الحرة
كبرى أكثر إلتزاماً من كافة الأطراف وأكثر بعداً عن اللجوء إلى الثغرات والحجج
ية لهذه المسيرة إذا ما كان القرار السياسي والتوجهات السياسية حاسمة في
شأن .

4-7-3-2 **مكون الأنشطة الدراسية :**

تقتضي الموضوعية والمنهج العلمي أن تستند فعاليات وإجراءات منطقة التجارة
لحرة العربية إلى الدراسات الجادة والمتعمقة لمختلف القضايا والموضوعات المثارة ،
وأن يتم الإحتكام إلى هذه الدراسات في معالجة تلك اقضايا وحسم ما ينشأ من
إختلافات حولها . وفي واقع الأمر فإن هناك العديد من المجالات التي تتطلب مثل تلك
الدراسات ، ولعل من أهم الدراسات المطلوبه في الجوانب الزراعية ما يلي :

- دراسات المقومات والبنيات الموردية والإنتاجية والتسويقية الزراعية .
- دراسات الميزة النسبية والقدرة التنافسية للمنتجات والسلع الزراعية الداخله في التجارة .
- دراسة مناخات الإستثمار الزراعي في الدول العربية ومجالات التطوير اللازمة لحفز الأستثمار العربي المشترك للقطاع الخاص .
- دراسة أولويات الإستثمار العربي المشترك ، ودراسات الجدوى الأولية لأهم تلك المشروعات من أجل إعدادها للترويج .
- إجراء الدراسات المستقبلية الإستشرافية التي تخدم تعزيز التكامل والتعرف على العوامل والمتغيرات والمستجدات الموثرة على مسيرته ، لدعم الايجابي منها وتلافي الآثار السلبية المحتملة لها .
- إجراء الدراسات التي تتطلبها اللجان الفنية حول القضايا محل التفاوض أو المناقشة التي تتطلب توصيات محددة لإتخاذ قرارات بشأنها .

4-7-3-3 **مكون دعم وتطوير بعض الأطر المؤسسية المساعده :**

لقد أقيمت في مرحلة سابقة بعض المؤسسات التمويليه والإنمائية العربية التي

إستهدفت تعزيز العمل العربي المشترك على نحو أو آخر ، وفي واقع الأمر فإن مثل تلك المؤسسات قد أدت دورها في المرحلة السابقة وفق طبيعة تلك المرحلة . غير أن ما طرأ على الساحتين الدولية والإقليمية من تغيرات ومستجدات هامة ، وما تتوجه إليه الدول العربية في هذا الإطار من دعم وتعزيز مستويات تكاملها الإقتصادي والزراعي ، وبخاصة بعد بدء البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، كل ذلك إنما يقتضي العمل على عدد من الكيانات المؤسسيه الفاعلة والداعمة لهذه التوجهات ولأداء تلك المنطقة .

وعلى صعيد منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك يتضمن هذا المكون مجالين أساسيين :

أ- مكون اعادة تأهيل المؤسسات والمنظمات والهيئات القائمة في مجال العمل العربي المشترك؛ الإنمائية والتمويلية من حيث أهدافها ودورها ومقومات ومنهجية عملها لتصبح أكثر قدرة وكفاة ومواءمة لمتطلبات مرحلة تعزيز التكامل العربي وفق طبيعة المرحلة الجديدة والتوجهات المستقبلية.

ب- مكون إقامة ما قد يلزم من البنيات المؤسسية الضرورية الأخرى على المستوى العربي العام لضمان فعالية الأداء التكاملي وبخاصة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وقد يتطلب الأمر في هذا الشأن إنشاء هياكل تكاملية لمتابعة وتقويم الأداء التكاملي ، وذلك بالإستفاده من التجارب الدولية في هذا المجال .

وفي هذا الصدد يمكن على سبيل المثال تكوين مجالس وزارية تكاملية يتشكل كل منها من وزراء الدول الأطراف في كل من المجالات ذات العلاقة ، مثل مجلس وزراء الزراعة العرب ، أو مجلس وزراء المالية العرب ...الخ ، ويكون لكل منها إجتماعات دورية وسكرتارية دائمة ، ويتبعها لجان فنية قد تكون دائمة أو مؤقته وفق ما تقتضيه الظروف . كما يمكن إنشاء ما يناظر تلك المجالس على نحو أو آخر بالإستفاده من التجارب الأخرى في هذا الشأن.

وأما على صعيد كل من الأقطار العربية فإن هذا المكون يتضمن إنشاء كيان

أ- تكوين اللجان العليا الدائمة لمتابعة تنفيذ الجهود التكاملية العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتكون هذه اللجان العليا وما ينبثق عنها من لجان فرعية بمثابة الآليات التي يناط بها تنفيذ مكونات هذا البرنامج المقترح ، ضمن ما يناط بها من مهام ومسؤوليات أساسية أخرى في مجال المتابعة والتقويم . ويمكن أن تنبثق هذه اللجان عن الأمانة العامة ، أو عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، ففي مجال الزراعة تكون هناك لجنة عليا للتكامل في مجال الزراعة ، وهكذا في المجالات الأخرى .

ب- توفير التمويل اللازم لإنجاز المكونات و الأنشطة المقترحة ضمن هذا البرنامج، ويمكن يكون ذلك من خلال مؤسسات التمويل الإنمائية العربية .

ج- تحديد الجهات المسؤولة عن إنجاز وتنفيذ كل مكون ، وذلك بحسب طبيعة ومجالات الإختصاص . وتعطي الأولوية في هذا الشأن للجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة ، ويمكن للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أن تقوم بالدور الأساسي في هذا الشأن فيما يخص الجوانب الزراعيه مستعينة بكافة الخبرات المتاحة في مختلف المؤسسات القطرية العربية من مراكز بحثية ومراكز دراسات وجامعات وبيوت خبرة وغيرها . وبالتنسيق والتعاون مع المنظمات والمؤسسات الأخرى ذات العلاقه .

د- قيام كل جهة من الجهات التي يتم تحديدها لمسؤولية إنجاز المكونات والأنشطة بوضع تصور كامل وبرنامج تفصيلي لتنفيذ ما يخصها وإطاره الزمني ومتطلبات التنفيذ . ويتم رفع هذه البرامج إلى اللجنة العليا المختصة (اللجنة العليا للتكامل في مجال الزراعة) لإقرارها وتوفير التمويل اللازم لها . ومن ثم البدء في تنفيذها تحت إشراف ومتابعة اللجنة العليا .

4-7-5 النتائج المتوقعة من تطبيق البرنامج :

يتوقع أن يحقق تطبيق البرنامج المقترح النتائج التالية :

أ- زيادة الإنتاج التصديرى العربى من السلع الزراعية على أساس من الكفاءة والميزة النسبية .الأمر الذى يساعد على تخصيص الموارد الزراعية العربية

بشكل أكثر كفاءة ، ويؤدي ذلك إلى رفع معدل النمو فى القطاعات الزراعية العربية بوجه عام .

ب- زيادة التجارة الزراعية العربية البينية ودفع التبادل التجارى ، لاسيما وأن السبب الرئيسى فى ضحالة التجارة البينية العربية فى الوقت الحاضر يتمثل فى محدودية الفوائض المتاحة للتصدير .

ج- زيادة الصادرات الزراعية العربية بصفة عامة ، وتحقيق معدلات تصديرية مرتفعة ، مما يساعد الاقتصاديات العربية على تحقيق الديناميكية المطلوبة للإندماج مع الاقتصاد العالمى .

د- تخفيف حدة الآثار السلبيه الناجحه عن استقطاب التجارة العربية نحو التكتلات الاقتصادية الأخرى ، لا سيما الاتحاد الأوروبي نتيجة للتغيرات المتوقعة فى تحويل التجارة فى إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع بعض الدول العربية ذات الثقل في الإنتاج الزراعي العربي (المغرب وتونس والأردن ومصر) .

- تطوير العمل التكاملي العربي وتهيئته للانطلاق نحو مراحل أكثر تقدماً على مسار التكامل الإقتصادي .

المراجع

المراجع

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (18) ، الخرطوم ، 1998 .

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قاعدة البيانات الإحصائية الزراعية العربية (أساك) الإصدارة (5) ، الخرطوم ، 1998 .

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي لتطورات التنمية الزراعية في الوطن العربي ، الخرطوم . 1998 .

4- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وآخرون ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، الكويت ، 1998 .

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدراسات القطرية المعدة في إطار الدراسة القومية الشاملة حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

الدراسة القطرية للمملكة الأردنية الهاشمية .

- الدراسة القطرية لدولة البحرين .
- الدراسة القطرية لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- الدراسة القطرية للمملكة العربية السعودية .
- الدراسة القطرية لجمهورية السودان .
- الدراسة القطرية للجمهورية العربية السورية .
- الدراسة القطرية لجمهورية العراق .
- الدراسة القطرية لدولة فلسطين .
- الدراسة القطرية لدولة قطر .

- الدراسة القطرية لدولة الكويت .
- الدراسة القطرية للجمهورية اللبنانية .
- الدراسة القطرية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى .
- الدراسة القطرية لجمهورية مصر العربية .
- الدراسة القطرية للمملكة المغربية .
- الدراسة القطرية للجمهورية الإسلامية الموريتانية .
- الدراسة القطرية للجمهورية اليمنية .

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، سياسات التجارة الخارجية الزراعية العربية في ظل المتغيرات الإقتصادية والإقليمية والدولية ، ورقة مقدمة إلى ندوة كفاءة التجارة العربية – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة 25-29 يونيو 1995 .

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مداولات الندوة القومية حول تنمية التبادل التجاري الزراعي بين الأقطار العربية المنعقدة في البحرين ، ديسمبر 1994 .

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة آثار برامج التعديلات الهيكلية على الزراعة العربية ، الخرطوم . أكتوبر ، 1993 .

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة التكامل الزراعي العربي : تجربة الماضي ونظرة المستقبل ، الخرطوم . 1992 .

10- هدى السيد ، التجارة العربية البينية : الأوضاع الراهنة وآفاق المستقبل ، كلية التجارة – جامعة الأزهر ، ص 15 .

11- خالد سعد زغلول حلمي ، منطقة التجارة الحرة : صورة أولية للتعاون الإقتصادي العربي – المؤتمر الثاني : السوق العربية المشتركة مستقبل الإقتصاد العربي ، 1997 .

12- رفعت لقوشة ، ورقة عمل حول السوق العربية المشتركة "المؤتمر السنوي الثاني – السوق العربية المشتركة ومستقبل الإقتصاد العربي ، ص 95 ، 1997 .

فريق الدراسة

فريق خبراء الدراسة

أ- من خبراء المنظمة :

- الدكتور وحيد على مجاهد — رئيس فريق الدراسة
  مدير إدار الدراسات والبحوث - المنظمة العربية للتنمية الزراعية
- الدكتور عباس عبد الرحمن أبو عوف — مستشار فريق الدراسة
  المستشار الفني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية
- الدكتور كرار عبادي — عضواً
  مدير إدارة الأمن الغذائي- المنظمة العربية للتنمية الزراعية
- الدكتور الحاج عطيه الحبيب — عضواً
  خبير بإدارة الدراسات والبحوث - المنظمة العربية للتنمية الزراعية
- السيد حسن عبدالعظيم القرشى — عضواً
  م. خبير بإدارة الدراسات والبحوث - المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ب- خبراء من خارج المنظمة :

- الاستاذ الدكتور بركات الفرا — عضواً
  استاذ الإقتصاد بالمعهد القومي للتخطيط - جمهورية مصر العربية
- الأستاذ الدكتور جمال صيام — عضواً
  أستاذ الإقتصاد - جامعة القاهرة ومستشار وزير

الموجز الانجليزي

agricultural commodities, according to the SITC standards of ranking.

The factors affecting the flow of trade between Arab countries, and the trade with the foreign ones were also revealed. These include; the symmetry and resembelence between the Arab countries in their natural resources, also the lack of competetiveness, particularly with regard to the manufactured, and pre-processed goods. Chapter three reviews the developments of the Arab Free Trade Area, since its early beginning. Then reviewing the constraints facing the first stages of implementation of the Arab Free Trade Area (AFTA) were critically discussed in this chapter.

Assessment of the AFTA, in as far as the regularity, volume and flow of trade is considered have also been dealt with, in addition to reviewing constraints associated with the implementation of AFTA. These constraints include; the nontariff barriers, the rigid and strict application of quality control measures, in addition to enforcement of agricultural crops calenders, and the lack of appropriate follow-up mechanisms.

The food balance situation in Arab region shows that most of the Arab countries are net food importers except the Sudan, Syria and Muritania. The last part of chapter three reveiws the content of the Agreement for Promotion of Commercial Exchange between the Arab countries, as this agreement is

regarded as a platform for the Arab Free Trade Area.

This part also reviews the basic principles, the objectives of the agreement and the major constraints that face its implementation. Crucial analysis and assessment of the progress made in the early stages of implementation of the (AFTA) is also made, with a particular purpose of guaranteeing proper and successful start of work.

Chapter four reveals the most suitable areas for strengthening the existing cooperation between the Arab countries in the area of agricultural development, with special reference to the executive programme suggested for strengthening this cooperation.

This part of the study discusses and presents the prerequisites of the proper implementation of AFTA and the prospects of Arab integration within the context of this Trade Area.

Finally the study is stipulated with a detailed executive programme for promotion of the Arab FreeTrade Area. Details of the justifications, objectives and components of the programme were critically reviewed, in addition to the determination of the implementation methodology and obligations of the parties suggested to take part in the process.

الموجز الفرنسي

et la dépendance quasi-totale de l'agriculture des précipitations météoriques insuffisantes et irrégulières d'une année à l'autre d'autre part. A cela, s'ajoutent le niveau faible de l'investissement agricole, la précarité des niveaux techniques d'exploitation ainsi que les faibles rendements des cultures et produits essentiels. Pourtant, à la lumière d'une vision globale, le Monde Arabe recèle d'importantes ressources dont celles exploitées ou celles encore inexploitées ou celles exploitées partiellement.

Dans une autre volet, il est fait mention des politiques arabes inhérentes à l'exploitation des ressources agricoles pour connaître les antagonismes et les différences entre ces politiques et dans quelles limites l'intégration est possible à travers ces contraintes.

Pourtant, ces politiques convergent toutes vers des points focaux communs qui s'articulent autour de la mise en valeur de nouvelles terres, l'orientation et l'encouragement à l'investissement dans ce domaine pour le secteur privé, la protection du patrimoine foncier de l'invasion de l'urbanisation, l'utilisation des techniques modernes applicables, comme le genie génétique, le choix de semences améliorées à haute productivité et qui correspondent parfaitement au milieu environnemental agricole, l'importance accordée à la recherche appliquée et la vulgarisation agricole ainsi que l'uitlisation rationnelle de l'eau d'irrigation, à travers l'introduction progressive des nouvelles techniques modernes.

Si l'accord est perceptible à ce niveau là, les divergences d'exploitation des ressources qui existent d'un Etat à un autre conformément aux priorités accordées par chaque pays, sont liées aux conditions économiques, sociales ainsi qu'à l'orientation de la stratégie de développement particulière.

Le deuxième chapitre de l'étude développe la situation des productions agricoles arabes intégrées dans le commerce international.

Les céréales occupent la première place avec une production de 45,7 millions de tonnes et un rendement moyen de 15qx/ha, selon les prévisions de 1997, le mais avec 5,7 millions de tonnes et le riz avec 1 million de tonne). La production des légumes a atteint 34,5 millions de tonnes, (Cultures de saison et en irrigué) les légumes secs atteignent une production de 1,3 millions de tonnes,

alors que les fruits avoisinent les 24,1 millions de tonnes de production.

En ce qui concerne la production animale, les productions sont les suivantes en 1997 :

- viandes rouges : 3,1 millions de tonnes,
- volailles : 1,79 millions de tonnes,
- lait : 17,7 millions de tonnes,
- oeufs : 842 milles tonnes,
- poissons : 2,36 millions de tonnes.

La production des laines et autres atteint 2,2 millions de tonnes.

Malgré ce niveau de production relativement appréciable, son incapacité à satisfaire les besoins alimentaires dans la plupart des Pays Arabes est induite sûrement par la faiblesse des échanges inter-arabes dans une proportion ne dépassant pas les 10% y compris une partie négligeable destinée à la réexportation.

Il a été mis en exergue dans ce même volet, la capacité concurrencielle de l'agriculture arabe. Ainsi les Pays du Maghreb Arabe ont les meilleures capacités de production pour les agrumes, la tomate, la pomme de terre et les ressources halieutiques; les Pays du Nil se caractérisent par les productions des ressources animales, le coton, la tomate, la pomme de terre, le sésame, le riz et l'arachide, alors que les Pays du Golf produisent les poissons, et quelques espèces de légumes en plus de l'élevage d'ovins et la volaille.

L'aspect international des échanges commerciaux des produits agricoles inter-arabes montre des nuances en valeur en ce qui concerne les importations et les exportations. En 1997, l'échange (import/export) entre Pays Arabes atteint 7,27 milliards de dollars alors que les échanges Pays Arabes-reste du monde avoisinent les 23,8 milliards de dollars.

Ce qui est important à souligner c'est la mise en relief de la siutation du commerce agricole arabe et les causes de sa faiblesse dont les principales peuvent se résumer ainsi :

- les ressources naturelles sont quasi-identiques,
- la ressemblance du mode de développement agricole,
- la ressemblance de beaucoup de projets de développement surtout dans le secteur moderne,
- la faiblesse dans la capacité concurrentielle des produits industrialisés.

Le troisième chapitre concerne la grande zone de libre échange arabe qui a démarré conformément à la décision prise par le Conseil Economique et Social de la Ligue Arabe le 17 février 1997 et qui deviendra opérationnelle dans dix ans à compter de janvier 1998, tout en considérant que la libéralisation du commerce est la porte d'entrée à une coopération économique arabe et une première phase importante dans la concrétisation du marché arabe commun. Le programme exécutif concernant la zone Franche Arabe a été relaté avec comme indication, la libéralisation de tous les produits conformément au principe de libéralisation progressive à partir du 1er janvier 1998 en diminuant les taxes douanières et les impôts influants avec des proportions égales annuellement. La libéralisation totale des produits commerciaux interviendra au terme de la période programmée pour rendre effective la zone franche arabe le 31/12/2007.

Dans ce même volet, l'étude met en évidence les contraintes autres que douanières et qui concernent les blocages quantitatifs, monétaires et administratifs contenus dans l'accord de gestion et de la promotion de l'échange commercial.

D'un point de vue organisationnel, il sera mis en place des mécanismes de suivi et d'exécution et le réglement de litiges dans le cadre de la zone franche. L'application du programme exécutif passe inévitablement par l'adhésion des pays à ce programme et leur obligation à appliquer à la lettre, les clauses et les problèmes soulevés dans le cadre du planning agricole et les justification y afférantes.

Le quatrième chapitre de l'étude traite des débats et la mise en évidence des considérations et propositions tendant à conforter l'intégration agricole arabe.

Il a été relaté également dans le volet les éléments justificatifs

pour dynamiser l'intégration agricole arabe du point de vue développement

Les justifications avancées traduisent les possibilités de faire face aux incidences des mutations économiques dans le cadre de la mondialisation ainsi que la mise à profit des restructurations économiques et des réajustements structurels engagés par certains Pays Arabes, sans occulter la progression scientifique et technologique et la nécessité de libéraliser le commerce agricole arabe.

En conclusion, l'étude aborde les questions importantes et fondamentales telles que la coordination entre les politiques agricoles poursuivies, et l'exploitation des ressources agricoles dans une perspective d'intégration durable.

La mise en place d'un programme par composantes pour conforter l'activité agricole arabe commune et dynamiser la zone franche a été la conclusion de l'étude.

Parmi les composantes importantes de ce programme figure l'appui politique qui constitue la condition incontournable pour la réussite de l'intégration arabe.

Les autres composantes concernent l'appui et le développement du cadre institutionnel surtout les institutions financières et du développement pour les rendre compétitives dans cette phase importante.

La formation et le recyclage des cadres, l'amélioration des infrastructures, les mesures d'accompagnement et les services connexes ainsi que le développement du système d'information sont des composantes de ce programme qui concourent à sa bonne réalisation.